خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في فلسطين | 2016

(نسخة مترجمة ومنقحة)

switchmed

SwitchMed Programme
is funded by the
European Union

SwitchMed Programme is funded by the European Union

يتم تنفيذ برنامج سويتش ميد من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)
والأمم المتحدة للبيئة (UN environment) من خلال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
(MAP) ومركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين الخاص بها
(SCP/RAC) وشعبة الإقتصاد Economy division
للاطلاع على التفاصيل حول برنامج سويتش ميد، يرجى التواصل عبر **btuncer@scprac.org**

سلطة جودة البيئة. 2016
يمكن إعادة إنتاج هذا المنشور كليا أو جزئيا وبأي شكل كان لأغراض تعليمية أو غير ربحية دون إذن خاص من صاحب حقوق التأليف والنشر، بشرط الإشارة والإقرار بالمصدر. وتود الأمم المتحدة للبيئة الحصول على نسخة من أي منشور يستخدم هذا المنشور كمصدر. ولا يسمح باستخدام هذا المنشور من أجل إعادة البيع أو أي غرض تجاري آخر مهما كان إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من سلطة جودة البيئة.

إخلاء المسؤولية العامة
إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الأوروبي.

إخلاء المسؤولية الجغرافية
لا تعبر التسميات المستخدمة أو طريقة عرض المادة في هذه الوثيقة عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة للبيئة أو الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، إقليم، مدينة أو السلطات الخاصة بها، أو فيما يتعلق بتعيين القيود الجغرافية أو الحدود.

تقديم

تعد خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في فلسطين إحدى النتائج الرئيسية لبرنامج سويتش ميد، الذي يتم تنفيذه في إقليم البحر الأبيض المتوسط بدعم من الأمم المتحدة للبيئة. ويعتبر الاستهلاك والإنتاج المستدامين أحد المفاهيم التي يجري تنفيذها في فلسطين، وتضع خطة العمل الوطنية هذه خريطة طريق تدمج هذا المفهوم في ثلاثة قطاعات ذات صلة وهي: السياحة، الإسكان والبناء، والزراعة والغذاء.

تم اختيار وتحديد هذه القطاعات على أساس تقييم تم إعداده سابقا ضمن إطار برنامج سويتش ميد، وإلى جانب أحدث التطورات في هذا المجال، يمكن تطوير وتنفيذ العديد من النشاطات والمبادرات في القطاعات الثلاثة هذه بالاعتماد على نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويبلغ الإطار الزمني لخطة العمل الوطنية 6 سنوات (2017-2022) بحيث يتزامن مع الاستراتيجيات القطاعية و عبر القطاعية التي يتم وضعها وتطويرها حاليا في فلسطين.

لقد تم استخدام النهج تشاركي في وضع خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.حيث تم التشاور مع كافة الشركاء المعنيين في مختلف القطاعات، حيث قاموا بالمشاركة بآرائهم من خلال سلسلة من ورش العمل، الاجتماعات، والمشاورات خلال إعداد خطة العمل الوطنية هذه. ويعتبر الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أكثر المواضيع متعددة المجالات، بحيث تستطيع أغلب القطاعات المشاركة والمساهمة في مرحلة التنفيذ.

ويعد وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية هذه إحدى الوسائل التي ستعمل على تيسير المساعي والمحاولات الفلسطينية لتحقيق التنمية المستدامة التي تضمن وتكفل حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء. وهو أمر يضمنه القانون الأساسي والقانون البيئي رقم (7) لسنة 1999 وتعديلاته.

وبإعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية هذه، ستكون فلسطين إحدى أوائل البلدان التي بدأت بتنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 12 والمتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ويعد وضع خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين من ضمن مؤشرات النجاح في هذا السياق.

ويعد وضع وإعداد خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين الخطوة الأولى في الطريق الطويلة التي تستهدف مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويتطلب تنفيذ خطة العمل الوطنية هذه الكثير من الجهود، والموارد المالية، والتنسيق والتعاون، والرصد والتقييم المتواصلين. ونأمل أن نتمكن من تنفيذ خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين هذه وتأمين التمويل اللازم إما عن طريق الموارد المحلية أو الدعم الدولي الذي ينبغي أن يقوم بتعزيز الدعم لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الجدير بالذكر أن فلسطين هي إحدى البلدان في المجتمع الدولي التي بدأت بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقامت بوضع الترتيبات المؤسسية والقانونية اللازمة في هذا الصدد من خلال تشكيل فريق وطني معني بأهداف التنمية المستدامة تحت قيادة وإشراف مكتب رئيس الوزراء. كما بدأت فلسطين بدمج وتضمين أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية القطاعية و عبر القطاعية في دورة التخطيط للفترة 2017-2022. وسيتم استعراض هذه المسألة في دورة التخطيط المقبلة من أجل تنفيذ المزيد من الأهداف ذات الأولوية.

م.عدالة الأتيرة

رئيس سلطة جودة البيئة

شكر وتقدير

تعرب سلطة جودة البيئة عن امتنانها لكافة الأطراف المشاركة في إعداد خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومن بينهم الوزارات و المؤسسات الحكومية، الخبراء، القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية.

كما تود سلطة جودة البيئة أن تتقدم بالشكر للمستشارة **د. ريم مصلح** التي عملت على صياغة هذه الوثيقة.

وتتقدم سلطة جودة البيئة بالشكر للأمم المتحدة للبيئة على قيامه بتيسير وضع هذه الخطة. وتوجه شكرا خاصا **للسيد لوك رويتر**، المنسق في شعبة الاقتصاد البيئي في الأمم المتحدة للبيئة، على تقديمه للدعم التقني والإداري والخدمات الاستشارية.

كما تعرب سلطة جودة البيئة عن شكرها للاتحاد الأوروبي، الذي يقوم بتمويل برنامج سويتش ميد، الذي تم في ظله إعداد خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

أخيرا وليس آخرا، تود سلطة جودة البيئة أن تشكر موظفيها على جهودهم المتواصلة في آداء مهامهم خلال عملية وضع هذه الخطة، وتتقدم بالشكر الخاص **للمهندس زغلول سمحان** نقطة الاتصال الوطني لمشروع سويتش ميد وكذلك الشكر لطاقم العمل معه.

الإشراف والتنسيق

لوك رويتر، منسق سويتش ميد، الأمم المتحدة للبيئة - شعبة الاقتصاد.

الدعم

تود الأمم المتحدة للبيئة أن تتقدم أيضاً بالشكر إلى:

د. إياد أبو مغلي	مدير وممثل إقليمي، الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا.
عرب حب الله	رئيس فرع أنماط الحياة المستدامة والمدن الصناعية- الأمم المتحدة للبيئة - شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد.
إليسا توندا	الرئيس المسؤول عن وحدة الصناعة وسلسلة القيمة، الأمم المتحدة للبيئة - شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد.
تشارلز آردن- كلارك	رئيس أمانة الإطار العشري.
فريد بوشهري	الأمم المتحدة للبيئة- المكتب الإقليمي لغرب آسيا.

حول سويتش ميد

يتم تنفيذ مشروع سويتش ميد الممول من قبل الاتحاد الأوروبي بالاشتراك بين بلدان المشروع (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، تونس) والمؤسسات الشريكة الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتقسم سويتش ميد إلى 3 عناصر تعالج جوانب مختلفة من عملية التحول والانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين- هدف التنمية المستدامة رقم 12:

i. العنصر السياساتي: يرتكز على اتفاقية برشلونة (لحماية البحر الأبيض المتوسط والمناطق الساحلية) وخطط العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

ii. الأنشطة التوضيحية المرتبطة بالعنصر السياساتي والقطاع الخاص على حد سواء.

iii. جزئية التشبيك للسماح بالتعلم المشترك والمتبادل وكذلك مواصلة توسيع مداه.

تقوم الأمم المتحدة للبيئة شعبة الاقتصاد بتنسيق العنصر السياساتي الوطني تعزيز الاقتصاد الدائري ضمن إطار الحوكمة في دول منطقة البحر الأبيض المتوسط وإدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياساتها الوطنية. و ستقوم بلدان المشروع بوضع خطط العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ضمن إطار العنصر السياساتي الوطني.

تم ملاءمة وتكييف منهجية التنفيذ المستخدمة في إطار العنصر السياساتي الوطني لسويتش ميد مع الاحتياجات والمتطلبات المحددة لكل من البلدان. ومن أجل ضمان الترابط والتناسق بين الأعمال الوطنية الجارية والسابقة، تستند الأنشطة ذات المستوى الوطني إلى الأعمال والمشاريع القائمة بالفعل (الاقتصاد الأخضر، و تقييمات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، و تقييم واستراتيجيات التنمية المستدامة، و مشاريع الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إلخ). وفي سياق هذه العملية، تعمل الأمم المتحدة للبيئة مع خبراء استشاريين وطنيين في بلدان المشروع من أجل إتاحة نقل المعرفة وتعزيز القدرات الوطنية. وتضمن منهجية خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين مشاركة مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشركاء الوطنيين في هذه العملية الوطنية (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، الإعلام، الأوساط الأكاديمية، الشركاء الثنائين ومتعددي الأطراف، فرق الأمم المتحدة القطرية، إلخ)، من جانب اخر لقد تم إنشاء علاقات تعاون على المستوى القطري مع مؤسسات الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء ثنائيي الأطراف.

الأهداف الرئيسة:

- تحقيق قفزات والانتقال إلى ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين الشاملة اجتماعيا والمحافظة على البيئة.
- دمج رأس المال الطبيعي والبيئة في الأعمال التجارية الأساسية لشركات البحر الأبيض المتوسط.
- حشد جماهيري يدعم أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامين.

ويبين الإعداد والتنـمية الناجحة لـخطط العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج الـمستدامين الـخاصة بالثمانية دول:

i. ضرورة كون الأنشطة الوطنية مملوكة وطنيا وذات دافع وطني لكي تنجح.

ii. ضرورة مشاركة مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشركاء الوطنيين منذ بداية عملية التخطيط.

iii. ضرورة إنشاء علاقات ترابط وتآزر مع الـمشاريع والـمبادرات القائمة بالفعل، وضرورة تشجيع وتقوية التعاون مع الشركاء الآخرين.

وقد اختارت كل من البلدان السير في الطريق الخاص بها في تطوير خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج الـمستدامين، وتشير هذه السلسلة من الـمنشورات بوضوح إلى تنوع العمليات والـمخرجات، حيث تستند خطط العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج الـمستدامين الـخاصة ببعض البلدان إلى التقييمات الوطنية للاستهلاك والإنتاج الـمستدامين، في حين قرر الشركاء الوطنيين الآخرين الاعتماد على الـمعلومات والـمعارف الوطنية الـمتواجدة أصلا والـمتعلقة بالاستهلاك والإنتاج الـمستدامين.

قائمة المحتويات

	قائمة الأشكال			viii
	قائمة الجداول			viii
	الاختصارات			ix
	الملخص التنفيذي			xi
.1	الفصل الأول: مقدمة وخلفية			1
	1.1	مقدمة		2
	1.2	منهجية تطوير خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين		3
	1.3	خلفية		6
		1.3.1	الاتجاهات العالمية والإقليمية حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين	6
		1.3.2	الاستهلاك والانتاج المستدامين على المستوى الوطني	9
	1.4	الإطار المؤسسي لعملية تطوير خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين		11
	1.5	تحديد المجالات ذات الأولوية		12
	1.6	الرؤية والأهداف الاستراتيجية		16
.2	الفصل الثاني: دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الاستهلاك والإنتاج الزراعي والغذائي			17
	2.1	الإنتاج الزراعي في فلسطين		18
		2.1.1	العمالة في القطاع الزراعي	19
		2.1.2	القطاع الزراعي والأمن الغذائي	20
		2.1.3	الحيازات الزراعية في فلسطين	21
		2.1.4	الخدمات الإرشادية في القطاع الزراعي	22
		2.1.5	الآثار البيئية للقطاع الزراعي	22
	2.2	خلفية حول التصنيع الغذائي		27
	2.3	خلفية حول الاستهلاك الغذائي والصحة		27
	2.4	سد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج		29
	2.5	الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية		30
	2.6	التدخلات والمخرجات المحددة		31
		2.6.1	على مستوى الإنتاج الزراعي	32
		2.6.2	على مستوى التصنيع الغذائي	37
		2.6.3	على مستوى الإطار السياساتي والقانوني	38

		2.6.4	وعي وقدرات الشركاء	40
		2.6.5	المعرفة والابتكار في مجال الإنتاج الزراعي المستدام	42
	2.7		الميزانية التقديرية	43
	2.8		مصفوفة تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع الزراعي والاستهلاك والإنتاج الغذائي	44
.3			الفصل الثالث: إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياحة- تشجيع السياحة البيئية	65
	3.1		خلفية	66
	3.2		الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية	67
	3.3		التدخلات والمخرجات المحددة	67
		3.3.1	تحديد قائمة مواقع السياحة البيئية	67
		3.3.2	تطوير مواقع السياحة البيئية	68
		3.3.3	تطوير وإدارة المواقع	68
		3.3.4	التسويق والترويج للمواقع التي سيتم تأهيلها	69
		3.3.5	خلق بيئة تمكينية للتحول إلى السياحة المستدامة	69
	3.4		الميزانية التقديرية	70
	3.5		مصفوفة تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع السياحي	71
.4			الفصل الرابع: إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع البناء والإسكان- تشجيع المباني الخضراء والمشتريات العامة الخضراء في مجال أنشطة البناء	77
	4.1		خلفية	78
	4.2		الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية	83
	4.3		المبادرات و المخرجات المحددة	83
		4.3.1	عنصر المشتريات العامة المستدامة	84
		4.3.2	عنصر إدارة النفايات	85
		4.3.3	عنصر البيئة التنظيمية	86
		4.3.4	عنصر الطاقة	87
		4.3.5	عنصر بناء القدرات والتوعية	88
		4.3.6	عنصر إصدار الشهادات	90
	4.4		الميزانية التقديرية	90
	4.5		مصفوفة تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع الإسكان والبناء	91

5.	الفصل الخامس: رصد وتقييم خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين			103
	5.1	رصد المؤشرات العامة		104
		5.1.1	رصد المؤشرات العامة للاستهلاك والانتاج المستدامين في القطاع السياحي	104
		5.1.2	رصد المؤشرات العامة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع البناء والإسكان	106
		5.1.3	رصد المؤشرات العامة للاستهلاك والانتاج المستدامين في قطاع الزراعة والاستهلاك والإنتاج الغذائي	108
	5.2	رصد المؤشرات على مستوى التدخلات		110
المرفق 1 - قائمة الشركاء الذين تم التشاور معهم				111

قائمة الأشكال

الشكل 1: عملية تطوير الاستهلاك والانتاج المستدامين- المصدر: (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2008)	3
الشكل 2: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من عام 1994 إلى 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)	18
الشكل 3: إجمالي عدد الأشجار المزروعة في الحدائق المنزلية حسب نوع الأشجار	21
الشكل 4: نسبة الأشخاص العاملين في قطاع البناء الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأعلى، حسب الجنس	78
الشكل 5: النسبة المئوية لمساهمة البناء في الناتج المحلي الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)	79
الشكل 6: عدد تراخيص البناء الممنوحة سنويا (للسنوات 2012-2015)	81

قائمة الجداول

الجدول 1: توثيق عملية التشاور	5
الجدول 2: قائمة بالاجتماعات الإقليمية العربية حول الاستهلاك والانتاج المستدامين	8
الجدول 3: مقارنة بين مجالات الأولوية الإقليمية والفلسطينية للاستهلاك والانتاج المستدامين	13
الجدول 4: عدد النساء العاملات في الزراعة (2014، 2015)	19
الجدول 5: مشاركة الشباب في القطاع الزراعي حسب نوع العمل	20
الجدول 6: عدد الأشخاص المشاركين في الأنشطة الإنتاجية لأغراض الاستهلاك الذاتي	20

الاختصارات

ARIJ	معهد الدراسات التطبيقية - القدس
APLA	اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية
CoC	الغرفة التجارية
CBOs	منظمات أهلية مجتمعية (قاعدية)
EQA	سلطة جودة البيئة
EIA	تقييم الأثر البيئي
EMP	خطة الإدارة البيئية
GS	قطاع غزة
GAP	الممارسات الزراعية الجيدة
GHP	الممارسات الجيدة المتّبعة
GMP	ممارسات التصنيع الجيدة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
HACCP	تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة
ISO	المنظمة الدولية للتقييس
JSCs	مجالس الخدمات المشتركة
LGUs	وحدات الحكم المحلي (البلديات والمجالس القروية)
MSSD	استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة
MoA	وزارة الزراعة
MoE	وزارة التربية والتعليم العالي
MoF	وزارة المالية والتخطيط
MoH	وزارة الصحة
MoL	وزارة العمل
MoLG	وزارة الحكم المحلي
MoNE	وزارة الاقتصاد الوطني
MoPWH	وزارة الأشغال العامة والإسكان
MoTA	وزارة السياحة والآثار

MDLF	صندوق تطوير وإقراض البلديات
SCP-NAP	خطة العمل الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين
NGOs	المنظمات غير الحكومية
OHS	الصحة والسلامة المهنية
PCBS	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
PENRA	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
PFI	اتحاد الصناعات الفلسطينية
PSI	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية
PWA	سلطة المياه الفلسطينية
PV	الكهروضوئية
PMO	مكتب رئيس الوزراء
SPS	الصحة العامة والصحة النباتية
SEA	التقييم البيئي الاستراتيجي
SWOT	نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار
SCP	الاستهلاك والإنتاج المستدامين
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SPP	المشتريات العامة المستدامة
10YFP	برنامج الإطار العشري
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UN-ESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
USD	الدولار الأمريكي
WW	مياه الصرف الصحي
WWTP	محطة معالجة مياه الصرف الصحي
WB	الضفة الغربية

الملخص التنفيذي

تم تطوير الخطة الوطنية الفلسطينية للاستهلاك والانتاج المستدامين بقيادة سلطة جودة البيئة، حيث تعتبر هذه الخطة جزء من المكوّن السياساتي لمشروع سويتش-ميد، والذي تم تنفيذه من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والممول من خلال الاتحاد الأوروبي. ولقد تم إعداد خطة العمل الوطنية بنهج تشاركي آخذين بالاعتبار كافة الشركاء ذوي العلاقة بما فيهم الاجسام الحكومية المحلية والوطنية، المنظمات شبه الحكومية، المنظمات غير الحكومية، منظمات ومبادرات قاعدية، القطاع الخاص، الجامعات ومراكز الأبحاث، حيث شارك ما يزيد عن 300 شخص في مختلف مراحل تطوير الخطة. ومن الجدير ذكره أن الإطار الزمني للخطة الوطنية الفلسطينية للاستهلاك والإنتاج المستدامين يبدأ من عام 2017 وحتى عام 2022 وذلك تماشياً مع عملية التخطيط الوطني الفلسطيني.

استندت عملية تحديد المجالات ذات الأولوية لدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى ثلاثة معايير: بيئية، اقتصادية-اجتماعية، وسياساتية - مؤسساتية، وفيما يلي هذه الأولويات:

- **الزراعة والغذاء:**
  - التركيز على نحو منتظم ومنهجي على مجالات متعددة للإنتاج الزراعي المستدام والزراعة الذكية مناخياً أي التي تتكيّف مع تقلّبات المناخ.
  - اتباع الممارسات البيئية في تصنيع الغذاء.
  - معالجة الاستهلاك المستدام للغذاء.
- **السياحة: التركيز على السياحة البيئية.**
- **الإسكان والبناء: التركيز على البناء الأخضر والمشتريات العامة الخضراء للبنية التحتية.**

تكمن رؤية الاستهلاك والإنتاج المستدامين في فلسطين في « أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة مدمجة بشكل ممنهج وواضح في الأجندة الوطنية الفلسطينية ويتم تبنيها وتطبيقها من مختلف الشركاء في فلسطين».

كما وتم تحديد الأهداف الاستراتيجية التالية:-

1. تطوير وتشجيع وتنفيذ الممارسات الزراعية المستدامة وانتاج الغذاء في فلسطين والتركيز بشكل خاص على الزراعة الذكية مناخياً، وعمليات انتاج كفؤة، بحيث يزيد الامن الغذائي، ويعزز السيادة على الغذاء، ويضمن حقوق الفلسطينين في تغذية صحية وحماية للموارد الطبيعية.
2. تشجيع الابتكار والمعرفة وإدماج الممارسات التي تعزز من كفاءة استخدام الموارد، وتسهم في حماية رأس المال الطبيعي والبشري، خلال عملية التخطيط والبناء بأكملها، ودورة حياة المباني.
3. تطوير وتوسيع السياحة البيئية من أجل توسيع الأعمال ذات العلاقة في الفترات غير الموسمية، واستخراج قيمة إضافية من السياحة الموسمية لضمان حماية واستصلاح الموارد الطبيعية، ومراعاة القدرة الاستيعابية المكانية، والبيئية، والاجتماعية- والثقافية للوجهة السياحية، والحد من الآثار البيئية للسياحة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الثلاثة فقد تم تحديد أهداف تشغيلية، ولكل هدف تشغيلي حددت الخطة المخرجات، والتدخلات، والشركاء المسؤولين عن التنفيذ، والشركاء في التنفيذ، وكذلك مؤشرات قياس الانجاز.

ولضمان دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الزراعة والغذاء فقد تم تناول الأهداف التشغيلية والمواضيع الرئيسية التالية:

الهدف التشغيلي 1: تطوير، وتعزيز، وتنفيذ ممارسات الزراعة المستدامة في فلسطين مع تركيز خاص على الزراعة الذكية مناخياً، وكذلك الاستخدام الكفؤ للمصادر في الزراعة، وحماية المصادر الطبيعية من خلال تنفيذ أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في العمليات الزراعية، في مراحل الانتاج والحصاد وما بعد الحصاد.

- تعزيز استخدام مصادر مائية إضافية وبديلة للغايات الزراعية بما في ذلك مشاريع البُنى التحتية للري المستدام على صعيد المجتمع المحلي.
- زيادة كفاءة الموارد المستخدمة في انتاج الثروة الحيوانية.
- زيادة كفاءة الموارد المستخدمة في الانتاج النباتي.
- التشجيع على الوصول إلى طاقة متجددة في الحيازات الزراعية، والتشجيع على التحول لمصادر متجددة.
- تخفيض خسائر ما بعد الحصاد.
- تحسين ادارة النفايات الزراعية.

الهدف التشغيلي 2: تطوير، وتعزيز وتنفيذ أفضل الممارسات البيئية والصحية والتقنية في ممارسات التصنيع الغذائي في فلسطين.

وتم تناول ما يلي تحت هذا الهدف: التدقيق البيئي ل 10 صناعات وتنفيذ تدابير التخفيف، واستحداث معالجة أولية لمياه الصرف الصحي في تصنيع الألبان، ونظم اصدار الشهادات، وتقليل استخدام الملح في المنتجات الغذائية، والصحة والسلامة المهنية، والتوعية وبناء القدرات، وإنشاء قاعدة بيانات حول التصنيع الغذائي.

الهدف التشغيلي 3: تطوير إطار عمل قانوني وسياساتي للتشجيع على إستدامة الإنتاج الزراعي والإنتاج والاستهلاك الغذائي مع تركيز خاص على الزراعة المحافظة وتمكين صغار المزارعين وتعاونياتهم.

وتم تحديد المواضيع التالية لتطوير اطار العمل السياساتي والقانوني:-

- سلاسل القيمة الخضراء.
- الزراعة العضوية والتسويق.
- وصول المزارعين والجمعيات التعاونية إلى «التمويل الأخضر».
- التأمين الزراعي وصناديق الإقراض.
- الجمعيات التعاونية - التحوّل إلى إنتاج مستدام.
- دمج القضايا البيئية في المشاريع والبرامج والاستراتيجيات.
- أنظمة إصدار الشهادات.

- معايير وأنظمة مرتبطة بالدبال (الكمبوست).
- تصدير واستيراد المياه الافتراضية.
- التغذية الصحية.
- الصحة المدرسية.
- المُدعِّمات الغذائية.

الهدف التشغيلي 4: توعية وتثقيف منتجي الأغذية، وتجار التجزئة والمستهلكين، ودعم تطوير آليات ومعلومات تسويقية ملائمة، من أجل تعزيز وتشجيع سلاسل القيمة الخضراء في الإدارة الزراعية وفي مجال تصنيع وتوزيع واستهلاك الأغذية.

لقد تم التركز على التوعية وبناء القدرات في مجال الإرشاد الزراعي وكذلك قدرات الشركاء. كما تم التركيز على بناء قدرات العاملين في مجال التصنيع الغذائي وكذلك في مجال تحسين التغذية، بالاضافة الى طرح موضوع عقد حملات توعية بخصوص أنماط الاستهلاك الغذائي المستدام.

الهدف التشغيلي 5: تعزيز الابتكار، والمعرفة والبحث التشاركي الذي يشمل المزارعين، ومنظمات المجتمع المدني، والباحثين وصانعي السياسات في جوانب تتعلق بممارسات وتقنيات الزراعة المستدامة والتصنيع الغذائي، مع التركيز بشكل خاص على تحسين الكفاءة في استخدام الموارد، والتقليل من الآثار البيئية، وحماية الموارد الطبيعية وتحسين دخل المزارعين.

ولتحقيق هذا الهدف، تم تحديد النقاط التالية:

- إنشاء شبكة لتبادل المعلومات والمعرفة بخصوص الممارسات الزراعية.
- تبادل المعرفة والمعلومات بخصوص سلاسل القيمة الزراعية الخضراء.
- تحديد أفضل الممارسات المستخدمة في البلاد والمتعلقة بالزراعة المستدامة.
- دعم منظمات المجتمع المدني وتعاونياته من أجل نشر أفضل الممارسات.
- تطوير المؤشرات الوطنية لقياس جوانب الاستدامة في قطاع الزراعة.
- إنشاء ودعم المزارع النموذجية القائمة، والتي تمارس أشكال مختلفة من الزراعة المستدامة.
- إجراء بحث تشاركي بخصوص الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الزراعة.
- دعم طلاب درجة الماجستير لإجراء أبحاث تتعلق بجوانب ممارسات الزراعة المستدامة.

ولضمان دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البناء والإسكان، فقد تم تحديد الأهداف التشغيلية التالية:

الهدف التشغيلي 1: تعزيز دور السياسة العامة، واتخاذ القرار والقيادة بالقدوة من اجل الشروع في عملية تخضير قطاع البناء.

الهدف التشغيلي 2: تعزيز تحديث المباني ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد.

الهدف التشغيلي 3: زيادة ونشر الوعي بين كافة الشركاء العاملين في الإسكان والبناء، بما في ذلك الهيئات المحلية،

والمستهلكين، والمهنيين العاملين في القطاع والمؤسسات ذات العلاقة وتطوير القدرات لادماج عناصر المباني الخضراء واساليب المعيشة المستدامة في استخدام المباني.

وتم تصنيف المبادرات التي تم تحديدها لتحقيق الأهداف التشغيلية المذكورة أعلاه في ستة مواضيع: مشتريات عامة مستدامة، وإدارة النفايات، والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وتطوير البيئة التنظيمية، وبناء القدرات والتوعية، ونظم اصدار الشهادات للأبنية الخضراء.

أما بخصوص السياحة البيئية فقد تم تحديد الأهداف التشغيلية التالية من أجل إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين فيها:

الهدف التشغيلي 1: تعزيز التنويع السياحي لادماج الاشكال المختلفة للسياحة (مثل السياحة البيئية، السياحة الثقافية، السياحة الريفية، السياحة غير الموسمية) للحد من آثار موسمية السياحة وتقليل الضغوطات البيئية على الأنظمة الطبيعية وحمايتها.

الهدف التشغيلي 2: تعزيز التدابير التنظيمية، والتشريعية، والمالية لادماج الاستهلاك والانتاج المستدامين في القطاع السياحي، وتشجيع السياحة غير الموسمية، وخلق فرص عمل لائقة خضراء، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي وتمكينه.

الهدف التشغيلي 3: نشر الوعي، وزيادة القدرات والمهارات التقنية لدعم الوجهات السياحية المستدامة، وتعزيز تنمية ادوات التسويق والاتصال المناسبة من أجل تعزيز السياحة المستدامة.

لقد تم تحديد المخرجات التالية وذلك لضمان تحقيق هذه الأهداف التشغيلية:

- اصدار قائمة بمواقع السياحة البيئية.
- تطوير 15 موقع للسياحة البيئية.
- الإدارة المستدامة لمواقع السياحة البيئية.
- التسويق والترويج للمواقع التي تم تطويرها.
- خلق بيئة تمكينية للتحول إلى السياحة المستدامة.

تبلغ الميزانية التقديرية الإجمالية لخطة العمل الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين (280 مليون دولار أمريكي)، حيث تم تخصيص ما يزيد عن (90%) منها، أي ما يعادل حوالي (257 مليون دولار أمريكي) للزراعة المستدامة. وتم تقدير ميزانية إدماج الاستهلاك والانتاج المستدامين في القطاعات الأخرى بمبلغ (2.29 مليون دولار أمريكي) للسياحة البيئية، و(12.75 مليون دولار أمريكي) للمباني الخضراء والمشتريات العامة المستدامة، (2.86 مليون) للتصنيع الغذائي المستدام، و(5.9 مليون دولار أمريكي) للاستهلاك الغذائي المستدام.

1. الفصل الأول

مقدمة وخلفية

1.1 مـــقدمـــة

أدى الإقرار المتزايد بأهمية الاستهلاك والانتاج المستدامين إلى اعتماد برنامج الإطار العشري المعني بالاستهلاك والانتاج المستدامين في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو20+) والذي عقد في ريو دي جانيرو عام 2012، وقد أعقب ذلك تطوير واعتماد الإطار العشري العربي للاستهلاك والإنتاج المستدامين في عام 2013. بالتوازي مع ذلك، فقد تم في منطقة البحر المتوسط إطلاق مبادرة سويتش-ميد للاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل «تسهيل التحول نحو الاستهلاك والانتاج المستدامين في منطقة جنوب البحر المتوسط[1]. وتتألف المبادرة من 3 عناصر: أ. عنصر السياسات لدعم تطوير الخطط الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين ب. الانشطة التوضيحية ج. التشبيك وتبادل المعرفة. وتعد فلسطين إحدى الدول التسعة المشاركة في مبادرة سويتش ميد، والتي تعكف على وضع الخطة الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين الخاصة بها. وخلال المشروع، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إعداد «تقرير تقييم سياسات الاستهلاك والانتاج المستدامين في فلسطين لعام 2015». وتم اعتماد التقرير من قبل سلطة جودة البيئة، وتم تقديمه في الاجتماع التشاوري للشركاء المتعددين في عام 2015. هذا وقد سهلت مبادرة سويتش ميد وضع الخطة الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين هذه.

لقد تم تطوير الخطة مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة «التخطيط من أجل التغيير».[2] وأشارت المباديء التوجيهية إلى نهج يتكون من 10 خطوات، كما هو مبين في الشكل رقم 1، مقترنا بخطوات ونهج شامل لعدة قطاعات، ترتبط تحديدا باستراتيجيات وطنية قائمة وبالتشاور مع الشركاء المعنيين. حيث يتم تقسيم هذه الخطوات الى ثلاث مراحل: التخطيط، والتطوير، والتنفيذ والرصد. وتم الانتهاء من خطوات التخطيط قبل البدء بعملية وضع الخطة بإكتمال تقرير تقييم الاستهلاك والانتاج المستدامين. وقد بدأت مرحلة التخطيط في أيار عام 2016 وتم اختتامها بالخطة الوطنية الفلسطينية للاستهلاك والانتاج المستدامين، الواردة في هذه الوثيقة. وتألفت مرحلة التطوير من ثلاث خطوات؛ مبدوءة بالخطوة الرابعة من المبدأ التوجيهي وهي: اختيار المجالات ذات الأولوية، الخطوة الخامسة: تحديد وتعيين الأهداف، الخطوة السادسة: اختيار السياسات والمبادرات. وتم إجراء هذه الخطوات بناء على عملية تشاورية متعددة الأطراف، وتتضمن المرحلة الأخيرة الموافقات، والتنفيذ، والرصد والتقييم، والتي سوف تبدأ فورا بعد الانتهاء من نشر هذه الخطة في تشرين الأول من عام 2016.

تجدر الإشارة إلى أنه عند تطوير خطة العمل الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين، تم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الوثائق والتي تمثلت في: تقرير التقييم الذي تم إجراؤه عام 2015، الخطط والاستراتيجيات الوطنية المختلفة، وتشمل استراتيجية البيئة القطاعية 2016/2014 ومراجعتها، والسياسات البيئية التي تم تحديدها للاستراتيجية البيئية عبر القطاعية للفترة 2017-2022، وخطة التكيف مع تغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات المرتبطة بها، والاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية المختارة مثل الزراعة، السياحة، البيئة، الطاقة، الإسكان. بالإضافة إلى ذلك، فقد أخذت عملية اعداد خطة عمل الاستهلاك والانتاج المستدامين بعين الاعتبار وثائق وخطط الاستهلاك والإنتاج المستدامين الإقليمية، وتم وضع خطة العمل للفترة ما بين 2017-2022، بما يتماشى مع عملية التخطيط الحكومي الاستراتيجي لدولة فلسطين.

1 برنامج سويتش ميد باختصار http://www.switchmed.eu/fr/switch-med-programme آخر دخول في 29 حزيران 2016

2 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2008) التخطيط من أجل التغيير: المبادئ التوجيهية للبرامج الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

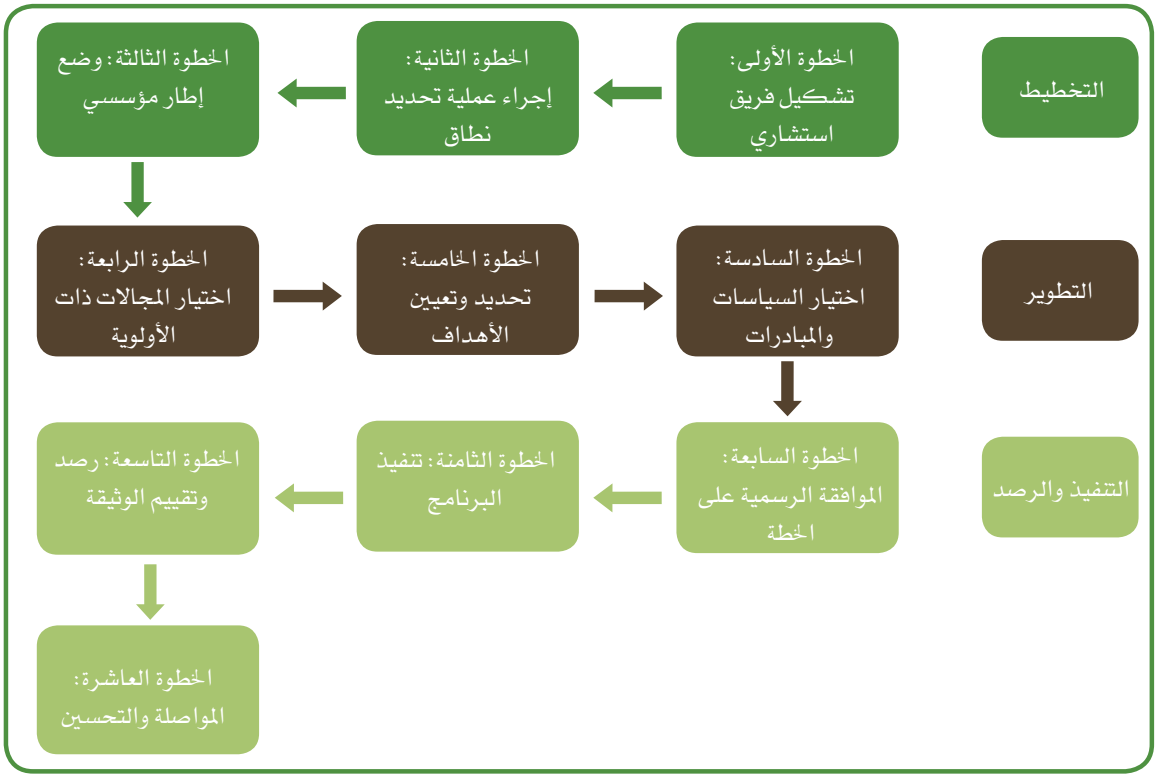

الشكل 1: عملية وضع الاستهلاك والانتاج المستدامين- المصدر: (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2008)[3].

1.2 منهجية تطوير خطة العمل الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين

تم اعداد هذه الخطة من خلال عملية التشاور الموسعة مع الشركاء في المجالات ذات الأولوية، والتي تم تحديدها اثناء وضع الخطة الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين. فقد تم أولا عقد اجتماعات وورشات عمل داخلية للتأكيد على المجالات ذات الأولوية المختارة ولمناقشة المسودة المقترحة لاعتبارات الاستهلاك والانتاج المستدامين لكل مجال من المجالات ذات الأولوية. وقد أعقب ذلك ورشات عمل لمختلف الشركاء لكل مجال من المجالات ذات الأولوية، تلاها ورشة عمل شاملة من أجل إطلاق المشروع. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد اجتماعات إضافية مع الشركاء المعنيين كلما اقتضت الحاجة. وتم إدراج التغذية الراجعة والنتائج التي تم الحصول عليها من الشركاء في الوثيقة. ويظهر الجدول رقم 1 قائمة الاجتماعات وورشات العمل التي تم عقدها، فيما يظهر المرفق رقم 1 الشركاء الذين تمت استشارتهم.

وخلال السنتين الماضيتين، تم عقد العديد من ورشات العمل والاجتماعات وذلك لنشر الوعي، وبناء القدرات، وللتشاور مع الشركاء فيما يخص الاستهلاك والانتاج المستدامين، حيث شارك فيها ما يزيد عن 300 مشارك من مختلف القطاعات على المستوى الوطني والمحلي من مؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المحلي و القطاع الخاص و التعاونيات والأوساط الأكاديمية.

وكما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن عملية اعداد الخطة الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين تمت من خلال النهج الذي يتألف من 10 خطوات: «التخطيط من أجل التغيير» والمحدد من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2008)[4].

3 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2008) التخطيط من أجل التغيير: المبادئ التوجيهية للخطة الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

4 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2008). التخطيط من أجل التغيير. المبادئ التوجيهية للبرامج الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. باريس. برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الخطوات الأولى والثانية- تشكيل فريق استشاري وإجراء عملية تحديد نطاق: تم استكمالهما بنشر تقرير التقييم حول سياسات الاستهلاك والانتاج المستدامين في فلسطين 2015.

الخطوة الثالثة- وضع إطار مؤسسي: تم تحديده مسبقا في العام 2015 وتم تطويره في العام 2016. وقد عرضت خطة العمل الإطار المؤسسي المعتمد للاستهلاك والانتاج المستدامين في الفصل التالي.

الخطوة الرابعة- اختيار المجالات ذات الأولوية: خلال عملية تحديد النطاق، تم إجراء المراجعة الأولية وتحديد قائمة الأولويات. إلا أنه قد وجد أنه من الضروري إعادة فحص ودراسة الأولويات، وذلك لأنه تم الأخذ بعين الاعتبار نهج خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والانتاج المستدامين في منطقة حوض البحر المتوسط المتعلق باختيار القطاعات الاقتصادية باعتبار المياه، الطاقة، النفايات، التعليم وأنماط الحياة...إلخ على أنها مواضيع عبر قطاعية لكافة القطاعات الاقتصادية، حيث اعتبر هذا النهج أكثر ملاءمة من النهج المستخدم سابقا في عملية الاختيار وتحديد الأولويات.

بالاضافة الى ذلك، ومع اعتماد الحكومة الفلسطينية البيئة كمجال عبر قطاعي (متداخل)، فإنه كان من الانسب اعتبار القضايا التالية (الطاقة، المياه، النفايات، التعليم، نمط الحياة ومعلومات المستهلكين) كقضايا عبر قطاعية في قطاعات التنمية الاقتصادية وذلك من الناحية المؤسسية. وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت التدخلات التي تم تحديدها لكل مجال من مجالات الأولوية شاملة المواضيع عبر القطاعية.

الخطوات الخامسة والسادسة- تحديد وتعيين الأهداف، واختيار السياسات والأدوات: تم إجراء مشاورات مع الشركاء المتعددين حول وضع وتطوير الأهداف، والسياسات و الغايات.

الخطوة السابعة- الموافقة الرسمية: عملت سلطة جودة البيئة على تقديم الخطة إلى مجلس الوزراء من أجل المصادقة عليها، كما جرى اطلاقها بمشاركة رئيس الوزراء الفلسطيني في حفل إطلاق للخطة ذاتها.

الخطوات الثامنة والتاسعة والعاشرة- مرحلة التنفيذ: تبدأ هذه الخطوات بعد الحصول على المصادقة الرسمية لهذه الوثيقة. ويوضح الفصل الخامس إجراءات الرصد والتقييم للخطة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحديد الجهات ذات العلاقة المسؤولة عن تنفيذ التدخلات.

الجدول 1: توثيق عملية التشاور

التاريخ	الموضوع	الشركاء	عدد الحضور	عدد المؤسسات المشاركة
2015	مناقشة تقرير التقييم	الوكالات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، الجامعات	47	24
2016	تدريب لمدة ثلاثة أيام على الاستهلاك والإنتاج المستدامين	الوكالات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، الجامعات	58	23
21 تموز 2016	ورش عمل للشركاء المتعددين- السياحة البيئية	الوكالات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، الجامعات	47	19
24 تموز 2016	ورش عمل للشركاء المتعددين-البناء والإسكان	الوكالات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، الجامعات	43	19
08-09 آب 2016	ورش عمل للشركاء المتعددين- الزراعة والغذاء	الوكالات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، الجامعات	43	20
25 آب 2016	اجتماع مع وزارة الزراعة	الوكالات الحكومية	20	2
30 آب 2016	اجتماع مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	الوكالات الحكومية	9	2
أيار-تشرين الأول 2016	اجتماعات داخلية في سلطة جودة البيئة.	الوكالات الحكومية	10	1
آب-أيلول 2016	تشاورات واجتماعات أخرى مع الوكالات الحكومية	الوكالات الحكومية	8	4
06/05 تشرين الأول 2016	إطلاق خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ومعرض الاستهلاك والإنتاج المستدامين	الحكومات المحلية والوطنية، المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المحلي، التعاونيات، الاتحادات، القطاع الخاص، الجامعات ومراكز البحث	279	95
06/05 تشرين الأول 2016	معرض الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفعالية تبادل المعرفة	18 عرض تقديمي و37 ركن في المعرض		

1.3 خـلفيـة

1.3.1 الاتجاهات العالمية والإقليمية حول الاستهلاك والانتاج المستدامين

تم بالفعل اعتبار الاستهلاك والانتاج المستدامين كأداة مهمة لتحقيق التنمية المستامة عام 1992 ، كما ورد في مبدأ ريو رقم (8):

« ينبغي على الدول التقليل والقضاء على أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة....»

في عام 2002، في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، تمت ملاحظة وجود ضعف كبير في صياغة المبدأ الثامن المذكور، حيث تم تحويل «تقليل» و«القضاء» إلى صيغ أكثر سلاسة مثل «تشجيع» و«تعزيز» الاستهلاك والانتاج المستدامين. كما تم إجراء تقييم عام 2011 بشأن وضع تنفيذ مبادئ ريو وجدول أعمال القرن 21، والذي شمل إجراء تقييم لتنفيذ الاستهلاك والانتاج المستدامين، وقد خلص التقييم إلى أن:

«إن التقدم المحرز يكاد يقتصر على جانب الإنتاج، وثانيا، ركز التقدم المحرز في جانب الإنتاج على التكنولوجيا والكفاءة بشكل حصري تقريبا، وحقق في أفضل الأحوال فصل لآثار الموارد عن الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه ليس فصلا مطلقا. وقد كانت الحكومات عازفة عن الانخراط في السياسات المتعلقة بجانب الاستهلاك، ولا يملك القطاع الخاص، دون الخضوع لأي قوانين ، أي حوافز للمشاركة في القضاء على الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين».[5]»

كما أشار التقرير إلى أن عملية مراكش التي بدأت في عام 2003 قد أخفقت في تحقيق هدفها في ذلك الوقت، حيث لم ينتج عن عملية التشاور أي اتفاق بشأن برنامج الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

في عام 2012 وفي ريو 20+ ، تم أخيرا اعتماد برنامج الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدامين (أي بعد 10 سنوات تقريبا من بدء عملية مراكش). وقد حصل الاستهلاك والإنتاج المستدامين على اعتراف من قبل صانعي السياسات ذوي المستوى الرفيع بأنه آداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة. بالاضافة الى ذلك فإن ضمان انماط انتاج واستهلاك مستدامة هي احد أهداف التنمية المستدامة ، علاوة على ذلك فإن أهداف التنمية المستدامة الأخرى تتطرق الى مسائل تتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد صاحب هذه التنمية العالمية تطورات إقليمية في هذا السياق:

تمحورت هذه التطورات في منطقة حوض البحر المتوسط فيما يلي:

1. تتضمن الاستراتيجية متوسطة المدى لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المقترحة 2016-2021 الاستهلاك والإنتاج المستدامين كموضوع عبر قطاعي. وحددت الاستراتيجية المعدلة للبحر الأبيض المتوسط حول التنمية المستدامة 2016-2025 التحول نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق، ويتضمن ذلك تشجيع وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين كهدف رئيسي.

2. تمت الموافقة على خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط في شباط 2016، وتنص الرؤية المحددة في الخطة الإقليمية على أنه:

«بحلول عام 2027، سيكون قد تم إنشاء منطقة بحر أبيض متوسط مزدهرة، مع اقتصادات غير ملوثة، ودائرية، وشاملة واجتماعية وقائمة على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومحافظة على الموارد الطبيعية والطاقة، ومتكفلة

5 منتدى الشركاء من أجل مستقبل مستدام (2011): التنمية المستدامة في القرن 21 (أس دي 21). استعراض تنفيذ مبادئ ريو: استعراض مفصل لتنفيذ مبادئ ريو. كانون الأول 2011. صفحة 59.

بسلامة ورفاهية المجتمعات، ومساهمة في بيئة نظيفة وصحة النظم الايكولوجية التي توفر السلع والخدمات للأجيال الحالية والمستقبلية.»

وقد حددت الخطة أربعة مجالات اهتمام ذات أولوية للمنطقة، وتشمل: 1. الغذاء، صيد الأسماك والزراعة 2. صناعة السلع 3. السياحة 4. الإسكان والبناء. وقد اعتبرت خطة العمل هذه استخدام الأراضي، والكفاءة في استخدام المياه، والكفاءة في استخدام الموارد، والتلوث (الناجم عن مياه الصرف الصحي، الكيماويات والنفايات الصلبة)، والمواصلات والنقل وسلوك المستهلك، على أنها مسائل عبر قطاعية.

وفي المنطقة العربية، فقد تم انجاز ما يلي:

أولا: إعداد الاستراتيجية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في عام 2009، بالإضافة إلى أنه تم اقرارها من قبل جامعة الدول العربية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقد حددت استراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية، والتي تم وضعها عام 2009، ستة مجالات ذات أولوية، وهي: 1. الطاقة من أجل التنمية المستدامة 2. إدارة الموارد المائية 3. إدارة النفايات 4. التنمية الريفية وتخفيف حدة الفقر 5. التعليم وأنماط الحياة 6. السياحة المستدامة[6].

ثانيا: إعداد خارطة الطريق لتنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية في آب 2013. وتم اعتماد خارطة الطريق في عام 2013 من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وتم تحديد المجالات الرئيسية للعمل وهي كما يلي: 1. عملية التواصل وإضفاء الطابع المؤسسي على استراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدامين 2. تحديد أولويات تدابير وسياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ووضع خطة العمل 3. توفير التمويل من أجل تنفيذ مشاريع/برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين 4. تنفيذ برنامج الإطار العشري 5. رصد وتقييم الاستهلاك والإنتاج المستدامين[7].

وتهدف خارطة الطريق العربية إلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية. حيث تم تحديد مجالات التركيز ذات الأولوية للبرامج الأولية على أنها: 1. توفير معلومات المستهلكين 2. أنماط العيش والتعليم المستدامين 3. مشتريات عامة مستدامة 4. الأبنية والانشاءات المستدامة 5. السياحة المستدامة وتشمل السياحة البيئية[8].

ثالثا: تأسيس «سكرتارية مؤقتة للمائدة المستديرة العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين». وقد أوصت خارطة الطريق العربية لتنفيذ الإطار العشري بأنه ينبغي تحويل هذه السكرتارية إلى إطار مؤسسي إقليمي أكثر استقرارا من خلال تشكيل مجلس تنفيذي للمائدة المستديرة العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتم عقد اربعة اجتماعات إقليمية عربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين حتى اللحظة، وذلك في الأعوام 2008، 2009، 2011 و 2013 (جدول رقم 2). ومن أبرز نتائج هذه الاجتماعات: استراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتأسيس سكرتارية مؤقتة للمائدة المستديرة العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وخارطة الطريق لتنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية في آب 2013.

---

6 الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين 2009 http://www.unep.org/10yfp/Portals/50150/downloads/Arab%20SCP%20Strategy.pdf

7 الخارطة التوضيحية لتنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية http://www.unep.org/10yfp/Portals/50150/downloads/Roadmap_10YFP_Arab.pdf آخر تسجيل دخول في 29 حزيران 2016.

8 الخارطة التوضيحية لتنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية http://www.unep.org/10yfp/Portals/50150/downloads/Roadmap_10YFP_Arab.pdf

الجدول رقم 2: قائمة بالاجتماعات الإقليمية العربية حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين

رقم الاجتماع	التاريخ والموقع	أهم المخرجات
الاجتماع الأول	17-19 / 2008 الإمارات العربية المتحدة	تحديد الأولويات الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل المشاركة في خطة العمل الإقليمية.
الاجتماع الثاني	27-29 أيلول 2009 القاهرة، مصر	تمت مناقشة الاستراتيجية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وتمت الموافقة عليها لاحقا من قبل مجلس وزراء العرب المسؤول عن البيئة. تشكيل سكرتارية مؤقتة للمائدة المستديرة العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين
الاجتماع الثالث	26-27 كانون الثاني 2011 القاهرة، مصر	توصل الاجتماع إلى أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضروريان لضمان الانتقال الفعال نحو الاقتصاد الأخضر، وأقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه العامل المحفز للانتقال نحو اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
اجتماع الدائرة المستديرة الرابع «وضع الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدامين موضع التنفيذ»	17-18 حزيران 2013 القاهرة، مصر	خارطة الطريق لتنفيذ الإطار العشري في المنطقة العربية.
ورشة عمل لبناء القدرات في مجال الإطار العشري للمنطقة العربية	16-17 كانون الأول 2013 الرباط، المغرب	ورشة عمل لبناء القدرات.

رابعا: بدأت جامعة الدول العربية بإدماج إطار الترابط والذي يعالج على وجه الخصوص المياه والطاقة والغذاء في خططها والتزاماتها المستقبلية حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتم مؤخرا نشر وثيقة جديدة من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) حول ترابط أمن المياه والغذاء والطاقة في المنطقة العربية، واضعة بذلك أسس للخيارات التي من الممكن أن تسهم في أمن الغذاء والطاقة والمياه معا. كما تمارس جامعة الدول العربية أنشطة حول ترابط المياه والطاقة والغذاء من خلال مجلس الوزراء العربي للكهرباء ومجلس الوزراء العربي للمياه[9]. وسوف ينتج عن هذا الترابط مساهمة قوية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجال أنماط الاستهلاك والإنتاج الزراعي والغذائي.

9 اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا). 2015. تقرير إسكوا لتنمية المياه 6: ترابط أمن المياه، الطاقة والغذاء في المنطقة العربية. بيروت 2015.

1.3.2 الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني:

برز مفهوم التنمية المستدامة في القانون الاساسي الفلسطيني[10] ، وتم من خلاله تعريف «البيئة المتوازنة والنظيفة على أنها حق للأجيال الحالية والمستقبلية». وتم توضيح ذلك بشكل موسع في القانون البيئي رقم 9 لعام 1999[11] ، حيث يعالج كل من جانبي الإنتاج والاستهلاك، من خلال المواد التي تهدف إلى الحد من التلوث، وحماية البيئة، والحد من النفايات، وتعزيز تدوير واعادة استخدام النفايات، ودمج أسس حماية البيئة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها تركز على نشر الوعي والمعلومات البيئية من أجل تعزيز ورفع مستوى الوعي والإدراك العام حول الجوانب البيئية، وتم دعم ذلك بسياسة تقييم الأثر البيئي التي تم اعتمادها عام 2000[12].

إلا أن القانون البيئي وحق الأجيال المستقبلية المحدد في القانون الأساسي لم يتمكنا من تحقيق النتائج المرجوة، سواء كانت على صعيد الاستهلاك والإنتاج المستدامين أو القضايا البيئية الأخرى. وقد كان هناك العديد من المعيقات والتحديات التي حالت دون الوصول إلى هذه النتائج (انظر التقرير الفلسطيني حول التنمية المستدامة (2012))[13] ، ومن ضمنها عوامل مؤسسية داخلية وكذلك عوامل خارجية مرتبطة بوجود الاحتلال الإسرائيلي واستمراره في الاستخدام المتعمد للموارد الطبيعية الفلسطينية على حساب البيئة الفلسطينية، إلى جانب إنكار حق الفلسطينيين بها.

وبناء على ذلك وعلى صعيد المستوى الفلسطيني، وعند القيام بأية عملية تطوير على مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين، يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه التهديدات والمعيقات وكذلك العمل على: 1. تحسين الإطار المؤسساتي من أجل تحقيق الأهداف البيئية المطلوبة 2. تحديد المجالات والتدابير ذات الأولوية والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على النحو الذي «يعكس تصميم الشعب الفلسطيني بالبقاء على أرضه ومواصلة السعي في كسب الرزق، ويدعم الانتقال والتحول من التنمية غير القادرة على الاستمرار تحت الاحتلال العسكري إلى التنمية التي تعمل على تعزيز الصمود والبقاء على قيد الحياة»[14].

وقد حدث العديد من التطورات الرئيسية على المستوى المؤسساتي خلال السنة الأخيرة:

أولا: تشكيل الفريق الوطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[15]. وتم تأسيس الفريق الوطني في شباط 2016 وذلك من خلال قرار من مجلس الوزراء، والذي يتألف من مجلس الوزراء، وأربعة عشر مؤسسة حكومية، وثلاثة أعضاء من المجتمع المدني، وعضوين من القطاع الخاص، وخبيرين في التنمية المستدامة. وتم إضافة وزارتان إلى هذا الفريق مؤخرا.

ويضطلع مجلس الوزراء أيضا بدور سكرتارية الفريق الوطني. وتم تكليف الفريق الوطني بما يلي:

1. المساهمة في تعميم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.
2. نقاش وبلورة الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، والتأكد من إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإستراتيجية الوطنية.

10 القانون الأساسي. الجريدة الرسمية- حقائق فلسطينية- مسألة خاصة، تموز 2002. صفحة 5-48.
11 السلطة الوطنية الفلسطينية (2000) القانون المتعلق بالبيئة الجريدة الرسمية- حقائق فلسطينية- شباط، 2000. صفحة 38-70.
12 سلطة جودة البيئة (1999): سياسة أثر البيئة، موافقة مجلس الوزراء في القرار رقم: 27-2000/04/23.
13 التنمية المستدامة تحت الاحتلال الإسرائيلي: الإنجازات والتحديات. تقرير فلسطين إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، 20-22 حزيران 2012.
14 معهد البحوث التطبيقية في القدس (2011). حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة- نهج قائم على حقوق الإنسان، 2011.
15 قرار مجلس الوزراء في 16 شباط 2016 بخصوص تأسيس فريق وطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. قرار رقم 17/90/09/م.و./ر.ح).

3. التنسيق والتواصل مع كافة الجهات المعنية لحشد الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون بين الشركاء ذوي العلاقة من مؤسسات وطنية ودولية.
4. تنسيق إعداد الاستعراض الوطني لسير العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5. المتابعة والإشراف على تنفيذ خطة التنمية المستدامة، وإعداد التقارير وتقديم التوجيهات بهذا الخصوص.
6. تشكيل فرق عمل متخصصة كحلقة وصل مع صانعي القرار على المستوى الوطني.

كما كان من بين مواد القرار تكليف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بصفته المسؤول والمنسق لكافة الجهود الوطنية بتوطين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ورصدها، وتوفير البيانات الضرورية لقياسها بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.

ثانيا: دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والموازنات [16]، حيث برز هذا التوجه من خلال القرار المتعلق بتشكيل الفريق الوطني المكلف بدمج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط وإعدادالموازنات . وتزامن إصدار القرار مع بدء التحضير للدورة الحكومية الجديدة.

ثالثا: قرار مجلس الوزراء الخاص بتحويل البيئة من قطاع الى مجال عبر قطاعي، والذي انعكس على عملية التخطيط، فقد اصبحت الاستراتيجية البيئية استراتيجية عبر قطاعية، وبالتزامن مع ذلك تقوم سلطة جودة البيئة بوضع الصيغة النهائية لورقة السياسات البيئية الوطنية لمختلف القطاعات، وسوف تقوم بتقديم هذه الورقة إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها، وستصبح القطاعات المختلفة ملزمة بدمج هذه السياسات في عملية التخطيط الخاصة بها.

رابعا: أصبحت فلسطين عضوا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اعتبارا من منتصف آذار 2016. وفي إطار الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حدثت التطورات التالية:

1. تعيين سلطة جودة البيئة باعتبارها **السلطة الوطنية المعينة والمكلفة** بـ»الصندوق الأخضر للمناخ»[17].
2. تطوير وصياغة تقرير البلاغ الوطني الأول: دولة فلسطين- الهشاشة والتكيف مع التغير المناخي. ضمن إطار تقرير البلاغ الوطني الأول، حيث تم تحديد تدابير التكيف للقطاعات التالية: الزراعة، والمناطق الساحلية والبحرية، والطاقة، والغذاء، والنوع الاجتماعي، والصحة، والصناعة، والنظم الايكولوجية، والسياحة، المناطق الحضرية والبنية التحتية، والنفايات ومياه الصرف الصحي والمياه. وقد خلص التقرير بتحديد خيارات التكيف وتحديد أولوياتها، وخلص إلى خطة العمل الوطنية للتكيف مع تغير المناخ.

وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف التكيف مع تغير المناخ للقطاع الزراعي تشكل أكثر من ثلث التكاليف الإجمالية لخطة التكيف (حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي) والتي تناولت ما مجموعه 12 قطاع. وإذا ما أضفنا تدابير التكيف المتعلقة باستخدام الموارد غير التقليدية للأغراض غير المنزلية (مثل الزراعة)، والغذاء، والصناعات الغذائية، فتشكل عندها التكلفة الإجمالية للغذاء والزراعة (بما في ذلك الإنتاج الغذائي) حوالي نصف تكلفة التكيف، أي ما يقارب (1.7 مليار دولار أمريكي). وجرت عملية وضع تدابير التكيف وتحديد الهشاشة بناء على نهج تشاركي، وتمت مناقشتها على نطاق واسع مع الشركاءالمعنيين. وعليه، تم أخذ خطة التكيف المحددة للسنوات الخمس القادمة والمتعلقة بالمجالات ذات الأولوية في الاستهلاك والإنتاج المستدامين بعين الاعتبار في وضع خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

16 قرار مجلس الوزراء في 16 شباط 2016 لتشكيل فريق وطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. قرار رقم (09/90/17/م.و./ر.ح).

17 قرار مجلس الوزراء في 29 آذار 2016 الخاص بتعيين سلطة جودة البيئة كسلطة وطنية معينة ومكلفة بالصندوق الأخضر للمناخ. قرار رقم (02/96/17/م.و./ر.ح).

1.4 الإطار المؤسسي لعملية تطوير خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

تم تضمين مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المراحل الاولى من اعداد أجندة السياسات الوطنية. وأخذت التدخلات السياساتية المحددة لمرحلة التخطيط المقبلة 2017-2022 في الاعتبار جوانب مرتبطة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسوف تتبع خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين نفس مدة التخطيط الحكومي، أي ستمتد من عام 2017 إلى 2022. مما يعمل على تسهيل إدراجها ضمن التخطيط الوطني. علاوة على ذلك، تم وضع وتطوير خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين بالتوازي مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية الأخرى، مما يتيح الفرصة للاندماج والتكامل مع الخطط الاستراتيجية قيد الإعداد. بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم سلطة جودة البيئة بضمان مواءمة خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لاستراتيجيتها البيئية عبر القطاعية للسنوات 2017-2022.

تم تطوير خطة العمل للقطاعات ذات الأولوية بالتشاور مع الشركاء ذوي العلاقة في مراحل مبكرة، وتم تحديد النتائج والمبادرات من خلال نهج تشاركي، لضمان إمكانية عالية من التكامل والاندماج في خططها القطاعية قيد الإعداد.

سلطة جودة البيئة عضو في الفريق الوطني المسؤول عن قيادة وتنسيق الجهود الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويعد تطوير خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين هي أول مساهمة ملموسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعد سلطة جودة البيئة المؤسسة المسؤولة عن قيادة وتنسيق العمل البيئي، حيث حدد القانون البيئي رقم (7) لسنة (1999) ذلك، وأحد أهداف هذا القانون هو إدماج أسس حماية البيئة في الخطط الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع التنمية المستدامة للموارد الطبيعية والحيوية بطريقة تكفل حماية حقوق الأجيال المستقبلية. ويعد قانون البيئة رقم 7 لعام 1999 وتعديلاته هو المرجعية القاتونية لذلك، وتعتبر سلطة جودة البيئة من خلاله هي الجهة المخولة في تنفيذ ذلك.

وتعد سلطة جودة البيئة الجهة المسؤولة عن قيادة العمل في تطوير خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وذلك من خلال عملية التشاور مع الشركاء ذوي العلاقة وايضا من خلال السياسات البيئية في مختلف القطاعات، حيث ستقوم سلطة جودة البيئة بمتابعة دمج وتكامل السياسات البيئية ومن ضمنها تلك المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. ومن الجدير ذكره ان سلطة جودة البيئة ستكون الجهة المسؤولة عن متابعة تنفيذ مخرجات خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وذلك من خلال المؤشرات التي يتم قياسها وتجميعها من قبل الجهات ذات العلاقة، ويشمل ذلك الوزارات والسلطات المعنية وكذلك الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شملت عملية تطوير وإعداد خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين مجموعة من المشاورات مع الجهات ذات العلاقة، ومن ضمنها: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهو الجهة الرسمية المسؤولة عن الإحصاءات، وكذلك المؤسسات المسؤولة عن تجميع ورصد إنجازات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتتولى سلطة جودة البيئة، من خلال عملها المتعلق بالاستراتيجيات والسياسات، مسؤولية وضع خطة عمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين ومتابعة تنفيذها. وستعقد سلطة جودة البيئة اجتماعات رصد سنوية لمناقشة عملية التنفيذ مع الشركاء المسؤولين عن التنفيذ. واستنادا إلى هذه الاجتماعات، ستقوم سلطة جودة البيئة بإعداد التقرير السنوي بخصوص ذلك. أما بخصوص التفاصيل الموسعة بشأن الرصد والتقييم فانها سترد في الفصل الخامس.

1.5 تحديد المجالات ذات الأولوية

ان اختيار المجالات ذات الأولوية قد أخذ بعين الاعتبار التحديات الرئيسية التي تواجه فلسطين، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي: انعدام الأمن الغذائي على مستوى عالي مع ارتفاع كبير لهذا المعدل بين الأسر التي تعيلها الإناث و/أو الشباب، ومعدلات بطالة عالية جدا، حيث تمت ملاحظة أعلى معدلات البطالة بين النساء والشباب، وكذلك معدلات فقر مرتفعة. بالاضافة الى ذلك، تتعرض المصادر الطبيعية مثل الموارد المائية ونوعية التربة للتلوث نتيجة الضغوط المتزايدة.

ولذلك، يجب أن تساهم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في الحد من انعدام الأمن الغذائي، وتخفيف حدة الفقر، وخلق فرص عمل، وزيادة شمولية النساء والشباب والحد من الضغوط البيئية وحماية المصادر الطبيعية.

تم تقييم أربع قطاعات، مع مراعاة اعتبار الطاقة والمياه والنفايات على أنها مواضيع عبر قطاعية، وهذه القطاعات هي:

- الزراعة والغذاء.
- الإسكان والبناء.
- التصنيع.
- السياحة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في كل قطاع تم اختياره، تم إدماج معلومات المستهلكين، وانماط العيش والتعليم المستدامين في وضع أهداف الخطة والمبادرات. حيث تم الاخذ بعين الاعتبار ما يلي: 1. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط 2. الاستراتيجية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين 3. خارطة الطريق العربية لتنفيذ الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويظهر الجدول رقم (3) مقارنة بين المجالات ذات الأولوية المختارة (المستهدفة والموجودة على حد سواء) مع الخطة الوطنية الفلسطينية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (جدول 3).

الجدول رقم 3: مقارنة بين مجالات الأولوية الإقليمية والفلسطينية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

أولويات خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط 2016	خارطة الطريق العربية لتنفيذ الإطار العشري- برامج أولية ذات أولوية 2013	الاستراتيجية العربية 2009	خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في فلسطين 2016
الغذاء، مصائد السمك والزراعة	لم يتم معالجتها	1. التنمية الريفية وتخفيف وحدة الفقر. 2. تم معالجة الزراعة المستدامة كجزء من التنمية الريفية	الغذاء والزراعة- مستهدفان بشكل رئيسي
صناعة السلع	لم يتم معالجتها	1. العناصر التي تتعلق بالطاقة، والتي تم تناولها في الطاقة من أجل التنمية المستدامة. 2. العناصر التي تتعلق بالكفاءة في استخدام المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والتي تم تناولها في المياه من أجل التنمية المستدامة، النفايات الخطرة التي تم تناولها كجزء من إدارة النفايات	تصنيع الغذاء- جزء من الغذاء والزراعة
السياحة	السياحة المستدامة، وتشمل السياحة البيئية	السياحة المستدامة	التركيز على السياحة المستدامة
الإسكان والبناء	المباني والانشاءات المستدامة		المباني والانشاءات المستدامة
معلومات المستهلكين- عبر قطاعي	معلومات المستهلكين	معلومات المستهلكين	عبر قطاعي
انماط عيش وتعليم مستدامان- عبر قطاعي	أساليب حياة وتعليم مستدامان	تعليم وأساليب حياة	عبر قطاعي
طاقة- عبر قطاعي	لم يتم معالجتها	الطاقة من أجل التنمية المستدامة	عبر قطاعي
مياه- عبر قطاعي	لم يتم معالجتها	إدارة مصادر المياه	عبر قطاعي
النفايات- عبر قطاعي	لم يتم معالجتها	إدارة النفايات	عبر قطاعي
مشتريات عامة مستدامة- عبر قطاعي	مشتريات عامة مستدامة		مستهدفة ضمن المباني والانشاءات المستدامة

لقد تم اتباع المعايير التالية لتحديد المجالات ذات الأولوية واتخاذ الإجراءات بشأنها:

المعايير الاجتماعية-الاقتصادية

- هل يعتبر القطاع نشاط اجتماعي - اقتصادي هام و يسهم في الحد من البطالة.
- هل يمكن أن يسهم في زيادة شمولية الفئة المهمشة مثل النساء والشباب، وكذلك زيادة الأمن الغذائي.

المعايير البيئية

- ينتج عن المجال ذي الأولوية الذي تم اختياره ضغوطات كبيرة على المصادر الطبيعية، وبالتالي فإن دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين قد يخفف من هذه الضغوطات.
- قد يترتب على دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع حماية المصادر الطبيعية.
- قد يترتب على دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين مساهمة هذا القطاع في تحقيق:
  1. استراتيجية التكيف مع تغير المناخ
  2. استراتيجية مكافحة التصحر
  3. الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي.

المعايير المؤسسية والسياساتية

- يؤدي دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع على المدى القصير إلى نتائج جيدة، حيث تعمل المجالات ذات الإطار المؤسسي على تسهيل وتيسير التنفيذ والنجاح.
- دمج الاستهلاك والانتاج المستدامين يعد نشاط مهم لدعم صمود الشعب الفلسطيني في البقاء على أرضه واستمراره في السعي لكسب الرزق. وسيكون له القدرة على حماية الأرض والمياه من تعرضها للمصادرة غير المشروعة او الإتلاف من قبل الاحتلال.
- هناك دعم تبني وطني لدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في هذه القطاعات.

يعتبر قطاع الزراعة والغذاء من أبرز القطاعات التي ارتؤي ان يتم التركيز عليها خلال المرحلة الأولى من وضع خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويرجع ذلك إلى كون القطاع الزراعي المساهم الأقوى في الأمن الغذائي وصمود السكان. ويتميز بارتفاع معدلات العمالة الرسمية بين النساء والشباب فضلا عن ارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية. كما يسهم القطاع الزراعي في حماية الأرض من المصادرة غير المشروعة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. ويؤثر الإنتاج الغذائي بصورة كبيرة على البيئة، إلا أنه القطاع الأكثر قدرة على دمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عملية التنفيذ الخاصة به، حيث يستهلك القطاع الزراعي وحده حوالي 50% من الموارد المائية المستخرجة.

ومن الجدير ذكره ان تغير المناخ يؤثر على القطاع الزراعي بشكل كبير، وخصوصا على انتاج الأغذية، وسينتج عن ذلك انعدام أمن غذائي ومائي متزايد، لذلك، ركزت خطة العمل للتكيف مع تغير المناخ بشكل كثيف على قطاعات الزراعة، والغذاء، والمياه. وكذلك سيساهم دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الزراعة الى إمكانية المساهمة في مكافحة التصحر وحماية التنوع البيولوجي. وعليه، سوف يتم استهداف القطاع بشكل كبير في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

يعتبر قطاع التصنيع على أنه القطاع الأقل أولوية في هذه المرحلة في فلسطين، وذلك بسبب وجود العديد من العقبات أمام تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين فيه. وتعتبر الصناعات الغذائية على أنها الصناعة التحويلية الثانية في فلسطين، وعليه فإن اختيار التصنيع الغذائي لاستكمال دورة الاستهلاك والإنتاج الغذائي يؤسس لتكامل الاستهلاك والإنتاج المستدامين في التصنيع من خلال ضرب مثال يحتذى به على أرض الواقع في قطاع انتاج الأغذية.

يملك قطاع السياحة الذي يركز على السياحة البيئية قدرات مناسبة في خلق نماذج للاستدامة في هذا القطاع، مع التركيز على حماية الأرض من المصادرة وانعاش المواقع البيئية الحساسة بدلا من إضرارها. ويوفر قطاع السياحة فرص عمل هامة مباشرة وغير مباشرة للنساء والفقراء في فلسطين، كما يخلق نماذج للسياحة البيئية تقوم على مشاركة المجتمع وحماية الموارد البيئية، ويشكل تعزيز المنتجات المنتجة بأساليب مستدامة بداية قوية لزيادة تطوير السياحة في فلسطين لتصبح مستدامة.

يعتبر قطاع البناء نشاطا اقتصاديا مهما في فلسطين، ويعد قطاعا مهما لتوظيف الشباب. وتتميز العمالة في قطاع البناء بأنها غير رسمية ومصاحبة لظروف غير مثالية للصحة والسلامة المهنية. ويصدر عن قطاع البناء نفايات يتم التخلص منها عشوائيا، مما يشوه المناظر الطبيعية والبيئة الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، هناك توجه حكومي لتخضير القطاع، الأمر الذي يخلق أساسات خصبة لاستحداث المشتريات العامة الخضراء للبنية التحتية، وكذلك تعزيز مفاهيم الأبنية الخضراء. وعليه، سوف يتم أخذ المباني الخضراء والمشتريات العامة الخضراء للبنية التحتية بعين الاعتبار في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

واستنادا إلى المعايير المذكورة، تم تحديد والاتفاق على القطاعات التالية:

- السياحة- مع التركيز على السياحة البيئية.
- قطاع البناء والإسكان مع التركيز على المباني الخضراء والمشتريات العامة الخضراء للبنية التحتية.
- الزراعة، والاستهلاك والإنتاج الغذائي.

1.6 الرؤية والأهداف الاستراتيجية

تتمثل الرؤية طويلة المدى للاستهلاك والإنتاج المستدامين في:

«أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة مدمجة بشكل ممنهج وواضح في الأجندة الوطنية الفلسطينية ويتم تبنيها وتطبيقها من مختلف الشركاء في فلسطين».

تمت صياغة الرؤية بحيث تشمل كافة التوجهات في السنوات الخمس للخطة، وتتألف الرؤية من عنصرين: أحدها يتعلق بالتركيز على التخطيط ودمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين على نحو واضح ومنهجي في أجندة السياسات الوطنية، حيث يجب أخذها بعين الاعتبار في تطوير كافة الخطط والاستراتيجيات والبرامج الوطنية، أما العنصر الثاني فهو ضمان التنفيذ، ويجدر الإشارة هنا إلى أن التنفيذ ليس حكرا على مجموعة محددة من الشركاء، وإنما يتطلب التنفيذ تكاتف الجهود الوطنية لكافة الشركاء ذوي العلاقة، ولن يتم تحقيق التقدم في الاستهلاك والإنتاج المستدامين دون بذل جهود مشتركة.

ينبغي إدماج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في فلسطين على نحو يسهم في تحقيق اقتصاد شامل اجتماعيا، ويستند إلى حق الأجيال الحالية والمستقبلية في بيئة متوازنة ونظيفة وصحية، ويدعم الفلسطينيين في نيل حقهم في تقرير المصير والثبات والبقاء على أرضهم، ويقود إلى الحرية والسلام والأمن وحماية حقوق الإنسان.

ومن أجل تحقيق ما ذكر من المجالات ذات الأولوية المختارة، تم تحديد الأهداف الاستراتيجية التالية للسنوات الخمس القادمة:

- تطوير وتوسيع نطاق السياحة البيئية من أجل توسيع نطاق الأعمال المتعلقة بهذا المجال في غير موسمها، واستخراج القيمة الإضافية من السياحة الموسمية لضمان وحماية وتأهيل الموارد الطبيعية، مع احترام القدرة الاستيعابية المكانية والايكولوجية والاجتماعية والثقافية للوجهة السياحية، والحد من الآثار البيئية السلبية للسياحة.
- تشجيع الابتكار والمعرفة، وإدماج الممارسات التي تعزز كفاءة استخدام الموارد وتسهم في المحافظة على رأس المال الطبيعي والبشري طوال عملية التخطيط والبناء بأكملها ومن خلال دورة حياة المبنى.
- تطوير وتشجيع وتنفيذ الممارسات الزراعية المستدامة، والإنتاج الغذائي والاستهلاك المستدامين في فلسطين مع تركيز خاص على عمليات الزراعة الذكية مناخيا والإنتاج الذي يتسم بكفاءة استخدام الموارد، على نحو يرفع من الأمن الغذائي والسيادة ويضمن حق الشعب الفلسطيني في التغذية الصحية وحماية الموارد الطبيعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في كل مجال من المجالات ذات الأولوية، تم تناول الجوانب الثلاثة من الاستهلاك والإنتاج المستدامين للأولوية المختارة: ويشمل ذلك مسائل تتعلق بجانب الإنتاج، ومسائل تتعلق بجانب الاستهلاك، ومسائل تتعلق بسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج.

2. الفصل الثاني

دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الاستهلاك والإنتاج الزراعي والغذائي

2.1 الإنتاج الزراعي في فلسطين

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأكثر أهمية لصمود وبقاء الشعب الفلسطيني، حيث يوفر القطاع الزراعي الغذاء للعديد من الفقراء، لذلك فهو عامل مساهم رئيسي لضمان تحقيق الأمن الغذائي. ويعاني الشعب الفلسطيني من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي عالي المستوى، ووفقا لبيانات عام 2014، فإن 27% من الفلسطينيين أو ما يعادل 1.6 مليون فلسطيني يعتبرون غير آمنين غذائيا[18]. وتعد نسبة انعدام الأمن الغذائي في الأسر التي تعيلها إناث أعلى من تلك التي يعيلها ذكور، حيث تبلغ 32% و26% على الترتيب[19]. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الممارسات الزراعية في حماية الأرض من المصادرة غير المشروعة من قبل المستوطنين و/ أو الجيش الإسرائيلي، وبالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للأمن الغذائي، تشكل الزراعة أيضاً عامل مساهم رئيسي للعمالة، لاسيما عمالة النساء والشباب، كما يشكل القطاع الزراعي عامل ومساهم رئيسي للتصدير، فحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني شكلت منتجات الزراعة والغذاء 16% من إجمالي الصادرات في عام 2014[20].

وانخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشرين الأخيرة لتصل إلى أقل من 4%، حيث تساهم الضفة الغربية في 77% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (الشكل 2)[21]. ومن الجدير بالذكر أن مساهمة القطاع الزراعي في الربع الأخير تشكل أعلى مساهمة خلال العام، حيث يوافق موسم الحصاد للعديد من المحاصيل وخصوصا الزيتون خلال هذا الربع. وعلى الرغم من ذلك، وخلال عام 2015، ادت الادعاءات الاسرائيلية المزعومة بحجة التدابير الامنية إلى انخفاض امكانية وصول الناس إلى أراضيهم، إلى جانب الزيادة في عدد الأشجار المعتدى عليها، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إتلاف 11,254 شجرة خلال عام 2015، حيث تم تدميرها أو سرقتها أو اقتلاعها من قبل الإسرائيليين، وهو أعلى رقم منذ عام 2006[22]، وقد نتج عن ذلك انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من عام 2015 عن معدله.

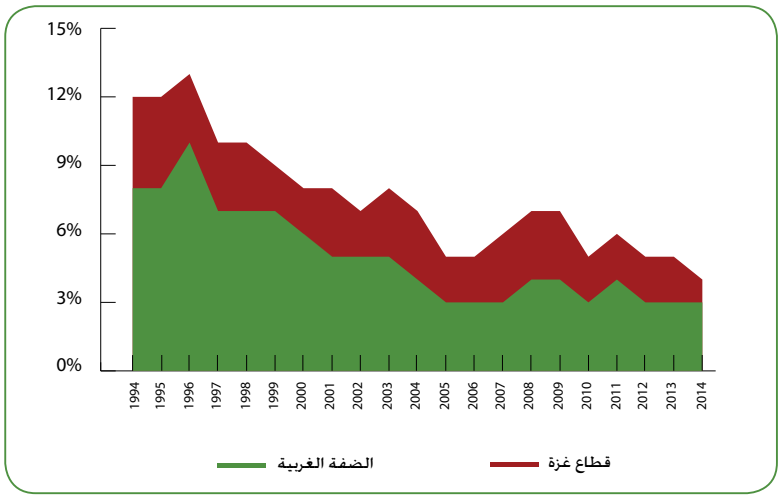

الشكل 2: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من عام 1994 إلى 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

18 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الأغذية والزراعة، الأونروا. مسح الأمن الاقتصادي والغذائي 2014، الواردة في قطاع الأمن الغذائي. انعدام الأمن الغذائي في فلسطين.

19 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الأغذية والزراعة، الأونروا. مسح الأمن الاقتصادي والغذائي 2014، الواردة في قطاع الأمن الغذائي. انعدام الأمن الغذائي في فلسطين.

20 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية المسجلة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية- قسم R3 في 1996-2014. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/exp_20%20division%http:E.htm آخر دخول في 18 تموز 2016.

21 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة للسنوات 1994-2014 بالأسعار الثابتة: تمثل 2004 سنة الأساس. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/e-navacons-1994-2014.htm آخر دخول في 25/09/2016.

22 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- الأراضي الفلسطينية المحتلة. (2016). أرواح متشظية: لمحة عامة إنسانية 2015. حزيران 2016. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/annual-humanitarian-overview_10_06_2016_english.pdf آخر دخول في 25 حزيران 2016.

2.1.1 العمالة في القطاع الزراعي

يبلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي حوالي 83,781 شخص، مما يسهم بنسبة 8,3% من إجمالي العمالة في فلسطين، حيث يعمل 10,027 عامل في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، ويعمل 18,300 عامل في قطاع غزة، وحوالي 54,700 في الضفة الغربية، ليشكلوا ما مجموعه 73,311 عامل في الضفة الغربية وقطاع غزة[23]. ووفقا لمسح القوى العاملة، هناك 21,300 امرأة تعمل في قطاع الزراعة، من بينهن 17,500 امرأة في الضفة الغربية، 3,300 امرأة في قطاع غزة وحوالي 500 امرأة في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية (جدول 4)[24].

ومن الجدير بالذكر أنه نظرا للتغيرات في تعريف العمالة لعام 2015، انخفض عدد العاملين في الزراعة نتيجة لاستثناء أولئك الذين يعملون في الإنتاج الزراعي لأغراض الاستهلاك الذاتي ، حيث أثر ذلك بشكل كبير على النساء العاملات في الزراعة لتأمين الغذاء لأسرهن، وقد أدى ذلك إلى انخفاض العدد المطلق للنساء العاملات في الزراعة بنسبة 12,000 امرأة بين عامي 2015 و2014.

الجدول رقم 4: عدد النساء العاملات في الزراعة (2014 و 2015)

مكان العمل	2014	2015*	الفرق
الضفة الغربية	23,400	17,500	5,900-
قطاع غزة	9,900	3,300	6,600-
المستوطنات وإسرائيل	450	500	50
*تغير في تعريف العمالة			
المصدر[25]: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2015			

وتشكل النساء نسبة 26% من إجمالي العمالة في القطاع الزراعي، بنسبة 32% في الضفة الغربية و17% في قطاع غزة. كما يشكل القطاع الزراعي عامل مساهم قوي في عمالة الشباب، حيث إن ما نسبته 43% و31% من الذكور والإناث على التوالي من الفئة العمرية 18-29 يعملون بشكل دائم ويتقاضون أجرا في القطاع الزراعي في عام 2010 (جدول 5)[26].

23 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي:2015. رام الله- فلسطين.
24 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي:2015. رام الله- فلسطين.
25 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي:2015. رام الله- فلسطين.
26 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. الإحصاء الزراعي 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية. رام الله، فلسطين.

الجدول رقم 5: مشاركة الشباب في القطاع الزراعي حسب نوع العمل

	عمل دائم غير مدفوع الأجر		عمل مؤقت غير مدفوع الأجر		عمل دائم مدفوع الأجر	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الفئة العمرية 29-18	25,425	8,802	26,663	11,504	5,520	851
جميع الفئات العمرية العاملة في الزراعة	93,855	41,038	87,767	53,672	12,969	2,731
نسبة مشاركة الفئة العمرية 29-18	%27	%21	%30	%21	%43	%31
المصدر[27]: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد الزراعي 2011/2010						

2.1.2 القطاع الزراعي والأمن الغذائي

وفقا للمسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخرا، تم ملاحظة أن نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر والذين شاركوا في أنشطة للاستهلاك الذاتي غير مدفوعة الأجر هي 4,5%، وموزعين بنسبة 6% في الضفة الغربية و2,3% في قطاع غزة، أي ما يعادل 66,300 امرأة و26,300 رجل في فلسطين (جدول 6). ولذلك فقد ركزت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين على تحسين ظروف الإنتاج الزراعي الذي يضمن الاستدامة البيئية ويدعم شمولية النساء والشباب في الإنتاج الزراعي.

ويعتبر القطاع الزراعي مساهم في الأمن الغذائي، حيث تملك ربع الأسر الفلسطينية حدائق مستخدمة للقيام بالأنشطة الزراعية[28]. ويبلغ متوسط مساحة الحديقة 204 متر مربع، أي ما مجموعه 48,571 دونم، منها 40 ألف دونم في الضفة الغربية (البيانات المتاحة حتى 24 آذار 2015). كما تقوم 10% من هذه الأسر بتربية الحيوانات لأغراض الاستهلاك الأسري غالبا، وتضم الحدائق المنزلية ما مجموعه 2,5 مليون شجرة، كما يقوم 98% من الأسر بهذه الأنشطة الزراعية لأغراض الاستهلاك المنزلي[29].

لذلك، فقد عالجت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وسائل مستدامة للإنتاج الغذائي المنزلي، مع الأخذ بالاعتبار أن معظم الأشجار المزروعة في الحدائق المنزلية هي الزيتون، الحمضيات، العنب، التين واللوز (شكل 3)[30]. لذلك ينبغي أن يتمحور ويركز الوعي وتبادل المعلومات بين الأسر التي لديها الحدائق على أهمية هذه الأشجار.

الجدول رقم 6: عدد الأشخاص المشاركين في الأنشطة الإنتاجية لأغراض الاستهلاك الذاتي

	رجال	نساء
قطاع غزة	8,100	9,800
الضفة الغربية	18,300	56,300
المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2015		

27 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. الإحصاء الزراعي 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية. رام الله، فلسطين.
28 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الإنتاج الزراعي للأسرة، 2015. النتائج الرئيسية، رام الله- فلسطين.
29 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الإنتاج الزراعي للأسرة، 2015. النتائج الرئيسية، رام الله- فلسطين.
30 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الإنتاج الزراعي للأسرة، 2015. النتائج الرئيسية، رام الله- فلسطين.

الشكل 3: إجمالي عدد الأشجار المزروعة في الحدائق المنزلية حسب نوع الأشجار

2.1.3 الحيازات الزراعية في فلسطين

حدد التعداد الزراعي للسنة الزراعية 2011/2010، ما مجموعه 110,104 حيازة زراعية في فلسطين، منها 71% لأغراض الإنتاج النباتي، و13% لأغراض تربية الحيوانات، و16% مختلطة لأغراض الإنتاج النباتي وتربية الحيوانات معا. وتجدر الإشارة إلى أن 71% من إنتاج هذه الحيازات كانت لأغراض الاستهلاك المنزلي بشكل رئيسي. ووفقا للمسح الأحدث الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013) بشأن تربية الحيوانات، والذي استهدف كلا من الحيازات الحيوانية والحيازات الزراعية المختلطة، تبين أن هناك 32,177 حيازة زراعية حيوانية في فلسطين، ومنها 20% في قطاع غزة[31]. ومن بين إجمالي الحيازات الزراعية التي تعنى بتربية الحيوانات، فإن 37.8% منها تعنى بتربية الحيوانات فقط، بينما تشكل الحيازات الأخرى ممتلكات مختلطة. وارتفعت نسبة الحيازات الزراعية المختلطة عن تلك التي تعنى بتربية الحيوانات من 56%[32] إلى 62,2%[33]. ويعتبر ذلك تطور مهم، إذ أن خلط الإنتاج الحيواني والنباتي يخلق فرص أعلى في استحداث الممارسات البيئية في المزارع. وتتم إدارة الحيازات الزراعية الحيوانية حصريا من قبل أفراد أسر المزارعين. ويتم توظيف أحد الأشخاص لإدارة الحيازات الزراعية في 1,1% فقط من هذه الحيازات الزراعية.

وتتميز الحيازات الزراعية في فلسطين بصغر مساحتها، إذ تقل مساحة 75% من هذه الحيازات عن 10 دونم[34]. وعلى الصعيد العالمي، يتم إنتاج الغذاء بشكل رئيسي من قبل المزارع الأسرية، ووفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2014، فإن المزارع الأسرية تشغل 70-80% من الأراضي الزراعية، وتنتج أكثر من 80% من الأغذية في العالم[35]. لذلك، تعتبر تهيئة الظروف المواتية لدعم الإنتاج الغذائي لصغار المزارعين والأسر أمر ضروري لتحقيق الأمن الغذائي. وأخذت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الاعتبار تناول قضايا صغار المزارعين من أجل تحسين عمليات الإنتاج الخاصة بهم وتحقيق المنافع البيئية، الاجتماعية والاقتصادية المشتركة.

31 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح بشأن تربية الحيوانات، 2013، النتائج الرئيسية، رام الله، فلسطين.
32 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي، 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
33 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح بشأن تربية الحيوانات، 2013، النتائج الرئيسية، رام الله، فلسطين.
34 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي، 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
35 منظمة الأغذية واللزراعة 2014، حالة الأغذية والزراعة: الابتكار في الزراعة الأسرية. روما.2014.

2.1.4 الخدمات الإرشادية في القطاع الزراعي

تعتبر خدمات الإرشاد أمرا حاسما في التحول بالإنتاج الزراعي إلى الشكل المستدام، إلا أن 26% من الحيازات لم تتلق أية خدمات إرشاد وفقا للتعداد الزراعي الأخير. ويمكن لوزارة الزراعة الوصول إلى 10% فقط من هذه الحيازات الزراعية، وهناك اعتماد كبير (32% من الحيازات) على المزارعين النظراء في تقديم خدمات الإرشاد، مما يعني ضرورة التخطيط لخدمات الإرشاد الزراعي لتصبح كرة ثلجية من خدمات الإرشاد التي تتناقل بين المزارعين وجهاً لوجه (peer to peer). ويقدم تجار التجزئة للمنتجات الزراعية حوالي 8% من خدمات الإرشاد الزراعي، وهي نسبة أقل بقليل من وزارة الزراعة[36]. وعليه، يعد إنشاء محاور إرشادية لتزويد المزارعين بالمعلومات المناسبة في مواقع البيع جانب مهم. وعالجت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين الخدمات الإرشادية من أجل تحقيق مختلف أهداف خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين كأداة لضمان وصول المزارعين إلى المعلومات المتعلقة بجوانب الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

2.1.5 الآثار البيئية للقطاع الزراعي

على الرغم من أهمية الزراعة في العمالة، وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، إلا أنها تستخدم الموارد الطبيعية وتسبب انبعاثات تؤدي إلى تدهور البيئة، وانحسار الموارد الطبيعية وكذلك الموارد الأساسية للإنتاج الزراعي.

الأرض الزراعية

تم تقدير مجموع مساحة الأراضي المستخدمة في الحيازات الزراعية خلال التعداد الزراعي بـ (1,207,061) دونم، وحوالي 15% من هذه الأراضي غير مزروعة[37]. وتضم الأرض غير المزروعة مباني مستخدمة لأغراض الحيازة، ومروج ومراعي دائمة، وبرك، وممرات، وأراضي غير صالحة للزراعة، وتبلغ إجمالي مساحة الأرض المزروعة حوالي (911,556) دونم، 59% منها مزروعة بأشجار البستنة، و14% منها مزروعة بالخضراوات، و 27% منها مزروعة بالمحاصيل الحقلية[38]. ومن الجدير بالذكر أن 62,9% من الأراضي الصالحة للزراعة تقع في «المنطقة (ج)»، و18,8% منها في «المنطقة (ب)»، و18,3% منها في «المنطقة (أ)»[39]، الأمر الذي يجعل الوصول إلى الأرض الزراعية صعبا، كما أن معظم الأراضي الزراعية الخصبة في قطاع غزة تقع ضمن «المنطقة العازلة» التي تفرضها إسرائيل، مما يحول دون وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم.

36 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي، 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
37 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي، 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين. جدول رقم 11.
38 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي، 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين. جدول رقم 12.
39 دولة فلسطين- وزارة الزراعة. استراتيجية القطاع الزراعي الوطني. «الصمود والتنمية» 2014-2016.

استخدام المياه في الزراعة

يعتبر القطاع الزراعي المستهلك الأكبر والأهم للمياه في فلسطين، إذ يستهلك 49% من إجمالي المياه المستخرجة من آبار المياه الجوفية الفلسطينية (2014)[40]. سبعون بالمئة من الحيازات الزراعية المزروعة هي حيازات تعتمد على الزراعة البعلية[41]، مشكلة 81% من الأرض المزروعة42، وأما الأراضي المروية فتمثل 19% من الأراضي.

تبلغ مساحة إجمالي الأرض الزراعية والمزروعة بأشجار البستنة حوالي 542,363 دونم ويبلغ عدد الأشجار فيها 11,284,963 شجرة، يعتمد 88% منها على الزراعة البعلية[42]، ويعتمد حوالي 2 مليون فقط من أشجار البستنة على الزراعة المروية. ومن بين إجمالي الأراضي المزروعة بأشجار البستنة والتي تعتمد على الزراعة المروية، فان 55% منها تستخدم الري السطحي، وتستخدم 44% منها الري بالتنقيط[43]. ومن بين الحيازات الزراعية التي تنتج المحاصيل الحقلية، يتم ري 1,356 من محاصيلها، ومن بين الحيازات الزراعية التي تقوم بري المحاصيل الحقلية، يستخدم 16% منها الري السطحي، فيما يستخدم 64% منها الري بالتنقيط، ويستخدم 19% منها الري بالرشاشات، ويتم ري 4% فقط من الأراضي الزراعية المزروعة بالمحاصيل الحقلية، أي ما يعادل 9,111 دونم، موزعة كما يلي: يستخدم 68% منها الري بالتنقيط، يستخدم 23% منها الري بالرشاشات، ويستخدم 9% منها الري السطحي[44]. ومن بين إجمالي الأراضي المزروعة بالخضراوات (127,257 دونم)، يتم ري 86% منها (109,057 دونم) مع الاعتماد الرئيسي على الري بالتنقيط (93,821 دونم)، ومن الجدير بالذكر أن كفاءة الري تعتمد على الطريقة المستخدمة: حيث يعتبر الري بالتنقيط عالي الكفاءة، ويتبعه الري بالرشاشات، بينما يعتبر الري السطحي قليل الكفاءة.

تعتمد أغلب الحيازات الزراعية الحيوانية في الإمدادات المائية على شبكة المياه المحلية (61,4%)، بينما يعتمد 4,8% منها على نظم الحصاد المائي مثل الأحواض، وخزانات تجميع المياه، وآبار الجمع، ويعتمد 19,9% منها على صهاريج المياه[45]. وتكون تكلفة المياه التي تم يتوصيلها عن طريق صهاريج المياه أعلى من تلك التي يتم توصيلها عن طريق مصادر أخرى. لذلك، يعد دعم الحيازات الزراعية للتحول من النقل باستخدام صهاريج المياه إلى النقل باستخدام خيار ذو جدوى اقتصادية أكبر أمرا مهما من المنظور الاجتماعي-الاقتصادي. وسينتج عن التحول نحو استخدام مصادر مياه بديلة آثار بيئية إيجابية. كما سيعمل ايجاد إمدادات مياه بديلة لأغراض تربية الحيوانات إلى جانب إمدادات المياه الرئيسية على تقليل الضغوطات على إمدادات المياه المحلية.

ووفقا لخطة عمل التكيف مع تغير المناخ، فمن الضروري تحديد موارد مائية بديلة للري، إما عن طريق استخدام مياه المطر الذي يتم حصاده وتجميعه، أو إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الإنتاج الزراعي، أو الحد من الفاقد في نظم الري الزراعية. لذلك، اعتبرت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين استخدام الموارد المائية البديلة جانب مهم في القطاع الزراعي.

40 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الجداول المتنوعة للمياه 2014. إصدار برنامج إكسل، جدول 3: آبار المياه الفلسطينية وحجم الضخ السنوي في فلسطين حسب المحافظة ونوع الاستخدام، 2014 http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/771/default.aspxhttp://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/771/default.aspx آخر دخول في 2016/07/28.

41 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي، 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين. جدول رقم 14.

42 دولة فلسطين- وزارة الزراعة. استراتيجية القطاع الزراعي الوطني. «الصمود والتنمية» 2014-2016.

43 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي، 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

44 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي، 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين. جدول رقم 12

45 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح بشأن تربية الحيوانات، 2013، النتائج الرئيسية، رام الله، فلسطين.

استخدام الطاقة في القطاع الزراعي

يعتبر استهلاك الكهرباء في القطاع الزراعي منخفض جدا، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم إمكانية الحصول على الكهرباء وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة. ويبلغ إجمالي استهلاك القطاع الزراعي للطاقة في فلسطين حوالي 1,4% من إجمالي الطاقة المستهلكة[46]. أما إجمالي الطاقة الشمسية المستخدمة في القطاع الزراعي فهي ضئيلة جدا، على الرغم من أنها تشكل فرصة للعديد من المزارع لادخال التكنولوجيا في إدارة المزرعة، في حال كانت الطاقة متاحة.

لذلك، يعتبر إدخال الطاقة المتجددة في المزارع التي لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى الطاقة جانبا مهما في تحسين الإنتاج في الحيازات الزراعية. ومن شأن إدخال الطاقة المتجددة على النظم القائمة، كمضخات آبار المياه وأنشطة الري، أن يسهم في تخفيض التكاليف التشغيلية للإنتاج. ووفقا لمسح تربية الحيوانات لعام 2013، فإن 24,8% من الحيازات الحيوانية (حوالي 8000 حيازة) لا يمكنها الوصول إلى الطاقة، حيث أن 53% من الحيازات الحيوانية في قطاع غزة لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى الطاقة مقابل 17,6% في الضفة الغربية[47]. وعليه، يعتبر توفير إمكانية الوصول للطاقة لهؤلاء المزارعين من خلال استخدام الطاقة المتجددة مهما جدا. وقد تناولت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين استخدام الطاقة المتجددة من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي.

استخدام المواد الكيميائية في الزراعة وإنتاج النفايات الخطرة

لا توجد معلومات تتعلق بكمية المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة، وهناك قائمة بمبيدات الآفات التي يسمح باستخدامها في فلسطين والتي قامت بإصدارها وزارة الزراعة، حيث تعطي تصاريح خاصة لاستيراد مبيدات الآفات إلى البلاد، إذ تسجل وزارة الزراعة الكميات التي يتم إدخالها لكل تصريح صادر، وتعتبر هذه التصاريح مقيدة بمعنى أنها تجمع بين الكمية الإجمالية المسموح بها، ونوعها، ومدة الاستيراد. وعليه، فإن وزارة الزراعة تملك معلومات حول الكمية الإجمالية لمبيدات الآفات التي يسمح بإدخالها إلى البلاد خلال فترات مختارة. وتقوم وزارة الزراعة بالبحث والتفتيش عن أي مبيدات آفات غير مشروعة أو غير مسموح باستخدامها أو غيرها من المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة والتي لا تتوافق مع التعليمات الإلزامية الفلسطينية. وتقوم وزارة الزراعة بمصادرة هذه المواد وتخزينها كنفايات خطرة في مرافق مؤقتة في محطة بيت قاد، ويتم ذلك بالتنسيق مع السلطات المعنية، ومن ضمنها سلطة جودة البيئة. وتبلغ الكمية المخزنة حاليا حوالي ستة أطنان، ويجري التخطيط لنقلها إلى مواقع التخلص وفقا لاتفاقية بازل. إلا أنه لا يتوفر نظام لإدارة علب المبيدات الكيميائية الفارغة على الرغم من أنها تصنف كنفايات خطرة.

كما أنه لا تتوفر معلومات حول كفاءة وفعالية استخدام المواد الكيميائية الزراعية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المواد الكيميائية التي يمنع إدخالها إلى فلسطين من قبل إسرائيل بدعوى «الاستخدام المزدوج»، الأمر الذي يقلل من توفر المواد الكيميائية عالية الجودة واللازمة للزراعة عالية الانتاجية، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف، وانخفاض الكفاءة، وزيادة التلوث. واستنادا إلى التعداد الزراعي، فان ما نسبته 66% من بين الحيازات الزراعية المختلطة والنباتية يستخدم الأسمدة العضوية، بينما يستخدم 35% منها الأسمدة الكيميائية، ويستخدم 50% منها مبيدات الآفات، ويستخدم 19% منها المكافحة البيولوجية[48]. ويشكل تعزيز الإنتاج الزراعي الذي يستخدم بدائل للمواد الكيميائية جانب مهم آخر تناولته خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

46 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، رصيد الطاقة في فلسطين بالتيراجول، 2013. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Energy-2013-11e.htm آخر دخول في 11 حزيران 2016.

47 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح بشأن تربية الحيوانات، 2013، النتائج الرئيسية، رام الله، فلسطين.

48 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

وتقوم وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية الزراعية بتوفير المعلومات للمزارعين حول الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية، إلا أن شمولية وتغطية الإرشاد غير كافية. وتعتبر إدارة المواد الكيميائية في القطاع الزراعي تحديا آخر بما أن الإدارة السليمة للنفايات الخطرة غير متبعة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، لا يملك المزارعون معرفة ووعي كافيين بشأن استخدام المواد الكيميائية في الزراعة، وينتج عن ذلك إساءة استعمال المواد الكيميائية من قبل المستخدمين، وبالتالي، هناك خطر كبير لتلوث التربة بالمواد الكيميائية في العديد من المناطق. وبالنظر إلى عدم توافر مسح حول نوعية التربة، فمن الصعب تحديد المناطق شديدة التاثر بالتلوث الناجم عن سوء استخدام هذه المواد الكيميائية. وعلى الرغم من أن تحديد هذه المناطق لا يندرج ضمن نطاق عمل خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، إلا أنه من المهم تناول ومعالجة منع إساءة استعمال المواد الكيميائية في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

ومن منظور بيئي، ينبغي تناول العديد من القضايا في الإنتاج الزراعي فيما يتعلق بالمواد الكيميائية، وتشمل: 1. الاستخدام الآمن للإنتاج الغذائي 2. الصحة والسلامة المهنية 3. معلومات المستهلكين حول المواد الكيميائية 4. بدائل للمواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة مثل المكافحة البيولوجية واستخدام الأسمدة العضوية 5. كفاءة استخدام المواد الكيميائية 6. المعالجة السليمة لعبوات المبيدات والكيماويات الفارغة والتخلص منها 7. التخلص السليم من النفايات الخطرة الناتجة عن المواد الكيميائية منتهية الصلاحية.

النفايات الناتجة عن القطاع الزراعي

من المهم ملاحظة أنه لا يوجد تقديرات حول كميات النفايات الناتجة عن الإنتاج الزراعي. ومع ذلك، فمن المعروف أن القطاع الزراعي ينتج أنواع مختلفة من النفايات، منها: 1. الجزء العضوي الناجم عن الإنتاج النباتي 2. روث الحيوانات والسماد العضوي 3. النفايات الخطرة وتشمل علب المواد الكيميائية الفارغة والمواد الكيميائية التي لا تتطابق مع المواصفات 4. المواد البلاستيكية 5. الحيوانات النافقة 6. النفايات المعدية بيولوجيا والطبية الناجمة عن الخدمات البيطرية 7. المواد الملوثة والحيوانات التي تم إعدامها للسيطرة على الأوبئة والأمراض المتوطنة بالحيوانات. كما أن نسبة المنتجات التي يتم هدرها في عملية ما بعد الحصاد مرتفعة، ووفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة فانه يتم هدر أكثر من 50% من الغذاء المنتج في مختلف أنحاء العالم ويتركز ذلك في البلدان النامية في مرحلة ما بعد الحصاد. ينتج عن استحداث أساليب لتحسين التعامل مع المنتجات الزراعية في مرحلة ما بعد الحصاد، بما في ذلك استحداث عمليات تخزين ونقل وتوزيع سليمة، فوائد بيئية من خلال تقليل هدر الأغذية، وبالتالي توفير المياه، والطاقة، والحد من تدهور التربة، وتوفير الأسمدة، ورأس المال البشري، مما يؤدي إلى فوائد اقتصادية متزايدة. ويعتبر هذا الأمر أكثر أهمية لصغار المزارعين بسبب اعتماد أمنهم الغذائي الأسري على الحصاد. ولسوء الحظ، لا تتوفر بيانات حول النفايات الناتجة عن الزراعة، إلا أن هناك إمكانيات لإدماج وتكامل التدابير من أجل تقليل إنتاج النفايات في القطاع الزراعي. كما تعتبر التدابير اللازمة لضمان إدارة سليمة للنفايات الناتجة أمر ضروري للإنتاج الزراعي المستدام.

وفيما يخص الدبال فإن عملية انتاجه ليست منظمة في فلسطين، حيث لا تتوفر تعليمات إلزامية لتصنيف الدبال (الكمبوست) الذي يتم إنتاجه من المخلفات البلدية في فلسطين، إلى جانب اللوائح البيئية غير الكافية المتعلقة بمنشآت صنع الدبال (الكمبوست). وعلى الرغم من استخدام حوالي 66% من المزارع للأسمدة العضوية، إلا أنه لا يتم بالضرورة التعامل معها بشكل سليم. ومن الممارسات الشائعة اضافة السماد غير المعالج الى التربة.

بالتالي، فقد تناولت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين جوانب عديدة لإنتاج الأسمدة العضوية واستخدامها، ومنها:

1. معايير الدبال (الكمبوست) الناتج عن المخلفات الزراعية والمخلفات البلدية.
2. التعليمات البيئية لإنتاج الدبال (الكمبوست).
3. توفير خدمات الإرشاد للمزارعين المتعلقة بالتوفر، والجودة، والفوائد والاستخدام.
4. نشر الوعي بشأن اماكن البيع الزراعية للدبال (الكمبوست) المنتج محليا.
5. التنسيق مع الوكالات الإنسانية بشأن توزيع الدبال (الكمبوست) المعتمد والمنتج محليا كجزء من أنشطتها الإنسانية التي تستهدف الزراعة.

كفاءة استخدام الموارد في الزراعة

يعتبر اختيار المحاصيل في الإنتاج الزراعي أمرا ضروريا لتحسين كفاءة استخدام الموارد في الزراعة. ففي البداية، من المهم تحديد المحاصيل الزراعية التي سوف يتم زراعتها بما يتماشى مع أغراض الاستيراد والتصدير. ومن المهم أيضا التركيز على استيراد المياه الافتراضية بدلا من تصديرها، وعليه ينبغي تخفيض المحاصيل التي تستهلك الكثير من المياه، واقتصار انتاجها على الاستهلاك الغذائي المحلي. كما أنه من المهم استحداث ممارسات تعمل على المحافظة على نوعية ورطوبة التربة وتحسينها من خلال الممارسات الزراعية. ومع التغير المناخي، أصبح من المهم ادخال محاصيل مقاومة للجفاف، وسيكون هناك اهتمام متزايد بالبذور والأصناف المقاومة للملوحة عند الخط الساحلي لقطاع غزة. واستنادا إلى التعداد الزراعي، فان ما نسبته 25% من بين الحيازات الزراعية المختلطة والنباتية تستخدم فقط الموارد المعالجة والمحسنة (بذور، الأشتال، الدرنات)[49].

ولا تتوفر مؤشرات تبين كفاءة القطاع الزراعي، إلا أن معظم التقارير تشير إلى أن هناك مجال واسع لتحسين الكفاءة من حيث استخدام العناصر الغذائية، والمياه، والطاقة وإنتاج النفايات. ومن أجل قياس التقدم المحرز في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين في جانب الإنتاج، من الضروري النظر في مؤشرات الكفاءة في القطاع الزراعي، ومن الأمثلة على هذه المؤشرات: كمية المياه المستهلكة لكل محصول منتج، واستخدام الأسمدة المعدنية لكل محصول منتج أو لكل دونم، والنفايات الناتجة لكل محصول منتج، وكمية النفايات والفاقد الناتجين في مراحل ما بعد الحصاد، واستيراد/تصدير المياه الافتراضية. وبالتالي، ارتأت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين إضفاء الطابع المؤسسي على مؤشرات الكفاءة في إحصائيات القطاع الزراعي.

ومن أجل زيادة فعالية ادخال مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الإنتاج الزراعي وبالنظر إلى أن خطة عمل التكيف مع تغير المناخ قد قامت بتعريف المحاصيل المختارة كمحاصيل عرضة للتأثر الشديد بتغير المناخ، وتحديدها ضمن الأولويات من أجل تناولها والتصدي له، وبالتالي، يوصى بإدخال مفهوم تخضير سلاسل القيمة في المحاصيل الواقعة ضمن بؤرة الاهتمام.

49 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

2.2 خلفية حول التصنيع الغذائي

يعد التصنيع الغذائي ذا أهمية كبيرة في فلسطين لعدة أسباب بما فيها العلاقة المباشرة بين التصنيع الغذائي والزراعة، وأهميتها للأمن الغذائي، ومساهمتها في توفير فرص العمل. ووفقاً لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني فإن تصنيع الغذاء والمشروبات يعد القطاع الصناعي الثاني الأضخم في فلسطين من حيث التوظيف. وتسهم الصناعات الغذائية في 15% من عمالة قطاع التصنيع في عام 2014. وفي تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نفس السنة فان 2,292 مؤسسة، تسهم في 25% من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع الصناعي[50]. ويعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الصناعية من حيث مساهمته في الإنتاج والقيمة المضافة الإجمالية.

ويتم استخدام أغلبية إنتاج الأغذية والمشروبات محليا، حيث يتم توزيعها بنسبة 77% في الضفة الغربية، 12% في قطاع غزة، ويتم تصدير 6% إلى إسرائيل، و5% إلى أسواق أخرى. وتساهم صناعة تجهيز الأغذية[51] في تغطية احتياجات 50% من السوق المحلي فقط، ويتم استيراد المواد الغذائية المتبقية من البلدان الأخرى.

وتم تقدير مدخلات الإنتاج في تصنيع الأغذية بنحو (494,643,300) دولار أمريكي في عام 2014، موزعة على النحو التالي: 84% للمواد الخام، 7% للوقود والزيت، 3% للكهرباء، 1% للماء و6% لمواد أخرى. ومن الجدير بالذكر أن 50% من المواد الخام تتألف من منتجات زراعية منتجة محليا[52].

ويستهلك قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات نسبة 25,5% من كافة أنواع الوقود والزيوت المستهلكة في القطاع الصناعي، ونسبة 16,7% من استهلاك الكهرباء في القطاع الصناعي، و24,8% من استهلاك الماء في القطاع الصناعي[53].

2.3 خلفية حول الاستهلاك الغذائي والصحة

يبلغ المتوسط الشهري للإنفاق والاستهلاك المنزلي للغذاء 34% في الضفة الغربية و40% في قطاع غزة من إجمالي الإنفاق والاستهلاك المنزلي (2011)[54]. واستنادا إلى مسح أجراه معهد البحوث التطبيقية في القدس عام 2015، يتوزع الاستهلاك المنزلي للسلع الزراعية في الضفة الغربية على النحو التالي: 42% محاصيل حقلية، 40% خضراوات، 14% فواكه، و4% منتجات الزيتون[55].

وتواجه العديد من الدول العربية، بما فيها فلسطين، العبء الثلاثي لمشاكل التغذية، إذ أن هناك اتجاه متزايد نحو الخيارات غير الصحية للغذاء، وأنماط الاستهلاك الغذائي «المحاكي للغرب»، والذي يؤدي إلى زيادة السمنة والأمراض غير المعدية والمتعلقة بالنظام الغذائي إلى جانب نقص المكملات الغذائية (الفيتامينات والمعادن الهامة التي يحتاجها الجسم بكميات ضئيلة)، بالإضافة إلى نقص التغذية بين الأطفال نتيجة للفقر. وتتميز فلسطين بكونها في مرحلة مبكرة من التحول الغذائي

50 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. عدد المؤسسات والأشخاص العاملين والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين للأنشطة الصناعية، 2014. http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Number%20Main%20and%20Persons%20Employed%20and%20Enterprises%20of%20Economic%20Indicators%20in%20Palestine%20For%20Industrial%20Activities%20,2014%20.htm آخر دخول: 2016/07/27.

51 اتحاد الصناعات الفلسطينية (2009). الوضع الحالي للقطاع الصناعي في فلسطين.

52 غرفة التجارة الدولية الفلسطينية ومؤسسة فريدريش ناومان ستيفتونغ (2014). التجارة الدولية وقطاع الصناعات الزراعية الفلسطينية. http://www.iccpalestine.com/resources/file/publications/International%20trade%&20Industry%20Agro-sector%20draft%20final%20-%20July%20-%20pdf.202014%,9 آخر دخول: 2016/07/27.

53 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المسح الاقتصادي المتواصل 2014. النتائج الرئيسية: رام الله- فلسطين.

54 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المتوسط الشهري للإنفاق والاستهلاك الأسري بالدينار الأردني في فلسطين حسب السلع الأساسية، جماعات الخدمة والمنطقة. 2011. http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Expenditure_2011_e.htm آخر دخول: 2016/07/27.

55 معهد البحوث التطبيقية- القدس. 2015. الإنتاج الغذائي- تقييم الاستهلاك لتحسين الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في الضفة الغربية- فلسطين- اتجاهات الاستهلاك المنزلي الفلسطيني للسلع الزراعية. آذار 2015.

مع مستويات معتدلة من الوزن الزائد والسمنة، ومستويات معتدلة من نقص التغذية ضمن فئات سكانية وعمرية معينة، ونقص المغذيات الدقيقة على نطاق واسع[56]. وفي عام 2013، قامت وزارة الصحة مع عدة جهات فاعلة أخرى بإجراء دراسة للمغذيات الدقيقة لمختلف شرائح المجتمع، حيث حددت المشاكل الرئيسية المتعلقة بنقص المغذيات الدقيقة والمرتبطة بالحديد، وفيتامين «أ» واليود[57]. كما صنفت الدراسة الزنك، وفيتامين «د» وحمض الفوليك كمغذيات ضرورية ناشئة. وكذلك تناولت الدراسة زيادة معدل الإصابة بالسمنة والأمراض غير السارية والمتعلقة بالنظام الغذائي. ووفقا لهذه الدراسة، أعدت وزارة الصحة سياسة واستراتيجيات وخطة عمل وطنية للتغذية للسنوات 2015-2017. وكجزء من هذه الاستراتيجية، حددت وزارة الصحة عدة أهداف وغايات تغطي جوانب مختلفة للمشاكل الغذائية الثلاثة في فلسطين، وهي: 1. نقص المغذيات الدقيقة 2. السمنة والأمراض غير السارية والمتعلقة بالنظام الغذائي 3. سوء التغذية. ويعد تعزيز التنويع الغذائي من خلال تغيير السلوك من أجل معالجة القضايا المتعلقة بالمغذيات الدقيقة والسمنة، والتوجه نحو أساليب حياة أكثر صحة أمران ضروريان في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

ويشارك القطاع الحكومي في عملية شراء الأغذية بعدة طرق: 1. يقوم بشراء خدمات توفير الأغذية في المستشفيات 2. يقوم بشراء المواد الغذائية من أجل إعداد الطعام في المجمعات الحكومية، مثل الشرطة والقوات الأمنيـــــــة المختلفة 3. وبعض المدارس الداخلية. في حين لا توفر المدارس الحكومية الوجبات للأطفال، ولكن تشتري كل مدرسة خدمات المقصف التي تنظمها وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة. لذلك، من الضروري أن تقوم خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين باستحداث عملية تخضير المشتريات الحكومية لإدماج الأغذية المزروعة بشكل مستدام والتي تسهم في تحسين النظام الغذائي من خلال هذه الخدمات.

وتؤدي أنماط الاستهلاك الغذائي غير الصحي إلى زيادة المشاكل الغذائية إلى جانب زيادة المشاكل البيئية، فعلى سبيل المثال، يستهلك إنتاج اللحوم الحمراء 15,5 متر مكعب من الماء لكل كغم من اللحوم الحمراء. وتبلغ احتياجات الاستهلاك للنظام الغذائي الصحي 5,2 كغم للفرد سنويا، وذلك بالقياس إلى توفر 7,7 كغم من اللحوم للفرد سنويا في فلسطين. ويؤدي توفير المياه من خلال تقليل استهلاك اللحوم الحمراء في الاحتياجات الغذائية إلى توفير المياه بمقدار 178 مليون متر مكعب سنويا[58]. وعليه، فقد تناولت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين مسألة توعية السكان بشأن خيارات الاستهلاك الغذائي من حيث الصحة والبيئة.

كما يؤدي استهلاك الغذاء الذي يتم زراعته محليا إلى انخفاض انبعاثات الدفيئة المرتبطة بالنقل. وبالتالي، فإن الترويج للأغذية المنتجة محليا سيؤدي إلى زيادة الفوائد البيئية والاقتصادية. ويعتبر الترويج لاستهلاك الغذاء العضوي طريقة أخرى لتعزيز استدامة نظم الاستهلاك والإنتاج الغذائي. ويعد استخدام الأغذية التي تمت زراعتها عضويا جانبا مهما للأشخاص بسبب صحة وسلامة الأغذية، كما يرى مستهلكو الغذاء العضوي أن الطعم المحسن واحترام التقاليد عاملان محفزان لاختيار الأغذية العضوية. ونتيجة لذلك، يعتبر الترويج للأغذية العضوية بين المستهلكين جانب تتناوله خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

56 نهلة، حوالة، رايتشل إيه. باهن وسيبيل اللبن (2015) الاستهلاك الغذائي المستدام في البلدان العربية. في إبراهيم عبد الجليل ونجيب صعب (محرران). البيئة العربية. 8: الاستهلاك المستدام لإدارة الموارد بشكل أفضل.

57 دولة فلسطين- وزارة الصحة، المديرية العامة للرعاية الصحية الأولية والصحة العامة- قسم التغذية. إطلاق مسح فلسطيني بشأن المغذيات الدقيقة (2013) نتائج.

58 نهلة، حوالة، رايتشل إيه. باهن وسيبيل اللبن (2015) الاستهلاك الغذائي المستدام في البلدان العربية. في إبراهيم عبد الجليل ونجيب صعب (محرران). البيئة العربية. 8: الاستهلاك المستدام لإدارة الموارد بشكل أفضل.

يعد ضمان جودة الغذاء وسلامته أمران ضروريان للحفاظ على صحة السكان، ومن المهم أيضا الحد من هدر هذه الأغذية. وهناك العديد من المعايير الفلسطينية للغذاء، وتشمل بعض التعليمات الإلزامية والتي تهتم بضمان تنفيذ المعايير. وإلى جانب هذه المعايير الفلسطينية، تم اعتماد عدة معايير دولية في فلسطين، هذه المعايير تتعلق بنظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة (HACCP)، والممارسات الزراعية الجيدة (GAP) (العالمية والعربية والفلسطينية) ،وممارسات المناولة الجيدة (GHP)، وتدابير الصحة العامة والصحة النباتية (SPS)، والتجارة الحرة، وممارسات التصنيع الجيد (GPM) والزراعة العضوية. كما تعمل المنطقة العربية حاليا على وضع وتطوير ممارسات زراعية جيدة على مستوى الوطن العربي، والتي ستعمل على تسهيل تجارة المنتجات الزراعية في المنطقة، ومن المهم أن تكون فلسطين على وعي ودراية بالممارسات الزراعية الجيدة من أجل تسهيل استيراد المنتجات الزراعية المعتمدة وفقا لممارسات الزراعة الجيدة العربية فقط، وضمان التزام صادراتها من المنتجات الزراعية بالممارسات الزراعية الجيدة العربية من أجل تسهيل التجارة.

لذلك، فقد تناولت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين توفير الدعم للمنتجين والناقلين وتجار التجزئة في الحفاظ على سلامة ونوعية الأغذية المنتجة وزيادة اعتمادها، إلى جانب زيادة وعي المستهلكين بمزايا اختيار المواد الغذائية المعتمدة.

2.4 سد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج

يعد إغلاق الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج أمر بالغ الأهمية، حيث تعمل عدة أنشطة، تم الإشارة إليها أعلاه، على الربط بين الاثنين، ومع ذلك، لا تزال هناك عدة عوائق في ضمان هذا الربط، مثل: 1. توافر وإمكانية الحصول على الأموال من قبل المنتجين، لاسيما صغارهم، من أجل استحداث تدابير الاستهلاك والإنتاج المستدامين 2. إمكانية الوصول إلى أسواق الأغذية المحلية المنتجة بشكل مستدام وتوافرها 3. صعوبة الالتزام بمتطلبات إصدار الشهادات لصغار المزارعين، لاسيما من حيث التوثيق، والمعرفة والمهارة والمقدرة 4. المعرفة غير الكافية بمزايا الممارسات المحسنة في الزراعة والتي يمكن أن تؤدي إلى فوائد اقتصادية وبيئية 5. البيانات غير الكافية بشأن المؤشرات الضرورية لقياس التحسن في الاستهلاك والإنتاج المستدامين، فيما يتعلق باستخدام الموارد وإنتاج النفايات في الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية 6. محدودية البحث عن الجوانب المختلفة لعناصر الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومن ضمنها:

(أ) التقنيات البيئية التي من شأنها زيادة الكفاءة والفعالية في الممارسات الزراعية (ب) الفرص الرابطة بين الغذاء والطاقة والمياه (ج) جدوى تخضير سلاسل القيمة (د) استحداث الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الإنتاج الزراعي (ه) إدارة النفايات الزراعية (و) بحوث السوق عن المنتجات المزروعة بشكل مستدام (ز) تقنيات التكيف مع تغير المناخ في القطاع الزراعي (ح) كفاءة وفعالية الممارسات التي تساهم في الإنتاج المستدام للأغذية (ط) سلوك السكان والمزارعين. لذلك، تناولت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين القضايا المذكورة من أجل المضي قدما نحو سد الفجوة بين الإنتاج المستدام والاستهلاك المستدام.

2.5 الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية

الهدف الاستراتيجي : تطوير وتشجيع وتنفيذ الممارسات الزراعية المستدامة وانتاج الغذاء في فلسطين والتركيز بشكل خاص على الزراعة الذكية مناخياً، وعمليات انتاج كفؤة، بحيث يزيد الامن الغذائي، ويعزز السيادة على الغذاء، ويضمن حقوق الفلسطينين في تغذية صحية وحماية للموارد الطبيعية.				
الهدف التشغيلي 1	**الهدف التشغيلي 2**	**الهدف التشغيلي 3**	**الهدف التشغيلي 4**	**الهدف التشغيلي 5**
تطوير، وتعزيز وتنفيذ ممارسات الزراعة المستدامة في فلسطين، مع تركيز خاص على الزراعة الذكية مناخيا، وكذلك الاستخدام الكفؤ للمصادر في الزراعة وحماية المصادر الطبيعية من خلال تنفيذ أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في العمليات الزراعية، في مراحل الانتاج والحصاد وما بعد الحصاد.	تطوير وتعزيز وتنفيذ أفضل الممارسات البيئية والصحية والتقنية في التصنيع الغذائي في فلسطين.	تطوير إطار عمل قانوني سياساتي للتشجيع على استدامة الإنتاج الزراعي والاستهلاك والإنتاج الغذائي المستدام مع تركيز خاص على الزراعة المحافظة، وتمكين صغار المزارعين وتعاونياتهم.	توعية وتثقيف منتجي الأغذية، وتجار التجزئة والمستهلكين، ودعم تطوير آليات ومعلومات تسويقية ملائمة، وتعزيز سلاسل قيمة خضراء في الزراعة، وكذلك في تصنيع وتوزيع واستهلاك الأغذية.	تعزيز الابتكار، والمعرفة والبحث التشاركي الذي يشمل المزارعين، ومنظمات المجتمع المدني، والباحثين وصانعي السياسات في جوانب تتعلق بممارسات وتقنيات الزراعة المستدامة والتصنيع الغذائي مع التركيز بشكل خاص على تحسين الكفاءة في استخدام الموارد، والتقليل من الآثار البيئية، وحماية الموارد الطبيعية، وتحسين مصدر دخل المزارعين.

النتائج المحددة:

- النتيجة 1: تعزيز استخدام موارد المياه الإضافية والبديلة للأغراض الزراعية، ومنها مشاريع الري المستدامة والبنية التحتية على مستوى المجتمعات المحلية.
- النتيجة 2: زيادة كفاءة الموارد المستخدمة في الإنتاج الحيواني.
- النتيجة 3: زيادة كفاءة الموارد المستخدمة في أنظمة الإنتاج النباتي.
- النتيجة 4: زيادة إمكانية الوصول إلى الطاقة المتجددة في الحيازات الزراعية والتحول إلى الموارد المتجددة.
- النتيجة 5: الحد من نفايات ما بعد الحصاد.

- النتيجة 6: تحسين إدارة النفايات الزراعية.
- النتيجة 7: تطبيق أفضل الممارسات في الصناعات التحويلية الغذائية.
- النتيجة 8: تطوير الأطر السياساتية والقانونية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الزراعة والغذاء.
- النتيجة 9: زيادة وعي وقدرات الشركاء فيما يتعلق بجوانب الإنتاج الزراعي المستدام.
- النتيجة 10: زيادة وعي وقدرات الشركاء فيما يتعلق بجوانب التصنيع الغذائي المستدام.
- النتيجة 11: زيادة وعي وقدرات الشركاء فيما يتعلق بجوانب الاستهلاك الغذائي المستدام.
- النتيجة 12: توافر المعرفة والابتكار حول الإنتاج الزراعي المستدام وإمكانية وصول الشركاء إليها.

2.6 التدخلات والمخرجات المحددة

من الجدير بالذكر أنه تم تحديد التدخلات على مختلف المستويات، فعلى المستوى السياساتي جاءت لتهيئة بيئة مواتية لإدماج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وعلى مستوى التنفيذ كانت من أجل دعم الحيازات الزراعية والصناعات الغذائية للتحرك نحو أنماط الإنتاج المستدامة، وعلى مستوى المستهلكين فقد كانت لزيادة المعرفة والوعي وتغيير السلوك لخلق الطلب على المنتجات الغذائية المستدامة، كما دعمت بالتدخلات التي من شأنها تعزيز الابتكار وتبادل ومشاركة المعرفة.

وعلى مستوى الحيازات الزراعية، تم تناول العديد من القضايا كما سيتضح أدناه، ومنها أن إدماج التدخلات المختلفة في الحيازات الزراعية من شأنه أن يعمل على تحويل أنماط الإنتاج نحو الاستدامة، وبالتالي دمج المشاريع التي سيتم تطويرها فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع الزراعي مع مجموعة من التدخلات.

ومن أجل التوجه نحو زراعة خضراء وذكية مناخيا في الإنتاج النباتي: يتعين على المزرعة تنفيذ مجموعة من التدخلات، مثل تحسين ممارسات الري، وزيادة استخدام موارد المياه البديلة، واستحداث الري والتسميد الدقيقان (المتحكم به الكترونيا)، واستخدام التسميد العضوي، واستخدام البذور والأصناف المقاومة للملوحة و/أو الجفاف، واستحداث إدارة سليمة للنفايات، والحصول على شهادات للمزرعة، واستخدام الطاقة المتجددة، وتلقي خدمات الإرشاد بشأن تنفيذ مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين، واستحداث عمليات التشغيل والصيانة السليمة للتقنيات الجديدة والبنية التحتية، وتحديد روابط التسويق، واستحداث مكافحة الآفات بالوسائل البيولوجية والتعامل الآمن مع المواد الكيميائية إذا ما اقتضت الحاجة إلى استخدامها، واستخدام نظم التأمين، واقامة روابط مع الإنتاج الحيواني.

وعند التعامل مع الإنتاج الحيواني على مستوى المزرعة، سيتم دمج تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين مع مجموعة من العوامل، ومن ضمنها دعم خلط الإنتاج النباتي والحيواني، واستخدام الحصاد المائي، وإدارة السماد الطبيعي، وإمكانية الوصول إلى الطاقة من خلال استخدام الطاقة المتجددة، وضمان تغذية سليمة للحيوانات من خلال توفير تركيبة محسنة من العلف التي تسهم في الحد من الوفيات والأمراض وتقليل انبعاثات غاز الميثان، واستحداث إدارة سليمة للنفايات البيطرية، وإعادة تأهيل المراعي واستحداث إدارة مستدامة لها.

2.6.1 مستوى الإنتاج الزراعي

تشمل الزيادة في استخدام موارد المياه الإضافية والبديلة ما يلي:

1. الاستثمارات التي سيتم إجراؤها في تقنيات حصاد المياه سواء كانت فردية أومجتمعية، مع اعتبارات خاصة للحيازات الزراعية المعتمدة على ناقلات المياه، وقد يشمل هذا مجموعة متنوعة من تقنيات تجميع المياه مثل الصهاريج، وخزانات المياه، والبرك، والسدود الصغيرة، إلخ... ومن المتوقع أنه من خلال تنفيذ الخطة، سيتمكن أكثر من 1000 مزارع من استخدام هذه النظم، مما يؤدي إلى زيادة في الحصاد المائي بحوالي 600,000 متر مكعب من المياه، ليتم استخدامها على مساحة 4,000 دونم. وعلى مستوى المزرعة، ينبغي أن يصاحب أي تطوير للبنية التحتية خدمات إرشاد وتدريب على الإدارة والصيانة المناسبة للبنية التحتية المطورة.

2. استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة: هناك عدة محطات معالجة يمكن ان توفر في غضون الخمس سنوات المقبلة مياه الصرف الصحي المعالجة للقطاع الزراعي. وبالتالي ستكون هذه المحطات حاليا إما قيد التشغيل أو قيد الإنشاء. وسيركز هذا التدخل على إستصلاح الأراضي الزراعية القريبة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وتركيب خطوط الأنابيب ووحدات التخزين ومحطات الضخ. وخلال الإطار الزمني للخطة، يتوقع أن يتم استخدام 11 مليون متر مكعب خلال السنوات الخمس القادمة، مما سيوفر مياه الري لأكثر من 8000 دونم. وينبغي أن ترتبط التدخلات لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بخدمات الإرشاد للمزارعين المستخدمين لهذه المياه من أجل ضمان ري المحاصيل المسموح بها فقط باستخدام هذه المياه. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإبقاء على خط الأنابيب متميز بشكل واضح وذو لون أرجواني وفقا للمواصفات الفلسطينية هو أمر ضروري لتمييز هذا النوع من المياه عن المياه العذبة، وينبغي ربط ذلك بالمراقبة المستمرة لنوعية مياه الصرف الصحي المعالجة.

3. إعادة تأهيل مصادر المياه الزراعية: تتطلب العديد من مصادر المياه القائمة مثل القنوات والآبار والينابيع إعادة تأهيلها للحد من الخسائر وضمان أفضل العمليات والإجراءات. ومن المقرر إجراء رسم خرائط لنظم المياه الزراعية، على أساس تحديد المواقع ذات الأولوية لإعادة التأهيل. وسيستهدف إعادة التأهيل ما لا يقل عن 30 بئرا، وتركيب 100 كم من شبكات المياه، وإصلاح 10 ينابيع و6 كيلومترات من القنوات. وعليه، من المقترح أن يقل الفاقد في المياه بنسبة 10%. ومن المهم إدماج نظم الإدارة السليمة للبنية التحتية التي سيتم إصلاحها، بما في ذلك عمليات الرصد والتشغيل المناسبة. ان التدريب وتحديد الترتيبات المؤسسية اللازمة للتشغيل والصيانة تعتبر ضرورية لضمان استدامة البنية التحتية التي تم تركيبها حديثا او تلك التي تم تاهيلها.

تحسين الكفاءة في نظم الإنتاج النباتي، ويشمل:

الكفاءة في الإنتاج تعني الاستخدام الأمثل للموارد من أجل تحقيق الإنتاج المطلوب، وينبغي أن يصاحب ذلك تقليل النفايات والنفايات الخطرة. وبالتالي، فإن الاستخدام الأمثل للمياه والأسمدة ضروري لتحقيق الكفاءة في الإنتاج النباتي. وتعتبر التدخلات التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة في استخدام المياه، مثل استحداث الري المحوسب واستخدام نظم الري بالتنقيط جوانب مهمة في الخطة. ومن الجدير بالذكر أن توفر الطاقة على مستوى المزرعة هو أمر ضروري لهذه الأنظمة، وبالتالي ينبغي أن يصاحب ذلك استحداث الطاقة المتجددة كما ذكر في بند الطاقة المتجددة. بالإضافة إلى ذلك، تم إدماج تعزيز الممارسات الزراعية التي تعمل على منع فقدان رطوبة التربة والمواد العضوية في الخطة، ويمكن تطبيق العديد من الممارسات مثل حفظ التربة من خلال إقامة المصاطب أو أكياس الحجارة في المناطق المنحدرة بهدف زيادة رطوبة التربة، وزيادة إنتاجية المحاصيل، والحد من تآكل

التربة. وترتبط الممارسات الجيدة الأخرى التي يتعين تعزيزها كالحراثة المحافظة للتربة بدلا من الحراثة التقليدية للأرض، والتي لا يترتب عليها ضغط للتربة وفقدان رطوبة التربة والمغذيات. كما يعد اختيار النباتات أمر بالغ الأهمية للاستخدام الفعال للمياه، فمن المهم اختيار النباتات المقاومة للجفاف، وكذلك المقاومة للملوحة في الخط الساحلي لقطاع غزة، ويعني ذلك قدرة أفضل على التكيف للنباتات واحتياجات أقل للمياه لهذه البذور والأصناف.

ويعد التسميد الأمثل أمر بالغ الأهمية للإنتاج النباتي، حيث يتسبب استخدام كميات كبيرة من المغذيات بالتلوث وهدر الموارد بسبب الحاجة الى غسلها وإزالتها، كما أن هناك آثار بيئية مهمة لعملية إنتاج الأسمدة الكيميائية، ولذلك تركز الخطة على جانبين: التسميد الدقيق وفقا لاحتياجات النباتات للحد من غسلها وبالتالي تقليل إهدار الموارد، والتحول نحو التسميد العضوي، حيث سيتم تطبيق ذلك وفقا لاحتاجات النباتات أيضا.

تعتبر صحة النباتات أمر بالغ الأهمية، حيث أن خسارة المحاصيل والخضراوات أو الأشجار تعني أنه تم هدر كافة المياه والمغذيات المستهلكة في الإنتاج، كما أن خسارة المحاصيل لها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، وبالتالي تناولت الخطة إدارة الآفات والأمراض للنباتات كجزء لا يتجزأ من الكفاءة. وتم تناول مسألتين بهذا الخصوص: 1. المواصلة والتوسع في استخدام المصائد الحشرية في المحاصيل الرئيسية المنتجة في فلسطين هو أمر بالغ الأهمية 2. أن استخدام المكافحة الحيوية واستخدام مبادئ المكافحة المتكاملة للآفات هما أمران حاسمان للحد من استخدام المواد الكيميائية. وللمواد الكيميائية آثار سلبية على البيئة، وقد يكون لها تأثير على الغذاء الذي سيتم استهلاكه إذا لم يتم التحكم بها بشكل صحيح. وبعض الحالات تتطلب استخدام المبيدات الكيميائية في حال كون المصائد والمكافحة الحيوية غير كافية، وبالتالي، من الضروري ضمان مراقبة استخدام المواد الكيميائية وإدارتها بشكل سليم من أجل ضمان الصحة والسلامة المهنية، وضمان سلامة الأغذية، وضمان الحماية البيئية. ومن المقترح اتباع نهج متكامل من خلال قيام المدربين بتدريب العاملين في مجال الإرشاد في وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية على مكافحة مسببات الأمراض والآفات في النباتات. ويرتبط ذلك بضمان وجود الرقابة المناسبة لاختبار وفحص بقايا مبيدات الآفات في الغذاء المنتج، وكذلك إجراء الفحوصات المخبرية لتحديد مسببات الأمراض الموجودة، من اجل وصف وتحديد الإجراءات المناسبة. ان أحد الجوانب المهمة في السيطرة السليمة على الافات ومسببات الأمراض وادارتها يتمثل في تقييم أثر الأمراض والآفات الجديدة على الإنتاج. ومن المقترح أن يتم إجراء تقييم لما لا يقل عن 5 آفات في الخطة.

تكتمل دورة الكفاءة هذه عندما لا يتم إهدار الغذاء المنتج في الحقل، وبالتالي، يعتبر ضمان وصول المزارعين إلى الأسواق وسيلة حاسمة لضمان الحد من الفاقد والخسائر، جنبا إلى جنب مع زيادة امكانية وصولهم إلى أماكن التخزين ووسائل النقل المبردة والتعبئة والتغليف المناسبين. لذلك، من المقترح ادخال نظم جديدة لما بعد الحصاد في الخطة مع التركيز بوجه خاص على التعاونيات، وسيترتب على هذه النظم فوائد اجتماعية-اقتصادية وكذلك آثار إيجابية بيئية كبيرة، إذ أنها ستعمل على تقليل إهدار المنتجات الغذائية.

ويعتبر تدريب المدربين وادخال خدمات الإرشاد في مختلف جوانب الإنتاج المستدام جزءا لا يتجزأ من تنفيذ الممارسات المستدامة.

تحسين الكفاءة في نظم ما بعد الحصاد

كما ذكر سابقا، فإن نظم ما بعد الحصاد مهمة جدا لضمان تقليل إهدار الغذاء، حيث أنه إذا لم يتم تصميمها وتشغيلها بشكل صحيح فانها يمكن أن تكون مستهلك كبير للماء والطاقة. لذلك من المقترح أن يكون ما يلي جزء من خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين: 1. ادخال الطاقة المتجددة في عمليات نظم ما بعد الحصاد 2. إجراء عمليات تدقيق استهلاك الماء والكهرباء لنظم ما بعد الحصاد، وتنفيذ التعديلات لتحقيق الاستخدام الأمثل للماء والطاقة في هذه المنشآت 3. تطوير الإجراءات التشغيلية التي تأخذ بعين الاعتبار كفاءة استخدام الطاقة والمياه مع ضمان سلامة الأغذية 4. تحديد إجراءات التعبئة والتغليف والمناولة المثلى للحد من الإهدار(الفاقد والنفايات) والحفاظ على سلامة الأغذية لحين وصولها إلى المستهلكين.

زيادة الوصول الى الطاقة من خلال استخدام الطاقة المتجددة

إن استخدام الطاقة في القطاع الزراعي محدود، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم إمكانية الحصول على الطاقة، ويعود الجزء الآخر إلى انخفاض مستوى التقنيات المستخدمة. وتعالج الخطة التدخلات الهادفة إلى زيادة امكانية الحصول على الطاقة من خلال الطاقة المتجددة. ومن المقترح في الخطة أن تكون مصادر الطاقة اللازمة لتشغيل البنية التحتية للمياه من خلال الطاقة المتجددة، حيث سيتم تزويد ما لا يقل عن 25 من البنى التحتية للمياه الزراعية بالطاقة المتجددة. كما أنه لا يمكن لنسبة كبيرة من الحيازات الزراعية الحيوانية الحصول على الطاقة، وبالتالي فإنه من المقترح أن يتم دعم ما لا يقل عن 200 حيازة في الحصول على الطاقة من خلال تركيب بنية تحتية للطاقة المتجددة. كما يعتبر استخدام الطاقة الناتجة عن الغاز الحيوي مصدر محتمل للطاقة في المزارع الحيوانية، حيث يتم هضم السماد الطبيعي للحصول على الطاقة. وباعتبار أن تنفيذ هذه المشاريع هو أمر جديد، تضمنت الخطة تطوير مشروعين تجريبيين، أحدهما في الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة لتوليد الطاقة من خلال الهضم اللاهوائي لروث الحيوانات، بحيث يبلغ الحد الأدنى للقدرة على الهضم لكل منهما 1 طن يوميا.

تحسين إدارة النفايات الناتجة عن الأنشطة الزراعية

تشمل التدخلات المحددة لمختلف تدفقات النفايات الناتجة عن الإنتاج الزراعي:

1. النفايات البيطرية.
2. النفايات الخطرة.
3. الجزء العضوي من النفايات الزراعية مع إمكانية استخدامها كجزء من العلف.
4. روث الحيوانات.
5. دعم التطوير والتنفيذ في ادارة ومعالجة روث الحيوانات للتعاونيات والحيازات الزراعية الكبيرة.

1. تطوير نظم إدارة النفايات البيطرية:

تم تحديد التدخلات التالية في إدارة النفايات البيطرية:

- استحداث إجراءات سليمة لإدارة النفايات في المختبرات الزراعية لتغطي كافة المختبرات القائمة في فلسطين.
- تزويد 20% من المختبرات على الأقل بمعدات التعقيم للنفايات ودعم المختبرات الأخرى للاستفادة من النظم المركزية.

- استحداث نظام لجمع النفايات الكيميائية من المختبرات البيطرية ونقلها إلى المنشآت المحددة. ويشمل ذلك تحديد وتدريب أربعة من مشغلي مركبات النقل للقيام بهذه المهمة وفقا للمتطلبات الخاصة بذلك.
- استحداث إدارة سليمة للنفايات البيطرية الناتجة عن العيادات الثابتة والمتنقلة.
- استحداث إجراءات وبروتوكولات لإدارة المواد والحيوانات المستثناة نتيجة الأمراض، بحيث تأخذ القضايا البيئية بعين الاعتبار.
- استحداث نظام لتنفيذ الإجراءات المناسبة لإدارة التخلص من الحيوانات النافقة.

2. تطوير نظام لمعالجة النفايات الزراعية الخطرة وإدارتها بشكل سليم:

تم تحديد التدخلات التالية:

- تطوير نظام لجمع النفايات الخطرة الناتجة عن مصادر زراعية، وتشمل تحديث المبادئ التوجيهية لإدارة النفايات الكيميائية، وتدريب مقدمي خدمات الإرشاد على المبادئ التوجيهية الجديدة.
- استحداث نظام لجمع علب المبيدات والكيماويات الفارغة ليتم التعامل معها على أنها جزء من تدفقات النفايات الخطرة.
- تطوير نظام لنقل النفايات الزراعية الخطرة إلى منشآت مؤقتة.
- ضمان نقل كافة النفايات الخطرة من المنشآت المؤقتة إلى منشآت التخلص/ المعالجة المرخصة وفقا لاتفاقية بازل.

3. تطوير المشاريع التجريبية لاستخدام النفايات المختارة في إنتاج العلف الحيواني:

هناك إمكانية لاستخدام عناصر مختارة من النفايات العضوية الناتجة عن القطاع الزراعي في إنتاج العلف، وبالتالي من المقترح أن يتم تجريب ثلاث بدائل محتملة.

4. تحسين استخدام روث الحيوانات المعالج في عملية التسميد:

يتم تطبيق استخدام معظم روث الحيوانات في تسميد التربة بأدنى قدر من المعالجة، لذلك، من المقترح أن يتم تطوير ووضع 5 مشاريع لاستخدامه بحيث تعمل على المعالجة المسبقة لروث الحيوانات قبل استخدامه واضافته للتربة.

5. دعم التطوير والتنفيذ في إدارة ومعالجة روث الحيوانات للتعاونيات والحيازات الزراعية الكبيرة:

ينتج عن التعاونيات وكبار منتجي الثروة الحيوانية كميات كبيرة من روث الحيوانات، لذلك تعتبر خطط إدارته ومعالجته أمر حاسم وضروري لمنتجي الثروة الحيوانية الزراعية، وبالتالي يعتبر استحداث خطط إدارة سليمة لمعالجته أمر مهم وضروري.

تحسين الكفاءة في الإنتاج الحيواني

للثروة الحيوانية آثار بيئية سلبية كبيرة، لذلك فإنه من الضروري تناول قضايا الكفاءة للحد من هذه الآثار، ومن شأن تحسين صحة الحيوانات أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية الحيوانات والاستفادة المثلى من استخدام المصادر.

تتمثل إحدى الجوانب الحاسمة لتحسين ظروف الإنتاج الحيواني في الحصول على الطاقة، إذ يعمل انعدام سبل الحصول على الطاقة على تقييد خيارات الإنتاج بسبب نقص الثلاجات، كما تقوم الحيازات الزراعية بتخزين أدوية وعقاقير الثروة الحيوانية في ظروف دون المستوى الأمثل بسبب نقص مساحات التخزين البارد، وينتج عن ذلك فعالية محدودة لهذه الأدوية.

ويعمل عدد من الحظائر في المزارع الحيوانية الزراعية على تعريض الحيوانات إلى ظروف جوية قاسية، والتي بدورها تؤثر على صحتها، ولاسيما المواليد الجدد، لذلك يعتبر دعم المزارعين لتطوير الملاجئ للحيوانات المولودة حديثا من الوسائل الهامة في تحسين صحة الحيوانات وبالتالي تقليل معدل الوفيات والأمراض والحد من إهدار المصادر، وسيتم دعم حوالي 750 مزارع سنويا في تحسين الحظائر حسب الخطة.

وبشكل عام، يعد توسيع الخدمات الإرشادية والبيطرية في الحيازات الحيوانية الزراعية أمر حاسم ومهم لضمان الصحة الملائمة، وينبغي أن يرافق ذلك زيادة معدلات التلقيح لمنع الأمراض. ويعتبر تطوير الخدمات البيطرية المستدامة والتي يمكن للمزارعين الوصول إليها جانبا حاسما ويتم تناوله في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

وتشكل المجتمعات البدوية جزءا من الحيازات الحيوانية الزراعية، إذ أن هناك 54 مجتمع بدوي. وسعيا إلى ضمان حفاظ هذه المجتمعات البدوية على سبل عيشها، فإنه من الضروري ضمان حماية مواردهم، وبالتالي فإنه من المقترح أن يتم دعم كافة المجتمعات البدوية من خلال تقديم خدمات الإرشاد لهم، وتجدر الإشارة إلى أن النساء البدويات هن من أهم مقدمي الرعاية للحيوانات، وعليه، يعتبر زيادة تقديم الدعم لهؤلاء النساء من خلال البرامج التمكينية أمرا مهما. ونتيجة لعدم امتلاك المجتمعات البدوية لسندات الملكية، ومحدودية وصولهم إلى أراضي الرعي بسبب القيود الإسرائيلية، فإن المجتمعات البدوية لا يمكنها زراعة الأعلاف، ويمثل الحصول على الأعلاف بأسعار معقولة أولوية رئيسية للمجتمعات البدوية. لذلك يعتبر تقديم الدعم لهم من خلال إنشاء عملية مشتركة لشراء وتخزين الأعلاف أمر مهم في هذه الخطة.

وتعتبر أسواق الثروة الحيوانية القائمة دون المستوى الأمثل من حيث تأثيرها على البيئة والصحة العامة، وهناك حوالي 14 سوق للثروة الحيوانية في فلسطين، ويتم حاليا استبدال إحداها في جنوب الضفة الغربية. ومن المهم إجراء تحديد أولويات لتحديث أو استبدال أسواق الثروة الحيوانية هذه بأسواق أكثر ملاءمة من منظور البيئة والصحة العامة. ومن المقترح أن يتم استبدال ما لا يقل عن 3 أسواق كليا بأسواق جديدة تم تصميمها وتشغيلها بناء على أفضل الممارسات البيئية التي من شأنها ليس فقط حماية الحيوانات، بل ايضا حماية البيئة وتحسين ظروف الصحة العامة. كما سيتم تأهيل ثلاثة أسواق للثروة الحيوانية لتحسين ظروف البيئة والصحة العامة الخاصة بها.

ويؤدي زيادة الخلط بين الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني إلى إغلاق الدورة، بحيث تصبح النفايات الناتجة عن نوع واحد من الإنتاج مصدرا للآخر، وبالتالي، فإنه من المقترح أن يتم دعم الحيازات الحيوانية الزراعية لاستحداث الإنتاج النباتي، من خلال دعم الأكثر فقرا وحاجة منها بالمدخلات الزراعية، وتوفير الخدمات الإرشادية للتحول من الحيازات الزراعية أو الحيوانية إلى حيازات مختلطة.

وتعتبر إدارة المراعي جانبا حاسما في إنتاج الثروة الحيوانية، وفي حال غياب الإدارة السليمة للمراعي، فإنها تكون مهددة بتدهور التربة، وانجرافها، والرعي الجائر وأخيرا التصحر. وعليه، فقد قامت الخطة بتحديد التدخلات الرامية إلى إعادة تأهيل المراعي، واستحداث الإدارة و الرقابة لجودة المراعي وإنتاجيتها. ومن المقترح أن يتم استصلاح 8000 دونم من المراعي خلال الإطار الزمني للخطة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بنسبة 60%، واستحداث الإدارة والرقابة لـ 10,000 دونم أخرى ومن المقترح أن يتم استحداث مسؤولية مشتركة للرقابة وإدارة هذه المراعي كجزء من هذه الخطة.

2.6.2 على مستوى التصنيع الغذائي

تركز التدخلات على خلق نماذج بيئية لمصانع الصناعات الغذائية، وتم تحديد التدخلات التالية:

تتمثل الخطوة الأولى في إعداد مبادئ توجيهية لاختيار الصناعات التحويلية من أجل تنفيذ أفضل الممارسات، ويتم الاتفاق على هذه المبادئ التوجيهية مع الشركاء المختلفين، واستنادا إلى المبادئ التوجيهية المتفق عليها، يتم تحديد مصانع معينة من بين قطاعات إنتاج الأغذية التالية: 1. اللحوم 2. منتجات الألبان 3. المخابز، لتشكل هذه المصانع نماذجا للصناعات الغذائية.

واستنادا إلى هذه القائمة، سوف تخضع 10 صناعات غذائية إلى عمليات التدقيق، ويشمل التدقيق البيئي، وتدقيق الطاقة، وتدقيق المياه وتدقيق النفايات. ومن المهم أن يشمل تدقيق النفايات مرحلتين، وهما مرحلة الإنتاج ومرحلة نهاية دورة الحياة. واستنادا إلى عمليات التدقيق هذه، يتم تحديد تدابير للحد من تأثيرها البيئي، والاستخدام الأمثل للموارد.

وتشكل مياه الصرف الصحي المشكلة البيئية الرئيسية في صناعة إنتاج الألبان، وعلى الرغم من استيفاء المتطلبات القانونية لمنشآت المعالجة الأولية، إلا أنه لم يتم استخدامها وتطبيقها نظرا لارتفاع تكاليف الاستثمار. ومن المتوخى أن يتم استحداث معالجة أولية لمياه الصرف الصحي في ما لا يقل عن خمس صناعات غذائية، وسيتم تناول طرق المعالجة التي تدمج أكثر من مصنع في محطة المعالجة. كما سيتم دراسة المعالجة عن طريق الهضم اللاهوائي لإنتاج الطاقة. ويوصى بأن يتم ذلك لمصانع مختلفة في خصائص مياه الصرف الصحي من أجل السماح بتحديد النماذج والطرق الأكثر فعالية والأيسر كلفة لمصانع الألبان في فلسطين.

وبالتوازي مع تنفيذ نماذج الاستدامة في مجال الصناعات الغذائية، من المهم ضمان إنشاء قاعدة بيانات سليمة، بحيث تتوفر المعلومات حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجال الإنتاج الغذائي. ومن المقترح أن يقوم اتحاد الصناعات الفلسطينية بتطوير قاعدة البيانات هذه ودعم الصناعات التحويلية في تعبئتها واستيفائهاوتحديثها. وسيقوم اتحاد الصناعات بإعداد التقارير السنوية فيما يتعلق بالجوانب البيئية للصناعات الغذائية ونشر ما لا يقل عن خمسة من أفضل الحالات من بين هذه الصناعات، وستشمل قاعدة البيانات معلومات بشأن المياه، والنفايات، والطاقة، والكفاءة، ومعدلات الحوادث وأفضل الممارسات في هذه المصانع.

ويعتبر دعم الصناعات الغذائية للحصول على الشهادات أمر هام لتسويق المنتجات الغذائية الآمنة والمنتجات المستدامة، ومن المقترح أن تحصل ما لا يقل عن خمس شركات على معيار ISO14001 (الإدارة البيئية)، في حين يجب حصول 20 شركة على معايير الجودة الفلسطينية. ومن أجل تشجيع التحول نحو الإنتاج المستدام بيئيا، يعتبر التمويل الأخضر أمر بالغ الأهمية، وبالتالي الحصول على التمويل الأخضر لمنشآت ما بعد الحصاد والصناعات الغذائية أمر مهم، وتم تحديد التدخلات لدعم هذه المنشآت من أجل تحديد الفرص المالية المحتملة وتأمين مصادر التمويل الأخضر.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين العاملين في هذا المجال جانبا امرا مهما في الاستدامة، لذلك من المهم ضمان الصحة والسلامة المهنية المناسبتين للعاملين، ويشمل ذلك حماية حقوقهم. ومن المتوقع أن تقوم المصانع بالبدء بوضع أنظمة ولوائح داخلية تتعلق بالصحة والسلامة المهنية وحقوق العمل لضمان الحماية الاجتماعية للموظفين. ومن المقترح خلال فترة التخطيط أن تقوم خمسة مصانع بوضع إجراءات عمل داخلية تغطي حقوق وواجبات الموظفين، وتدابير الصحة والسلامة المهنية.

ونظرا لإمكانية تناول بعض من المشاكل الغذائية في مرحلة إنتاج الغذاء، يعتبر تقليل الملح في إنتاج الأغذية أمرا مهما لصحة السكان. ولذلك يعتبر دعم خمسة صناعات غذائية في تقليل محتوى الملح من التدخلات الواردة في الخطة. بالإضافة إلى ذلك، فقد حددت وزارة الصحة المنتجات الغذائية التي ينبغي إغناؤها بالمغذيات، إلا أنه لم تلتزم كافة الصناعات حتى الآن بإغناء

هذه المنتجات. لذلك من المقترح أن يتم زيادة فحص العينات ودعم الصناعات من أجل تحقيق هذا التحول المنصوص عليه في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

2.6.3 على مستوى الإطار السياساتي والقانوني

السياسات اللازمة لتحقيق الإنتاج الزراعي المستدام

1. **استحداث مفاهيم سلاسل القيمة الخضراء في الزراعة:** سيتم تطوير سلاسل القيمة الخضراء لما لا يقل عن خمسة منتجات في الزراعة. وسيعمل ذلك على تنفيذ إطار الاستهلاك والإنتاج المستدامين لكل منتج.

2. **تطوير الزراعة العضوية والتسويق:** من أجل تشجيع الزراعة العضوية والتسويق، ينبغي تطوير وتنفيذ استراتيجية واضحة. بحيث تعالج هذه الاستراتيجية جوانب مختلفة، منها تحديد المنتجات ذات الأولوية للزراعة العضوية، وخلق طلب محلي على المنتجات العضوية من خلال الشراء العام للأغذية العضوية وتشجيع تناول الوجبات العضوية في المطاعم على سبيل المثال، وتحديد المحاصيل التي يمكن تصديرها، وضمان وجود نظم إصدار الشهادات للزراعة العضوية، وضمان توافر وسائل لدعم المزارعين للتحول نحو الزراعة العضوية.

3. **تعزيز حصول المزارعين والتعاونيات على «التمويل الأخضر»:** بغية دعم المزارعين في الحصول على التمويل الأخضر، فانه تم تحديد ان ما لا يقل عن 10% من التمويل الزراعي يجب أن يخصص للاستهلاك والإنتاج المستدامين. كما أنه من المهم ضمان وعي التعاونيات بهذه الموارد، وبالتالي، سيتم استهداف كافة التعاونيات بمعلومات التوعية للحصول على هذه الموارد المالية.

4. **تفعيل الصناديق القائمة في وزارة الزراعة لأغراض التأمين والإقراض:** قامت وزارة الزراعة بتطوير مؤسستين لتوفير الإقراض والتأمين الزراعيين، إلا أنه لم يتم تفعيلهما بعد، ومن المهم العمل على التطوير المؤسسي لهذين الصندوقين، ودعمهما بالأموال الأساسية لتفعيل عملياتهما.

5. **دعم تأسيس تعاونيات للمزارعين من أجل إنشاء أنماط إنتاج مستدامة والتحول إليها:** يعتبر دعم المزارعين من أجل إنشاء التعاونيات التي تعتمد على أنماط الإنتاج المستدامة أمرا مهما، ولذلك يعتبر دعم حوالي 700 مزارع من أجل إنشاء التعاونيات التي تعتمد على ممارسات الزراعة المستدامة إحدى التدخلات المحددة. ومن المهم دعم التعاونيات القائمة في دمج الإنتاج الزراعي المستدام في تعاونياتهم.

6. **مراعاة دمج القضايا البيئية في تطوير وتنفيذ ورصد المشاريع والبرامج والاستراتيجيات في القطاع الزراعي:** يعتبر مراعاة الاعتبارات البيئية في كافة مراحل البرامج الزراعية مهما في الحد من الآثار البيئية السلبية وفي إيجاد الفرص لإدماج الجوانب التي تخلق آثارا بيئية إيجابية، لذلك ينبغي مراعاة الاعتبارات البيئية منذ مراحل التخطيط في المشاريع والبرامج التي يتم تطويرها في القطاع الزراعي. ومن أجل إبراز النتائج، فمن المهم أن يتم إدماج ومراعاة الاعتبارات البيئية في مرحلة الرصد وتقديم التقارير. وستقوم وزارة الزراعة والمؤسسات الشريكه بإدماج فحص المشاريع من منظور بيئي كجزء من فحص وتطوير المشاريع الخاصة بهم. وتعتبر مراعاة الاستراتيجيات الزراعية البيئية أمرا مهما وتم تناوله في الخطة. وسيتم الأخذ بالاعتبار استخدام التقييم البيئي الاستراتيجي كأداة لمراعاة البيئة في الاستراتيجيات الزراعية.

7. **تعزيز استخدام نظم إصدار الشهادات:** هناك العديد من نظم إصدار الشهادات المستدامة التي يمكن استخدامها مثل الممارسات الزراعية الجيدة العالمية، والممارسات الزراعية الجيدة العربية، وممارسات المناولة الجيدة، والممارسات الزراعية الجيدة الفلسطينية، وتحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة، من الحقل إلى المائدة، والتجارة الحرة، ومعيار المساءلة الاجتماعية SA8000، والزراعة العضوية، ومعيار ISO22000 نظام سلامة الاغذية، ومعيار جودة زيت الزيتون. وفي حين أن بعض هذه الشهادات مؤسس لها، إلا أن بعضها يحتاج للعمل. ومن المهم ضمان تطور نظم إصدار الشهادات بشكل جيد وحصول المزراعين عليها. لقد تم تناول تبادل المعرفة حول نظم إصدار الشهادات الجديدة والقائمة في الخطة بما في ذلك دعم المزارعين من خلال تزويدهم بالمعرفة، والمهارات والقدرات اللازمة للحصول على الشهادات.

8. **تحديث معايير لإنتاج الدبال (الكمبوست):** وذلك من أجل تغطية مختلف مصادر النفايات مثل النفايات البلدية، كما أنه من المقترح أن يتم إصدار لوائح فنية بشأن جودة الدبال (الكمبوست).

9. **وضع واستكمال الصيغة النهائية للوائح المرتبطة بالدبال (الكمبوست):** يعتبر تحويل النفايات إلى أسمدة جانبا مهما للاستدامة، لذلك ينبغي وضع لوائح تتعلق بتحويل النفايات إلى أسمدة (بما في ذلك روث الحيوانات والنفايات المنزلية)، ومن المقترح أن تغطي اللوائح الجديدة ما يلي:

- متطلبات الترخيص، بما في ذلك الموافقات البيئية.
- متطلبات خاصة بالمواقع.
- متطلبات عمليات الإنتاج، بما في ذلك إدارة العصارة، ونوعية الهواء، وإدارة الروائح، وإدارة النفايات المتبقية، وإدارة المياه السطحية، وإدارة درجة الحرارة، وإدارة الرطوبة.
- الحد الأقصى من مستويات المواد الملوثة المسموح بها في الدبال (الكمبوست).
- الحد الاقصى من الانبعاثات خلال الإنتاج.
- متطلبات الرقابة وإعداد التقارير.
- القضايا الزراعية المتعلقة بالدبال (الكمبوست).

10. **تحسينات على إدارة تصدير واستيراد المياه الافتراضية لزيادة الواردات وخفض الصادرات:** من المقترح أن يتم وضع سياسة لمعالجة استيراد وتصدير المياه الافتراضية.

السياسات الرامية إلى تحقيق استهلاك غذائي مستدام

التركيز على الاستهلاك الغذائي المستدام على مستوى السياسات بتكامل مستويين على درجة عالية من الأهمية:

1. مستوى الرعاية الصحية الأولية: زيادة قدرات مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة في التعامل مع القضايا الصحية المتعلقة بالتغذية. ومن المقترح أن يتم تطوير مبادئ توجيهية وبروتوكولات تتعلق بالغذاء ليتم الاستفادة منها في المراكز، كما أنه من المقترح أن يتم تدريب وتزويد المراكز بطاقم عمل قادر على التعامل مع القضايا الغذائية في كافة المراكز الثمانية عشر، حيث تستطيع ثلاث مراكز للصحة العامة فقط توفير هذه الخدمات حاليا.

2. مستوى المدرسة: من المقترح أن يتم توسيع البرامج الصحية المدرسية لدمج الحالة الغذائية للأطفال. كما أنه سيتم وضع وتطوير المبادئ التوجيهية والبروتوكولات بشأن هذا الموضوع خلال الخطة، بالإضافة إلى إنشاء برامج غذائية في المدارس، وإقرار برامج التغذية المدرسية.

2.6.4 وعي وقدرات الشركاء

الوعي والقدرات لدى الشركاء في الجوانب المتعلقة بالإنتاج الزراعي المستدام

1. عقد دورات تدريبية لتدريب المدربين والذين بدورهم يقومون بتدريب المهندسين الزراعيين والعاملين في الإرشاد من أجل زيادة اعتماد أفضل الممارسات التي تؤدي إلى الحفاظ على جودة المنتجات وحماية البيئة على طول سلسلة القيمة. ومن المقترح أن يتم تدريب 50 مدرب. ومن المقترح إجمالا أن يتم تدريب 2500 مهندس زراعي وعامل في الإرشاد على الاستهلاك والإنتاج المستدامين. كما ستستهدف مدارس التربية الزراعية الممارسات الزراعية المستدامة في تدريبها، إذ من المقترح أن تقوم بتدريب 300 خريج جديد على هذا الموضوع.

2. الاستفادة من تجار التجزئة الزراعيين كمراكز لنشر الوعي للمزارعين بشأن ممارسات الزراعة المستدامة. ومن المقترح أن يتم الاستفادة من تجار التجزئة الزراعيين لتوزيع أكثر من 30 مادة توعية على المزارعين فيما يتعلق بممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين المختلفة، كما سيتم تدريب 60 شخص من تجار التجزئة على الممارسات الزراعية المستدامة، حيث يتم استشارتهم من قبل المزارعين عادة، ومن المقترح أن يتم الوصول إلى 50% على الأقل من تجار التجزئة.

3. دمج قضايا خدمات الإرشاد المتعلقة بالممارسات الزراعية المستدامة: سيتم تطوير ما لا يقل عن خمسين مادة ليتم استخدامها في مختلف الممارسات الزراعية المستدامة، ويرافق ذلك تدريب مقدمي خدمات الإرشاد على الجوانب المختلفة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الزراعة.

4. دعم الخدمات الإرشادية بين المزارعين وجهاً لوجه (peer to peer) من خلال استخدام التعاونيات والمزارع النموذجية: من المقترح أن يتم دعم المزارع والتعاونيات الرائدة لتلقي الزيارات من المزارعين الآخرين. ومن المقترح إجراء 50 زيارة على الأقل إلى المزارع النموذجية، وسيتم دعم التعاونيات لتنسيق وتنظيم دورات تدريبية بشأن الممارسات المستدامة في الإنتاج الزراعي.

5. عقد دورات تدريبية للمزارعين من أجل دعمهم في الحصول على الشهادات: يتطلب الحصول على الشهادات والحفاظ عليها لاحقا معرفة وقدرات تمكينية عالية، لذلك سيتم تدريب 1000 مزارع من أجل دعمهم في الحصول على هذه الشهادات.

6. تنظيم ورش عمل للتوعية والتدريب بشأن اللوائح الجديدة المتعلقة بالدبال (الكمبوست): بمجرد الانتهاء من وضع اللوائح الجديدة، سيتم إجراء تدريب حول طريقة تنفيذ، ورصد، وفحص اللوائح الجديدة ومن المقترح أن يتم تدريب أكثر من 100 شخص من مختلف الشركاء على اللوائح الجديدة.

7. إجراء تدريب للمستفيدين من البنية التحتية للمياه المنشأة حديثا: من المهم ضمان ربط أي تطوير جديد للبنية التحتية بالتدريب على الصيانة والتشغيل.

8. إعداد برنامج تدريبي لمقدمي الخدمات البيطرية والمختبرات البيطرية في مجال إدارة النفايات: كجزء من استحداث نظم إدارة سليمة للنفايات البيطرية، حيث سيتم تدريب ما لا يقل عن اثنين من موظفي المختبرات و50 شخصا من العاملين في العيادات البيطرية سنويا.

9. عقد دورات تدريبية حول الإجراءات الجديدة التي سيتم تطويرها من قبل وزارة الزراعة حول الجوانب المختلفة لإدارة النفايات، بما في ذلك إجراءات الذبح وإدارة النفايات الناتجة وإجراءات إدارة النفايات الزراعية الكيميائية، ومن المقترح أن يتم تدريب أربعين شخصا على الأقل سنويا، بنسبة خمسة أشخاص على الأقل في كل محافظة، ومن بينهم شخص واحد على الأقل تابع للمنظمات غير الحكومية.

10. عقد دورات تدريبية حول الإدارة المتكاملة للآفات: يشمل ذلك تشخيص الامراض والمكافحة الحيوية المرتبطة بها، ومن المقترح أن يتم تدريب أربعين شخص على الأقل سنويا، بنسبة خمسة أشخاص على الأقل في كل محافظة، ومن بينهم شخص واحد على الأقل تابع للمنظمات غير الحكومية.

زيادة الوعي والقدرات للشركاء بشأن الصناعات الغذائية المستدامة

1. عقد الدورات التدريبية حول ممارسات التصنيع الجيدة للصناعات الغذائية، والتدقيق البيئي، وأفضل الممارسات البيئية لما لا يقل عن 50% من الصناعات الغذائية المسجلة في اتحاد الصناعات الفلسطينية.

2. عقد ورش توعوية حول الصناعات الغذائية لتقليل محتوى الملح في المنتجات الغذائية، من خلال إجراء 10 حملات توعوية لتقليل الملح في المنتجات الغذائية.

زيادة الوعي والقدرات للشركاء بشأن تعزيز الاستهلاك الغذائي المستدام

1. عقد دورات تدريبية لفرق الصحة المدرسية حول بروتوكولات ومبادئ التغذية التوجيهية، حيث سيتم تدريب فرق الصحة المدرسية، والذي يشمل 26 تدريب للمدربين.

2. عقد دورات تدريبية لمقدمي خدمة الصحة الأولية حول بروتوكولات ومبادئ التغذية التوجيهية، إذ سيتم تدريب كافة مراكز الرعاية الصحية العامة الثماني عشر.

3. عقد ورش توعوية بين الأسر حول الخيارات الصحية للأغذية، والتغذية الصحية، وطرق موازنة النظام الغذائي، حيث سيتم إجراء حملة توعوية مركزة سنويا واحدة على الأقل.

4. عقد ورش توعوية في المدارس حول تناول الخيارات الغذائية الصحية ذات الأسعار المعقولة والمتاحة للطلاب.

5. اعداد وتنفيذ خطة عمل حول نشر الوعي بين الأسر بشأن الاستهلاك الغذائي المستدام في الأسر، مع التركيز على الروابط بين الأغذية والمنتجات الزراعية.

6. إجراء البحوث بشأن أنماط الاستهلاك الغذائي للأسر (بما في ذلك الأسباب الكامنة وراء الخيارات) وترابطها مع الصحة.

2.6.5 المعرفة والابتكار في مجال الإنتاج الزراعي المستدام

1. إنشاء شبكة لتبادل المعلومات والمعرفة حول الممارسات الزراعية المستدامة، وربطها بالشبكات الإقليمية لدعم توطين التكنولوجيا والتكيف معها. وستوفر الشبكة مكانا لتبادل المعلومات بين الشركاء المختلفين، وستشكل وسيطا لتبادل المعرفة وتحدد أفضل الممارسات. وستكون الشبكة مفتوحة ومتاحة لكافة الشركاء والأفراد، ومن المقترح أن يتم إنشاء إطار مؤسساتي للشبكة خلال الفترة المقبلة، بما في ذلك نشر المعرفة بين أصحاب المصلحة، وينبغي إنشاء أمانة للشبكة، وستكون الشبكة تطورا مهما وعاملا فاعلا لعقد المؤتمرات حول الإنتاج الزراعي المستدام.

2. تبادل المعرفة ونشر المعلومات حول سلاسل القيمة الخضراء في الزراعة والإنتاج الغذائي، وسيتم إجراء ذلك لأي منتج زراعي، إذ سيتم إجراء تحليل لسلسلة القيمة الخضراء مع التركيز على توصيل هذه المعلومات إلى المزارعين المعنيين.

3. تجميع أفضل الممارسات المستخدمة في البلد التي تتعلق بالزراعة المستدامة، وتقديم الدروس المستفادة: من المقترح أن يتم وضع قائمة بأفضل الممارسات للزراعة المستدامة، ويجري على أساسها تحديد ما لا يقل عن 20 حالة ليتم تحليلها وتوثيقها بالتفصيل، ويجري تحديد خمس حالات على الأقل ليتم تكرارها على نطاق واسع بالاستناد إلى الدروس المستفادة.

4. دعم منظمات المجتمع المدني والتعاونيات للإبلاغ عن أفضل الممارسات المستخدمة على أساس سنوي، إذ تملك منظمات المجتمع المدني والتعاونيات تجارب وخبرات مختلفة حول الإنتاج المستدام، وسيكون من الصعب ضمان إتاحة المعلومات للآخرين في حال عدم قيامهم بالإبلاغ عن هذه الممارسات. لذلك يعتبر تقديم الحوافز لهذه المنظمات من أجل تبادل أفضل ممارساتها أمر حاسم ومهم، وسيتم تقديم جائزة لأفضل الممارسات الزراعية المستدامة على أساس سنوي، حيث ستكون تجارب وخبرات المشاركين متاحة للمشاركة مع الآخرين.

5. وضع مؤشرات وطنية لقياس جوانب الاستدامة في القطاع الزراعي وإدراج قياسها كجزء من الإحصاءات الزراعية، وتكون الخطوة الأولى لذلك بتحديد المؤشرات وكيفية قياسها، وتكون الخطوة الثانية بإجراء مسح بيئي زراعي كل خمس سنوات، ومن المقترح أن يتم إجراء هذا المسح لمرة واحدة خلال فترة الخطة.

6. إنشاء ودعم المزارع النموذجية القائمة والتي تمارس أشكال مختلفة من الزراعة المستدامة. وتشكل بعض المزارع النموذجية في فلسطين مراكز لتبادل المعلومات بين المزارعين. ويعتبر تقديم الدعم لهذه المزارع من أجل إدماج المزيد من عناصر الإنتاج المستدام أمر مهم، كما يعتبر دعم استدامتهم جانبا حاسما آخر. لذلك، من المقترح أن يتم دعم ما لا يقل عن خمس مزارع نموذجية للاستمرار في استخدامها كمراكز، كما سيتم إنشاء مزرعتين نموذجيتين إضافيتين خلال فترة الخطة.

7. إجراء بحث تشاركي لتبادل المعلومات يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في الزراعة: يعتبر البحث التشاركي عنصرا أساسيا لتحقيق المعرفة والابتكار الجديدين في القطاع الزراعي. وبالتالي فإنه من المهم أن يتم حشد وتعبئة الموارد المالية الكافية لإجراء البحوث، ومن المقترح أن تبلغ الاحتياجات 10 ملايين دولار أمريكي على الأقل، الأمر الذي سيعمل على تطوير مختلف وثائق السياسات والنماذج المتكررة، ومن المقترح ان يتم تغطية المواضيع التالية خلال تنفيذ الخطة:

- الري: تحسين ممارسات الري من أجل تحسين إنتاج المحاصيل، وترشيد استخدام المياه، والتخفيف من الآثار السلبية للري مثل الملوحة الموضعية.

- كفاءة استخدام الماء والمغذيات في الظروف القاحلة وشبه القاحلة.
- إدارة المغذيات وكفاءة استخدام المياه في الإنتاج المستدام.
- مكافحة الآفات بالوسائل البيولوجية.
- جودة التربة والتلوث في التربة الزراعية.
- وضع قائمة بالممارسات الحالية لاستخدام المواد الكيميائية في الزراعة.
- التقييم الاقتصادي للجوانب البيئية والاجتماعية في الزراعة.
- التحديات والمعيقات التي تواجه صغار المزارعين والتعاونيات في الحصول على الشهادات.
- دراسة تقييمية لوحدات المياه الرمادية التي تم تطويرها في السابق.
- دراسات السوق لتحديد متطلبات إنتاج المحاصيل الزراعية القائمة على الطلب.
- أثر السياسة الزراعية الإسرائيلية الجديدة على ممارسات الزراعة المستدامة في فلسطين، وتحديد التدخلات اللازمة من أجل التصدي لها.
- دراسات لتحديد احتياجات ومتطلبات إنتاج المحاصيل، والتطورات المستقبلية لتعزيز توافر الغذاء المنتج محليا، وزيادة نسبة المحاصيل الزراعية الفلسطينية في السوق المحلي.

8. تقديم الدعم لطلاب درجة الماجستير من أجل إجراء رسائل ماجستير حول جوانب الممارسات الزراعية المستدامة: ومن المقترح خلال فترة الخطة، أن يكون هناك برنامج لتوفير الدعم المالي ل 50 طالب ماجستير لإجراء رسائل حول الممارسات الزراعية المستدامة.

2.7 الميزانية التقديرية

تبلغ الميزانية التقديرية الإجمالية لدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الاستهلاك والإنتاج الزراعي والغذائي حوالي 265,7 مليون دولار أمريكي موزعة على النحو التالي: 257 مليون دولار أمريكي لمراعاة دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع الزراعي، 2,86 مليون دولار أمريكي لدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الصناعات الغذائية، و5,9 مليون دولار أمريكي لدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الاستهلاك الغذائي موزعة على النحو التالي: ميزانية تقدر بـ 190 مليون دولار أمريكي على مستوى المزارع وما بعد الحصاد، 4,8 مليون دولار أمريكي للخدمات الإرشادية، 20,6 مليون للبحوث والابتكارات، 35 مليون للتأمين والإقراض الزراعي، و6,55 مليون لتطوير سياسات الإنتاج الزراعي المستدام.

2.8 مصفوفة تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع الزراعي والاستهلاك والإنتاج الغذائي:

الهدف التشغيلي 1 - النتيجة 1: تعزيز استخدام الموارد المائية الإضافية والبديلة للأغراض الزراعية، بما في ذلك مشاريع الري المستدامة على مستوى المجتمع المحلي والبنية التحتية:

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) الاستثمار في تقنيات تجميع المياه، مع إيلاء اعتبار خاص للحيازات الزراعية المعتمدة على نقل المياه بالصهاريج. ملاحظة: قد يشمل هذا مجموعة متنوعة من تقنيات تجميع المياه من الابار البسيطة، خزانات المياه، البرك ، السدود الصغيرة، ويهدف تحديد سمات التربة عن طريق إنشاء المصاطب أو أكياس الحجارة في المناطق المنحدرة إلى زيادة رطوبة التربة وإنتاجية المحاصيل، استصلاح الأراضي ووقف تآكل التربة.	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، المزارعين، التعاونيات، سلطة المياه الفلسطينية، وحدات الحكم المحلي، المزارعين، سلطة جودة البيئة.	1. تبلغ سعة تخزين نظم تجميع المياه المقامة 800,000 متر مكعب، منها 200,000 متر مكعب للنظم الصغيرة، و600,000 متر مكعب للنظم الكبيرة مثل البرك والسدود الصغيرة. 2. يستخدم 4000 دونم من الأراضي الزراعية المياه المحصودة لغرض الري التكميلي أو للثروة الحيوانية. 3. يستفيد 1000 مزارع من البنية التحتية الجديدة التي تم تطويرها.	10,000,000
2) زيادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة. ملاحظات: **أ.** قد يتطلب ذلك إصلاح بعض الأراضي القريبة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي، بناء شبكة لتوصيل المياه، البذور ، ونظم الري. **ب.** هناك مشروعين تجريبيين في نابلس وجنين.	وزارة الزراعة	وزارة الحكم المحلي، سلطة المياه الفلسطينية، المنظمات غير الحكومية، الهيئات المحلية، المزارعين، التعاونيات، سلطة جودة البيئة، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وزارة الصحة، مصلحة المياه في المناطق الساحلية، المختبرات لفحص المياه المعالجة.	1. يتم استخدام ما لا يقل عن منفذ واحد فعال لمعالجة مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية، ويستخدم واحد آخر في قطاع غزة. 2. تبلغ الكمية الإجمالية لمياه الصرف الصحي المعالجة المستخدمة 11 مليون. 3. يقدر مجموع الأراضي المروية بمياه الصرف الصحي المعالجة بـ 8000 دونم.	35,000,000
3) إعادة تأهيل مصادر المياه الزراعية. ملاحظة: **أ.** تشمل مصادر المياه الآبار، القنوات والينابيع، ورسم الخرائط لنظم المياه الزراعية المجتمعية. **ب.** تحديد المواقع ذات الأولوية (المعرضة لخطر التلوث، وفقدان كمية كبيرة من المياه). **ت.** تنفيذ وتطبيق إعادة التأهيل في المواقع ذات الأولوية.	وزارة الزراعة	سلطة المياه الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، التعاونيات.	1. رسم خرائط لمصادر المياه الزراعية الرئيسية وتقييمها. 2. وضع قائمة بالأولويات مع تحديد الإجراءات المطلوبة. 3. تقليل الفاقد في نظم المياه الزراعية بنسبة 10%. 4. إصلاح 30 بئر. 5. تطوير وتأهيل 100 كم من شبكات المياه. 6. إصلاح وتأهيل 10 ينابيع. 7. إصلاح وتأهيل 6 كم من القنوات.	6,000,000

الهدف التشغيلي 1 - النتيجة 2: زيادة كفاءة الموارد في الإنتاج الحيواني

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) تحسين صحة الحيوانات ملاحظات: يشمل ذلك الوقاية من الأمراض، وإدارة ودعم المزارعين في توفير التغذية المناسبة من أجل تحقيق كفاءة إنجابية عالية بين الحيوانات، إدخال تحسينات على الحظائر.	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، مقدمي الخدمات البيطرية، المزارعين، التعاونيات، وزارة الصحة، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.	1. زيادة إنتاج الحليب بنسبة 5% (مقسمة حسب أنواع الحيوانات). 2. تزويد كافة المجتمعات البدوية والتي يبلغ عددها 54 بالخدمات الإرشادية. 3. زيادة أنشطة التمكين التي تستهدف النساء في المجتمعات البدوية بنسبة 10%. 4. زيادة إمكانية حصول المجتمعات البدوية على العلف بأسعار معقولة بنسبة 10% (عن طريق القيام بعمليات الشراء والتخزين المشترك للعلف). 5. زيادة الحيازات التي تتلقى الخدمات الإرشادية بنسبة 10%. 6. تقليل معدل وفيات المواليد الجدد إلى 5% في الأبقار المولودة حديثا، و5% في الأنواع الأخرى. 7. ضمان التطعيم بنسبة 80%. 8. يبلغ عدد الحيازات الزراعية المستهدفة لإدخال تحسينات على الحظائر 750 في السنة.	45,000,000

2) تحسين إنتاجية، جودة واستدامة المراعي. ومن الأمثلة على وسائل التحسين: **أ.** العمل على إنتاج العلف. **ب.** إدارة أفضل للمراعي، مثل إدخال البقوليات في المراعي، تحسين ممارسات الرعي للسماح باستصلاح أراضي الرعي. **ت.** تعزيز استخدام الأشجار والشجيرات كجزء من إدارة المراعي. **ث.** الاستفادة من المحاصيل عالية الإنتاجية. **ج.** الاستفادة من الشجيرات الأصلية. **ح.** الحد من تآكل التربة...إلخ.	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، المجتمعات البدوية، المنظمات غير الحكومية، الحيازات الحيوانية، التعاونيات.	1. تبلغ مساحة مجموع أراضي الرعي التي سيتم استصلاحها: 8000 دونم. 2. تبلغ مساحة مجموع أراضي الرعي التي سيتم فيها استحداث ومراقبة نظم الإدارة: 10,000 دونم. 3. زيادة إنتاجية المراعي التي سيتم استصلاحها بنسبة 60%.	7,000,000
3) تقديم الدعم لزيادة مزج الحيازات الزراعية لتشمل تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل. ملاحظة: قد يشمل هذا توفير الدعم للمدخلات الزراعية من أجل تحقيق المزج، جنبا إلى جنب مع بناء القدرات.	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، المزارعين، التعاونيات.	زيادة الحيازات المختلطة بنسبة 5% عن تلك الحيازات الحيوانية.	3,000,000
4) تحسين الظروف الصحية العامة والبيئية للأسواق الحيوانية.	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، وحدات الحكم المحلي، سلطة جودة البيئة، وزارة الصحة، القطاع الخاص.	1. تحديد أولويات العمل من أجل إدخال تحسينات على الأسواق الحيوانية القائمة. 2. تطوير ثلاثة أسواق حيوانية جديدة لاستبدال أسوأ الأسواق القائمة بأسواق تدار بشكل صحيح والتي تدمج الإدارة البيئية، وتضمن سلامة الصحة العامة، وحماية صحة الحيوانات. 3. إصلاح ثلاثة أسواق حيوانية قائمة من أجل تحسين إدارتها البيئية، والحد من الآثار السلبية على الصحة العامة.	2,000,000

الهدف التشغيلي 1 - النتيجة 3: زيادة كفاءة استخدام الموارد في نظم الإنتاج النباتي

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) زيادة معدل نظم الري الدقيقة: أ. استحداث نظم الري المحوسبة. ب. زيادة معدل نظم الري بالتنقيط وغيرها من تقنيات الري الفعالة.	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، التعاونيات، الحيازات الزراعية.	1. زيادة مساحة الأراضي المروية التي تستخدم الري بالتنقيط (أو غيرها من التقنيات الفعالة) بنسبة 5% سنويا. 2. ستبلغ مساحة الأراضي التي تستخدم نظم الري المحوسبة 500 دونم. 3. زيادة عدد الحيازات الزراعية التي تستخدم نظم الري الفعالة بنسبة 5% سنويا. 4. زيادة في إجمالي عدد الأشجار المروية بنظم الري الدقيقة بنسبة 5% سنويا. 5. مؤشر كفاءة استخدام المياه: تحسين في استخدام المياه/ إنتاج المحاصيل بنسبة 5%.	13,000,000
2) استحداث نظم التسميد الدقيق أ. استخدام الأسمدة العضوية. ب. استخدام الأسمدة الكيماوية الدقيقة وفقا لاحتياج التربة والنبات.	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، التعاونيات، الحيازات الزراعية، وزارة التربية والتعليم العالي، منظمات حماية المستهلكين، تجار التجزئة للإمدادات الزراعية.	1. بدأت ثلاثة أنواع من النباتات على الأقل باستخدام التسميد الدقيق. 2. يستخدم ما لا يقل عن 500 دونم التسميد الدقيق (ويشمل ذلك السماد العضوي والكيماوي). 3. إجمالي الكيلوغرامات من الأسمدة التي يتم إضافتها في الدونم.	10,000,000
3) استحداث الممارسات الزراعية التي تعمل على منع فقدان محتوى رطوبة التربة والمواد العضوية.	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، التعاونيات، الحيازات الزراعية، مقدمي الخدمات الإرشادية، مراكز البحث.	1. تحديد أفضل الممارسات التي تعمل على حماية جودة ورطوبة التربة لعشرة محاصيل في خمسة مناطق مناخية. 2. أن يكون 80% على الأقل من مقدمي الخدمات الإرشادية على علم بأفضل الممارسات، ويقومون بالتعريف عنها كجزء من الخدمات الإرشادية المقدمة. 3. ستقوم 15% من الحيازات الزراعية بتطبيق أفضل الممارسات في إدارة المحاصيل. 4. ستتم إدارة كامل الأراضي وفقا للمبادئ التوجيهية التي تم وضعها. 5. إصلاح المساحة الكلية للأراضي من أجل حفظ الرطوبة والمواد العضوية عن طريق المصاطب على سبيل المثال.	2,000,000

4) دعم التحول نحو استخدام المحاصيل المقاومة للجفاف والملوحة.	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، التعونيات الزراعية، والحيازات الزراعية.	1. إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالبذور المقاومة للجفاف. 2. إضافة ما لا يقل عن 5 عينات وبذور مقاومة جديدة. 3. زيادة إنتاج الأعلاف الذي يعتمد على البذور المقاومة للجفاف بنسبة 5%. 4. زيادة استخدام البذور والعينات المقاومة للملوحة والجفاف بنسبة 5% في الخط الساحلي لقطاع غزة. 5. زيادة المحاصيل الحقلية المروية التي تعتمد على الأصناف والأنواع المقاومة للجفاف بنسبة 5%.	3,000,000
5) استحداث كفاءة استخدام الطاقة والمياه في نظم ما بعد الحصاد: أ. إجراء عمليات مراجعة حسابات للطاقة والمياه. ب. تحديد أولويات إجراءات التنفيذ. ت. وضع وتطوير إجراءات تشغيلية للحد من استهلاك الطاقة والمياه. ث. تنفيذ وإجراء التعديلات المطلوبة.	وزارة الزراعة	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، التعاونيات الزراعية، مرافق تخزين ما بعد الحصاد، ناقلات المنتجات الزراعية	1. عدد نظم ما بعد الحصاد التي تم تدقيقها ومراجعتها (الطاقة والمياه). 2. عدد النظم التي تم تحسينها للحد من فقدان الطاقة والمياه. 3. عدد نظم ما بعد الحصاد التي تم وضع وتطوير الإجراءات التشغيلية بشأنها. 4. تحقيق وفورات إجمالية للطاقة. 5. تحقيق وفورات إجمالية للمياه.	4,000,000
6) مكافحة وإدارة تفشي الآفات في الزراعة.	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، الجامعة.	1. عدد المصائد التي تم استحداثها لتغطية 10 محاصيل رئيسية في البلد. 2. عدد طرق المكافحة الحيوية التي تم ادخالها. 3. عدد المبيدات الكيماوية قيد الاستخدام. 4. تقييم المخاطر وتحليل آثار 5 إلى 10 من الآفات، الأعشاب الضارة، والحشرات على المحاصيل. 5. تدريب 15 مدرب من أجل تدريب المدربين على إدارة مكافحة الآفات. 6. تقديم الخدمات الإرشادية من قبل 15 مدرب تم تدريبه. 7. عدد الفحوصات المخبرية التي تم إجراؤها حول ترسبات المبيدات الحشرية وأنواع مسببات الأمراض.	2,000,000

الهدف التشغيلي 1 - النتيجة 4: تعزيز فرص الحصول على الطاقة المتجددة في الحيازات الزراعية، وتشجيع التحول نحو الموارد المتجددة

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) زيادة فرص حصول الحيازات الزراعية على الطاقة من خلال استخدام الطاقة المتجددة.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	وزارة الزراعة، المنظمات غير الحكومية، الحيازات الزراعية، سلطة جودة البيئة، الأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث، وزارة المالية والتخطيط، شركات الكهرباء	1. توفير إمكانية الحصول على الطاقة لما لا يقل عن 200 حيازة زراعية من خلال الموارد المتجددة، إذ لم تتوفر لها هذه الإمكانية مسبقا. 2. إجمالي الطاقة المتجددة الناتجة عن هذه الحيازات الزراعية. 3. يتم تشغيل 10 مضخات للبرك و15 بئر باستخدام الطاقة المتجددة.	3,000,000
2) تشجيع التحول نحو الطاقة المتجددة في الإنتاج الزراعي ومرحلة ما بعد الحصاد.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	وزارة الزراعة، المنظمات غير الحكومية، الحيازات الزراعية، القطاع الخاص للطاقة المتجددة، سلطة جودة البيئة، التعاونيات الزراعية، منظمات المجتمع المحلي الزراعية، وزارة المالية والتخطيط، والشركات الكهربائية.	1. تستخدم 10% من منشآت ما بعد الحصاد الطاقة المتجددة. 2. إجمالي الطاقة المتجدد ة المتولدة. 3. النسبة المئوية من الطاقة المتجددة التي يتم استخدامها.	2,000,000
3) استحداث الطاقة المتولدة من الهضم اللاهوائي للنفايات.	سلطة جودة البيئة	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، الهيئات المحلية، المنظمات غير الحكومية، الحيازات الزراعية، وزارة الزراعة، القطاع الخاص- شركات الطاقة المتجددة.	1. تنفيذ مشروعين تجريبيين حول الهضم اللاهوائي للنفايات الزراعية، بقدرة لا تقل عن 1طن في اليوم (مشروع في قطاع غزة، والآخر في الضفة الغربية). 2. إجمالي كمية النفايات الزراعية المعالجة عن طريق الهضم اللاهوائي. إجمالي غاز الميثان المنتج من خلال الهضم اللاهوائي. 3. إجمالي غاز الميثان المستخدم لتوليد الطاقة. 4. إجمالي الطاقة المنتجة. 5. يتم التخطيط لمشروع واحد واسع النطاق على الأقل.	2,000,000

الهدف التشغيلي 1 - النتيجة 5: الحد من نفايات ما بعد الحصاد

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) تطوير نظم ما بعد الحصاد التي تعمل على الحد من هدر الأغذية ومن الأمثلة على ذلك: 1. تطوير منشآت التخزين البارد. 2. تطوير نظم النقل الباردة. 3. إجراء عمليات التعبئة والتغليف والمناولة بشكل سليم من أجل ضمان الحد من الإهدار.	وزارة الزراعة	وزارة الاقتصاد الوطني، المنظمات غير الحكومية، التعاونيات، المجلس الفلسطيني للشاحنين، الهيئات المحلية، سلطة جودة البيئة، وزارة النقل، وزارة الحكم المحلي، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة النقل، وزارة الصحة.	1. تحديد المجالات والمحاصيل ذات الأولوية لإدخال واستحداث نظم ما بعد الحصاد المحسنة فيها. 2. دراسة وتعميم 20 تقنية جديدة لمختلف المنتجات. 3. دعم 5 تعاونيات لإنشاء نظم ما بعد الحصاد. 4. عدد الحيازات الزراعية المستفيدة من نظم ما بعد الحصاد التي تم تطويرها. 5. كمية المنتجات التي يتم إدارتها من خلال نظم ما بعد الحصاد التي تم تطويرها حديثا. 6. الحد من الخسائر الناتجة عن إهدار الأغذية. 7. إعادة استخدام ما لا يقل عن 50% من المخلفات الغذائية. 8. زيادة قنوات التسويق والتوزيع للمنتجات الزراعية.	5,000,000
2) تعزيز الروابط بين المنتجين والأسواق	وزارة الزراعة	وزارة الاقتصاد الوطني، المنظمات غير الحكومية، تجار التجزئة، شركات التصدير، الصناعات الغذائية، شركات تجارة التجزئة للمواد الغذائية، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.	1. استهداف 5 محاصيل لإنشاء الترابط فيما بينها. 2. زيادة عدد التعاونيات المتخصصة في التسويق والتوزيع الزراعي بنسبة 10%. 3. زيادة عدد التعاونيات التي تدمج تسويق المنتجات الزراعية في نطاق عملها بنسبة 10%. 4. إجمالي عدد التعاونيات التي أبرمت اتفاقات لبيع منتجاتها قبل الحصاد. 5. النسبة المئوية من الغذاء الذي تنتجه التعاونيات الزراعية، ويتم بيعه في الوقت المناسب. 6. النسبة المئوية من الغذاء الذي ينتجه أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة بنية البيع، والذي يتم بيعه في الوقت المناسب (أي لم ينته به الأمر بإهداره).	2,000,000

الهدف التشغيلي 1 - النتيجة 6: تحسين إدارة النفايات الزراعية

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) تطوير إدارة النفايات البيطرية أ. استحداث إدارة سليمة للنفايات في المختبرات الزراعية: • استحداث نظام لتجميع النفايات الكيماوية من المختبرات البيطرية. • استحداث جهاز تعقيم من أجل تطهير وتعقيم النفايات البيطرية الناتجة عن المختبرات. ب. استحداث إدارة سليمة للنفايات الطبية الناتجة عن العيادات الثابتة والمتنقلة. ت. استحداث إجراءات وبروتوكولات لإدارة المواد والحيوانات الميتة نتيجة للأمراض. ث. استحداث إجراءات لإدارة الحيوانات الميتة.	وزارة الزراعة/ سلطة جودة البيئة	وزارة الصحة، مقدمي الخدمات البيطرية، وزارة الحكم المحلي، وحدات الحكم المحلي، الدفاع المدني.	1. تملك 100% من المختبرات إجراءات لإدارة النفايات البيطرية الزراعية. 2. تملك 20% من المختبرات جهاز تعقيم. (جهاز جمع وتعقيم في ما تبقى من المرافق). 3. وضع مبادئ توجيهية وطنية لإدارة النفايات الكيماوية الناتجة عن المختبرات الزراعية بحلول نهاية عام 2018. 4. تقوم 80% من المختبرات بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالنفايات الكيماوية. 5. تم الإبلاغ عن الكمية الإجمالية للنفايات الكيماوية التي تم تجميعها من المختبرات (80% على الأقل). 6. هناك ما لا يقل عن 4 مركبات ومقدمين اثنين للخدمة مرخصين لنقل المواد الكيميائية. 7. قيام 80% من العيادات البيطرية باستحداث الإدارة السليمة للنفايات البيطرية. 8. سيتم تحديث إجراءات إدارة النفايات الناتجة عن الأمراض بحلول نهاية عام 2018. 9. سيتم تحديث إجراءات لإدارة الحيوانات الميتة بحلول نهاية عام 2018.	3.000.000

2) تطوير نظام للمناولة والإدارة السليمة للنفايات الزراعية الخطرة. أ. تطوير نظام لتجميع النفايات الخطرة الناتجة عن الممارسات الزراعية. ب. استحداث نظام لجمع علب المبيدات والكيماويات الفارغة ليتم التعامل معها على أنها جزء من مصادر النفايات الخطرة. ت. تطوير نظام لنقل النفايات الزراعية الخطرة إلى منشآت مؤقتة. ث. ضمان نقل كافة النفايات الخطرة من المنشآت المؤقتة إلى منشآت التخلص/ المعالجة المرخصة وفقا لاتفاقية بازل.	وزارة الزراعة/ سلطة جودة البيئة	المجلس الفلسطيني للشاحنين، تجار التجزئة للمواد الكيميائية الزراعية، المنظمات غير الحكومية، وزارة الحكم المحلي، وزارة الصحة، الدفاع المدني.	1. تحديث المبادئ التوجيهية لإدارة النفايات الكيماوية الناتجة عن الموارد الزراعية بحلول عام 2018. 2. تجميع ما لا يقل عن 50% من إجمالي كمية النفايات الزراعية الخطرة. 3. سيكون مقدمي الخدمات الإرشادية على علم بالمبادئ التوجيهية لإدارة النفايات الكيماوية، وسيقومون بدعم المزارعين لتطبيقها بحلول نهاية عام 2019. 4. يتم نقل ما لا يقل عن 50% من النفايات الزراعية الخطرة عن طريق الناقلات المرخصة. 5. يتم معالجة كافة النفايات الزراعية الخطرة التي تم تجميعها في منشأة معينة.	1,000,000
3) تطوير المشاريع التجريبية لاستخدام النفايات المختارة في إنتاج العلف الحيواني.	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، التعاونيات	1. تطوير ثلاثة مشاريع تجريبية حول أجزاء النفايات المختلفة. 2. تخطيط مشروع واحد واسع النطاق على الاقل. 3. الكمية الإجمالية من النفايات ذات القيمة المستخلصة. 4. الكمية الإجمالية من العلف المنتج.	1,000,000
4) تحسين استخدام السماد الطبيعي المعالج في عملية التسميد.	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، النعاونيات، مقدمي الخدمات الإرشادية، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.	1. تطوير خمسة مشاريع لاستخدام الأسمدة العضوية على الأقل. 2. الكمية الإجمالية من السماد الطبيعي المعالج. 3. معالجة 20% على الأقل من السماد الطبيعي واستخدامه كسماد عضوي. 4. الكمية الإجمالية من الدبال(الكمبوست) الذي تم إنتاجه وفقا للمعايير. 5. بيع 100% من الدبال (الكمبوست) المنتج. 6. زيادة الحيازات الزراعية التي تستخدم الدبال (الكمبوست) بنسبة 5% سنويا.	4,000,000
5) تقديم الدعم في تطوير وتنفيذ إدارة السماد الطبيعي ومعالجته للتعاونيات والحيازات الزراعية الكبيرة.	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، التعاونيات الزراعية، الحيازات الحيوانية، المنظمات غير الحكومية.	1. كمية السماد الطبيعي الذي تتم معالجته بشكل مناسب. 2. تقديم الدعم لخمسة وعشرين من التعاونيات الحيوانية في إدارة ومعالجة السماد الطبيعي. 3. قيام 25 حيازة زراعية كبيرة باستحداث إدارة ومعالجة للسماد الطبيعي الخاص بها.	25,000,000

الهدف التشغيلي 2 - النتيجة 7: قيام الصناعات التحويلية الغذائية بتنفيذ وتطبيق أفضل الممارسات:

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) تحديد الصناعات الغذائية ذات الأولوية لاستحداث أفضل الممارسات	اتحاد الصناعات الفلسطينية	سلطة جودة البيئة، وزارة الاقتصاد الوطني، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	1. إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحديد والاختيار، والموافقة عليها من قبل أصحاب المصلحة. 2. اعداد قائمة بمصانع التصنيع ذات الأولوية والمحددة من اللحوم، الألبان والمخابز.	60,000
2) إجراء عملية تدقيق بيئي للصناعات الغذائية	سلطة جودة البيئة	وزارة الاقتصاد الوطني، اتحاد الصناعات الفلسطينية	إجراء تدقيق لعشرة مصانع للصناعات الغذائية.	100,000
3) دعم الصناعات الغذائية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد: المدخلات من المواد الخام، الماء والكهرباء.	سلطة جودة البيئة	وزارة الاقتصاد الوطني، اتحاد الصناعات الفلسطينية، المنظمات غير الحكومية، سلطة المياه الفلسطينية، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	دعم شركات التصنيع العشرة والتي تم التدقيق فيها على تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها.	500,000
4) دعم الصناعات الغذائية في الحد من النفايات الناتجة عن الإنتاج، وما بعد الاستخدام	سلطة جودة البيئة	وزاة الاقتصاد الوطني، اتحاد الصناعات الفلسطينية، سلطة المياه الفلسطينية، المنظمات غير الحكومية	دعم الشركات العشرة التي تم التدقيق فيها في الحد من النفايات.	100,000
5) إنشاء قاعدة بيانات للصناعات الغذائية التي تدمج القضايا البيئية ملاحظة: يشمل ذلك المياه، النفايات والطاقة، مؤشرات الكفاءة، أفضل الممارسات البيئية المستخدمة.	اتحاد الصناعات الفلسطينية	وزارة الاقتصاد الوطني، سلطة جودة البيئة، الصناعات الغذائية، وزارة الصحة	1. إنشاء قاعدة بيانات ملء البيانات الخاصة بما لا يقل عن 20 من الصناعات التحويلية الغذائية في قاعدة البيانات. 2. نشر تقارير بشأن الجوانب البيئية لعشرين من الصناعات الغذائية سنويا. 3. نشر أفضل خمس حالات على الأقل.	300,000

6) استحداث ممارسات التصنيع الجيدة في الصناعات الغذائية ونظم إصدار الشهادات الأخرى	وزارة الاقتصاد الوطني، سلطة جودة البيئة	اتحاد الصناعات الفلسطينية، سلطة جودة البيئة	1. حصول 10 شركات على شهادة ممارسات التصنيع الجيدة. 2. حصول 20 شركة على معيار الجودة الفلسطينية. 3. حصول 5 شركات على معيار ISO14001	200,000
7) استحداث المعالجة الأولية لمياه الصرف الصحي في الصناعات التحويلية الغذائية.	وزارة الاقتصاد الوطني	اتحاد الصناعات الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، سلطة المياه الفلسطينية، الهيئات المحلية.	يتعدى معيار جودة مياه الصرف الصحي الحد القانوني في خمس شركات، واستحداث محطة معالجة أولية.	750,000
8) ضمان الصحة والسلامة المهنية المناسبة في مرافق الإنتاج الغذائي.	وزارة العمل/ وزارة الصحة	وزارة الاقتصاد الوطني، اتحاد الصناعات الفلسطينية	1. تقليل عدد الحوادث المهنية بنسبة 10%. 2. تملك 5 شركات لوائح داخلية بشأن الصحة والسلامة المهنية، والتي يتم إقرارها من قبل وزارة الصحة ووزارة العمل.	50,000
9) توسيع نطاق المراقبة على تعزيز وتقوية الأغذية ليشمل 8 منتجات غذائية معززة إضافية.	وزارة الصحة	وزارة الاقتصاد الوطني، اتحاد الصناعات الفلسطينية، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وكالات حماية المستهلك، شرطة الجمارك.	1. زيادة نسبة الامتثال بمعدل 20% من عينات الأغذية المعززة. 2. تماشي ما لا يقل عن 30% من الصناعات الغذائية مع اللوائح التقنية لتعزيز الأغذية.	100,000
10) تقليل محتوى الملح في المنتجات الغذائية.	وزارة الصحة	وزارة الاقتصاد الوطني، اتحاد الصناعات الفلسطينية، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	قيام 5 مصانع باستحداث تقليل محتوى الملح في منتجاتها.	100,000

الهدف التشغيلي 3 - النتيجة 8: تطور السياسات والأطر القانونية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الزراعة والغذاء

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) استحداث مفاهيم سلاسل القيمة الخضراء في الزراعة.	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، سلطة جودة البيئة	قيام الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بخمس منتجات زراعية على الأقل بدمج مبادئ سلاسل القيمة الخضراء.	100.000
2) تطوير الزراعة العضوية والتسويق	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، التعاونيات، رابطة الفنادق، وزارة السياحة، متاجر التجزئة الكبيرة، شركات الصناعات التحويلية الغذائية، مركز التجارة الفلسطيني، التعاونيات، شركات تصدير الأغذية، شركات التجارة الحرة، وزارة المالية، سلطة جودة البيئة، اتحاد الصناعات الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني.	1. تطوير استراتيجية للزراعة العضوية والتسويق بحلول نهاية عام 2017. 2. قيام 10% من المزارع بتطبيق الزراعة العضوية كجزء من عمليتها الإنتاجية. 3. إيلاء الأولوية لما لا يقل عن 25 محصول للزراعة العضوية. 4. قيام 10 فنادق ومطاعم بتقديم الوجبات العضوية. 5. أن يكون 5% من الشراء العام للأغذية عضويا. 6. زيادة في تصدير المنتجات الزراعية العضوية بنسبة 5%.	1.000.000
3) تعزيز فرص حصول المزارعين والتعاونيات على «التمويل الأخضر»	وزارة الزراعة	بنك فلسطين، المنظمات غير الحكومية، مؤسسات الإقراض الزراعي، وزارة المالية والتخطيط، سلطة جودة البيئة.	1. 100% من التعاونيات على علم ودراية بالموارد المالية لاستحداث الإنتاج الزراعي المستدام. 2. حصول 20% من التعاونيات على الدعم المالي (قروض أو تبرعات) بناء على تقديم طلب بذلك- للتحول إلى ممارسات زراعية أكثر استدامة, 3. يتم توجيه 10% من الأموال في القطاع الزراعي نحو استحداث الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الإنتاج الزراعي.	500.000

4) **تفعيل الصناديق القائمة لأغراض التأمين والإقراض**	وزارة الزراعة	مجلس الوزراء، وزارة المالية والتخطيط.	1. قيام صندوق التأمين بإصدار تأمين ضد الكوارث المناخية والبيئية للمزارعين. 2. بدء صندوق الإقراض بتوفير الأموال أو ضمان توفير الأموال للمزارعين.	35,000,000
5) **دعم إنشاء تعاونيات للمزارعين، والتحول إلى أنماط الإنتاج المستدامة.**	وزارة الزراعة	وزارة العمل، المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المحلي، سلطة جودة البيئة.	1. إنشاء 25 تعاونية جديدة تضم 700 عضو على الأقل. 2. قيام ما لا يقل عن 10% من التعاونيات الجديدة التي تم إنشاؤها بتناول ومعالجة الممارسات الزراعية المستدامة.	1,000,000
6) **مراعاة دمج القضايا البيئية في تطوير، تنفيذ، ومراقبة المشاريع، البرامج والاستراتيجيات في القطاع الزراعي.**	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، وكالات التنفيذ، المنظمات غير الحكومية.	1. مراعاة دمج 50% من المشاريع على الأقل البيئة في مرحلة التخطيط والتنفيذ. 2. قيام 25% من المشاريع على الأقل بإدماج القضايا البيئية في عمليات الرصد والتقييم وإعداد التقارير الخاصة بها.	500,000
7) **تعزيز استخدام نظم إصدار الشهادات:** مثل: ممارسات الزراعة الجيدة العالمية، ممارسات الزراعة الجيدة العربية، ممارسات المناولة الجيدة، تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة، من الحقل إلى المائدة ، التجارة الحرة، معيار المساءلة الاجتماعية SA8000 ، الزراعة العضوية، معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO22000، معيار جودة زيت الزيتون.	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	وزارة الزراعة، وزارة العمل، التعاونيات والمزارعين، سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، مركز التجارة الفلسطيني، وزارة الاقتصاد الوطني، سلطة المناطق الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية، وارة الصحة	1. توفر 4 أنواع جديدة على الأقل من نظم إصدار الشهادات. 2. 10% من المزارعين والتعاونيات على معرفة بنظم إصدار الشهادات. 3. تملك 5% من الحيازات الزراعية نظم إصدار الشهادات. 4. عدد شركات الترخيص المتاحة. 5. قيام 30 تعاونية على الأقل بتشجيع نظم إصدار الشهادات لسبعمائة عضو على الأقل.	3,000,000

8) تحديث معايير إنتاج الدبال (الكمبوست) ليشمل مجموعة متنوعة من مصادر النفايات مثل نفايات البلدية، وإصدار لوائح تقنية تتعلق بالموضوع.	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الحكم المحلي، المنظمات غير الحكومية، وزارة الصحة، الجامعات، وزارة التربية والتعليم العالي.	1. تحديث معايير جودة الدبال (الكمبوست)- مع تصنيف المؤهلات. 2. إصدار لوائح تقنية بشأن الدبال (الكمبوست).	150,000
9) تطوير وإضفاء الصيغة النهائية على اللوائح المرتبطة بالدبال (الكمبوست) .	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة.	وزارة الحكم المحلي، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الزراعة، سلطة المياه الفلسطينية، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، المنظمات غير الحكومية.	إصدار لوائح تغطي المواضيع التالية: 1. متطلبات الترخيص، بما في ذلك الموافقات البيئية. 2. متطلبات خاصة بالمواقع. 3. متطلبات العمليات الإنتاجية. 4. الحد الأقصى من الملوثات المسموح بها في الدبال (الكمبوست) 5. متطلبات الرصد وإعداد التقارير. 6. القضايا الزراعية المتعلقة بالدبال (الكمبوست).	100,000
10) تحسين إدارة تصدير واستيراد المياه الافتراضية من أجل زيادة الواردات والحد من الصادرات.	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة.	سلطة المياه الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، مركز التجارة الفلسطيني، المنظمات غير الحكومية، سلطة جودة البيئة، المجلس الأعلى للمياه.	1. تطوير سياسة للحد من تصدير المياه الافتراضية. 2. تطوير سياسة لزيادة استيراد المياه الافتراضية.	200,000
11) تشجيع مارسات التصنيع الجيد.	اتحاد الصناعات الفلسطينية	وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الصحة، بنك فلسطين، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة.	1. تحديد قائمة بالصناعات ذات الأولوية بحلول نهاية عام 2017. 2. تحديد الثغرات التقنية في 10 من منشآت التصنيع للحصول على شهادة ممارسات التصنيع الجيد بحلول نهاية عام 2018. 3. دعم 5 من الصناعات الغذائية في الحصول على التمويل من أجل إدخال التحسينات. 4. زيادة نسبة الصناعات التحويلية الغذائية الحائزة على شهادة ممارسات التصنيع الجيد بنسبة 50%.	200,000

12) تعزيز «التمويل الأخضر» للصناعات الغذائية ومنشآت ما بعد الحصاد.	وزارة الاقتصاد الوطني.	وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، بنك فلسطين، اتحاد الصناعات الفلسطينية، الغرفة التجارية، وزارة المالية والتخطيط، التعاونيات.	تأمين مليون دولار على الأقل لتخضير عمليات التصنيع وما بعد الحصاد.	100,000
13) توسيع برامج الصحة المدرسية لتشمل الحالة الغذائية للأطفال.	وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة.	الأونروا	1. تطوير المبادئ التوجيهية والبروتوكولات بحلول نهاية عام 2017. 2. زيادة بنسبة 100% في عدد المدارس التي وضعت برامج غذائية. 3. الموافقة على برامج التغذية.	2,000,000
14) ارتفاع قدرات الرعاية الصحية الأولية في التعامل مع مسائل الصحة الغذائية.	وزارة الصحة.	الأونروا والمنظمات غير الحكومية، مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية، منظمة الصحة العالمية، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.	1. وضع وتطوير مبادئ توجيهية وبروتوكولات بشأن التغذية لمراكز الرعاية الصحية الأولية بحلول نهاية عام 2017. 2. هناك 18 مركز للرعاية الصحية الأولية قادر على التعامل مع مسائل الصحة الغذائية.	1,000,000

الهدف التشغيلي 4 - النتيجة 9: زيادة وعي وقدرات الشركاء بالجوانب المتعلقة بالإنتاج الزراعي المستدام

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) تنظيم دورات لتدريب المدربين: للمهندسين الزراعيين والعاملين في مجال الإرشاد لزيادة اعتماد أفضل الممارسات التي تعمل على الحفاظ على جودة المنتجات وحماية البيئة على امتداد سلسلة القيمة.	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، الجامعات، نقابة المهندسين الزراعيين، التعاونيات.	1. تدريب 50 من المدربين على التدريب. 2. تنظيم 2500 دورة تدريبية من قبل المدربين الذين تم تدريبهم. 3. توافر مساقات تتعلق بالممارسات الزراعية المستدامة في كافة المدارس التي تقدم التعليم الزراعي. 4. تدريب 300 خريج جديد على الجوانب المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.	1,000,000
2) الاستفادة من تجار التجزئة الزراعيين كمحاور لتوفير مواد توعية حول الممارسات الزراعية المستدامة للمزارعين.	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، الغرفة التجارية، التعاونيات، اتحاد التعاونيات.	1. إعداد 30 مادة توعية للتوزيع من قبل تجار التجزئة الزراعيين. 2. تدريب 60 شخص على الأقل من تجار التجزئة على الممارسات الزراعية المستدامة. 3. إمكانية الوصول إلى 50% من تجار التجزئة.	300,000
3) إدماج القضايا التي تتعلق بالممارسات الزراعية المستدامة في الخدمات الإرشادية.	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، وزارة الزراعة، نقابة المهندسين الزراعيين، سلطة جودة البيئة.	تجهيز ما لا يقل عن خمسين مادة للاستخدام حول مختلف الممارسات الزراعية المستدامة.	500,000
4) دعم تقديم الخدمات الإرشادية بين المزارعين النظراء من خلال الاستفادة من التعاونيات والمزارع النموذجية.	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، المزارعين، التعاونيات.	1. تنظيم ما لا يقل عن 50 زيارة إلى المزارع النموذجية. 2. زيادة الخدمات الإرشادية بين المزارعين النظراء بنسبة 20%. 3. تقوم 15% على الأقل من التعاونيات بتنظيم دورات تدريبية وجلسات توعية حول جوانب الزراعة المستدامة.	1,000,000

5) تنظيم دورات تدريبية للمزارعين لدعمهم في الحصول على الشهادات.	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، الجهات المانحة للشهادات، سلطة جودة البيئة.	1. تدريب 1000 مزارع على الأقل. 2. حصول ما لا يقل عن 200 حيازة زراعية على الشهادات.	1,000,000
6) تنظيم ورش عمل للتوعية والتدريب بشأن اللوائح الجديدة المتعلقة بالدبال (الكمبوست).	سلطة جودة البيئة/ مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	وزارة الزراعة، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص المعني بالدبال (الكمبوست)، وحدات الحكم المحلي.	تدريب 100 شخص سنويا.	50,000
7) تنظيم دورات حول الصيانة للمستفيدين من نظم توزيع المياه.	وكالات التنفيذ التابعة لتطوير البنية التحتية	وزارة الزراعة، المنظمات غير الحكومية، التعاونيات، سلطة المياه الفلسطينية.	1. إعداد كتيبات تدريب حول الصيانة في عام 2017. 2. اعتبار التدريب عنصرا أساسيا في كل مشروع جديد يتم تنفيذه.	700,000
8) إعداد برنامج تدريبي لمقدمي الخدمات البيطرية والمختبرات حول إدارة النفايات الطبية.	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، وحدات الحكم المحلي، وزارة الصحة، المنظمات غير الحكومية.	1. تدريب الموظفين في مختبرين على الاقل سنويا. 2. تدريب 50 موظف على الأقل من العيادات البيطرية على إدارة النفايات البيطرية سنويا.	50,000
9) تنظيم دورات تدريبية حول الإجراءات الجديدة التي وضعتها وزارة الزراعة بشأن مختلف جوانب إدارة النفايات: أ. إجراءات الفرز وإدارة النفايات الناتجة. ب. إجراءات إدارة المواد الكيميائية الزراعية.	وزارة الزراعة/ سلطة جودة البيئة/ وزارة الصحة	المنظمات غير الحكومية.	1. تدريب 40 شخص على الأقل سنويا. 2. تدريب ما لا يقل عن 5 أشخاص لكل محافظة في وزارة الزراعة. 3. تدريب شخص واحد على الأقل من كل منظمة غير حكومية نشطة في الإرشاد الزراعي.	100,000
10) تنظيم دورات تدريبية حول مكافحة الآفات.	وزارة الزراعة	المنظمات غير الحكومية، التعاونيات.	1. تدريب 40 شخص على الأقل سنويا. 2. تدريب ما لا يقل عن 5 أشخاص من كل محافظة في وزارة الزراعة. 3. تدريب شخص واحد على الأقل من كل منظمة غير حكومية نشطة في الإرشاد الزراعي	100,000

الهدف التشغيلي 4 - النتيجة 10: زيادة وعي وقدرات الشركاء في الجوانب المتعلقة بالصناعات الغذائية المستدامة

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) تنظيم دورات تدريبية للصناعات الغذائية حول ممارسات التصنيع الجيد، التدقيق ومراجعة الحسابات البيئية، وأفضل الممارسات البيئية.	اتحاد الصناعات الفلسطينية/ وزارة الاقتصاد الوطني	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، وزارة الصحة.	تسجيل50% من الصناعات الغذائية في اتحاد الصناعات الفلسطينية.	200,000
2) نشر الوعي بين الصناعات التحويلية الغذائية لتقليل محتوى الملح في المنتجات الغذائية.	وزارة الصحة	وزارة الاقتصاد الوطني، اتحاد الصناعات الفلسطينية، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.	تنظيم 10 حملات توعية لتقليل الملح في المنتجات الغذائية.	200,000

الهدف التشغيلي 4 - النتيجة 11: زيادة وعي وقدرات الشركاء في الجوانب المتعلقة بالاستهلاك الغذائي المستدام

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) تنظيم دورات تدريبية للفرق الصحية المدرسية حول بروتوكولات ودليل ارشادات التغذية.	وزارة الصحة / وزارة التربية والتعليم العالي	الأونروا، المنظمات غير الحكومية، موظفي المدارس المشاركين في تدريس هذا الموضوع، وزارة الاقتصاد الوطني.	1. تدريب 26 شخص، على تدريب المدربين في مجال التغذية، من كافة المحافظات. 2. تدريب 100% من فرق الصحة المدرسية.	300,000
2) تنظيم دورات تدريبية لمقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية حول بروتوكولات ودليل ارشادات التغذية .	وزارة الصحة	الأونروا، المنظمات غير الحكومية.	تدريب كافة فرق مراكز الرعاية الصحية الأولية.	300,000
3) نشر الوعي بين عامة الناس حول الخيارات الصحية للأغذية، التغذية الصحية، وكيفية تحقيق التوازن في النظام الغذائي.	وزارة الصحة	سلطة جودة البيئة، وكالات الإعلام، وحدات الحكم المحلي، منظمات المستهلكين الغذائيين، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.	تنظيم حملة توعية واحدة على الأقل سنويا.	300,000
4) وضع وتنفيذ خطة عمل لنشر الوعي بين الأسر حول استهلاك الأسرة المستدام ، مع التركيز على ربط ذلك مع المنتجات الغذائية والزراعية.	سلطة جودة البيئة	سلطة جودة البيئة، وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وكالات الإعلام، وحدات الحكم المحلي، منظمات المستهلكين الغذائيين، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وزارة الصحة، المنظمات غير الحكومية.	صياغة خطة تفصيلية تشمل المؤشرات، الفئات المستهدفة، والاتفاقيات مع المنظمات غير الحكومية، وحدات الحكم المحلي بشأن التنفيذ التفصيلي. تنفيذ الخطة وتحقيق مؤشراتها.	700,000
5) نشر الوعي في المدارس لتناول الخيارات الغذائية الصحية، ذات التكاليف المعقولة والمتاحة للطلاب.	وزارة التربية والتعليم العالي / وزارة الصحة	المنظمات غير الحكومية، وحدات الحكم المحلي، النوادي البيئية في المدارس، سلطة جودة البيئة.	استهداف 50% من المدارس.	200,000
6) إجراء أبحاث حول أنماط الاستهلاك الغذائي للأسر (وتشمل الأسباب الكامنة وراء هذه الخيارات) وارتباطها بالصحة.	الجامعات ومراكز البحث	وزارة الصحة، المنظمات غير الحكومية، وزارة التنمية الاجتماعية، معهد الصحة الوطني، الأسر ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	1. إصدار 3 منشورات مختلفة على الأقل. 2. وضع وتطوير مطبوعين على الأقل.	1000,000

الهدف التشغيلي 5 - النتيجة 12 - إتاحة وإمكانية وصول الشركاء إلى المعرفة والابتكار المتعلق بالإنتاج الزراعي المستدام

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1) إنشاء شبكة لتبادل المعلومات والمعرفة المتعلقة بالممارسات الزراعية المستدامة، وربطها بالشبكات الإقليمية لدعم إضفاء الطابع المحلي على التكنولوجيا والتكيف معها.	وزارة الزراعة/ سلطة جودة البيئة	مراكز البحوث، الجامعات، المنظمات غير الحكومية، التعاونيات، وزارة التربية والتعليم العالي.	1. قيام 10 من المنظمات غير الحكومية و 11من منظمات المجتمع المحلي على الأقل بتنفيذ تكرار لحالات الاستهلاك والإنتاج المستدامين من الشبكة. 2. عقد مؤتمر حول الممارسات الزراعية المستدامة مرة واحدة في السنة على الأقل. 3. قياس المؤشرات التالية لمعرفة مدى تقدم الشبكة: أ. مجموع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي المستفيدة من المعلومات المتوافرة على الشبكة. ب. مجموع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي التي أفادت بإمكانية وصولها إلى التقنيات الجديدة المتوافرة في الشبكة. ت. عدد التعاونيات التي يمكنها الوصول إلى المعلومات المتوافرة في الشبكة. ث. عدد الممارسات الإيضاحية المعروضة على الشبكة من قبل منظمات المجتمع المحلي/ المنظمات غير الحكومية والتعاونيات.	3,000,000
2) تبادل وتشارك المعرفة والمعلومات حول عملية تخضير سلاسل القيمة الخاصة بالزراعة والإنتاج الغذائي.	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، المزارعين، الجامعات، التعاونيات.	1. تبادل وتشارك المعلومات لكافة المنتجات الزراعية التي خضعت لتحليل سلسة القيمة الخضراء. 2. تلقي 50% من المزارعين ،المنتجين للمنتجات الزراعية التي خضعت لتحليل سلسلة القيمة الخضراء، معلومات حول الموضوع.	500,000
3) تجميع أفضل الممارسات المستخدمة في البلد والمتعلقة بالزراعة المستدامة، بما في ذلك تقديم وعرض الدروس المستفادة.	وزارة الزراعة/ سلطة جودة البيئة	المنظمات غير الحكومية، وزارة الزراعة، الجامعات، التعاونيات.	1. حصر الحالات التي تم إعدادها بحلول نهاية عام 2018. 2. تحليل 20 حالة على الأقل وتوثيقها بالتفصيل. 3. تحديد 5 حالات على الأقل ليتم تكرارها.	1,000,000

4) تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني والتعاونيات لعرض وللإبلاغ عن أفضل الممارسات المستخدمة على أساس سنوي.	وزارة الزراعة	شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، المنظمات غير الحكومية، الجامعات، سلطة جودة البيئة، التعاونيات.	1. تخصيص جائزة لأفضل الممارسات وتقديمها على أساس سنوي. 2. زيادة عدد أفضل الممارسات المسجلة للجائزة سنويا بنسبة 10%.	500,000
5) تطوير المؤشرات الوطنية لقياس الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع الزراعي، ودمج قياساتها كجزء من الإحصاءات الزراعية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، وزارة الزراعة.	1. الاتفاق على المؤشرات في عام 2017. 2. الاتفاق على مصادر معلومات قياس هذه المؤشرات في عام 2017. 3. اجراء مسح كل خمسة اعوام (على الاقل القيام بمسح في الفترة 2017-2022.	600,000
6) دعم المزارع النموذجية القائمة والتي تمارس أشكال مختلفة من الزراعة المستدامة.	المنظمات غير الحكومية	وزارة الزراعة، التعاونيات، الجامعات، سلطة جودة البيئة.	1. دعم 5 مزارع نموذجية قائمة، ومنها اثنتين في قطاع غزة. 2. دعم المزارع النموذجية القائمة بما قيمته 1 مليون دولار أمريكي . 3. إنشاء ما لا يقل عن مزرعتين نموذجيتين للإنتاج الزراعي المستدام، إحداها في قطاع غزة. 4. يقوم 10.000 مزارع بزيارة المزارع النموذجية سنويا.	3,000,000
7) إجراء بحث تشاركي يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في الزراعة (راجع التقرير للاطلاع على المواضيع المقترحة).	وزارة الزراعة	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، المزارعين، التعاونيات، الجامعات ومراكز البحث، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة المياه الفلسطينية.	1. إنفاق 10 ملايين دولار أمريكي على الأقل على البحث وتطوير الزراعة المستدامة. 2. إصدار 24 منشور. 3. وضع وتطوير ما لا يقل عن 12 موجز للسياسة نتيجة البحث الذي تم إجراؤه.	10,000,000
8) دعم طلاب درجة الماجستير لإجراء وكتابة رسالة تتعلق بالممارسات الزراعية المستدامة.	وزارة التربية والتعليم العالي/ وزارة الزراعة	الجامعات، التعاونيات، المنظمات غير الحكومية، سلطة جودة البيئة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نقابة المهندسين الزراعيين.	1. اجراء 50 رسالة ماجستير سنويا حول الممارسات والتقنيات الزراعية المستدامة.	2,000,000

3. الفصل الثالث

إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياحة – تشجيع السياحة البيئية

3.1 خلفية

يتمتع قطاع السياحة بإمكانية عالية للنمو وخلق فرص عمل كما هو محدد في استراتيجية التصدير للقطاع السياحي 2014-2018. في عام 2013، كان 14% من الناتج المحلي الإجمالي ناتجاً من القطاع السياحي (بما في ذلك الأنشطة المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالسياحة)، وعلى الرغم من ذلك، تبلغ نسبة المساهمة المباشرة لقطاع السياحة 4% من الناتج المحلي الإجمالي و2% من العمالة فقط[59]. وهناك 7,064[60] مؤسسة سياحية في القطاع، تقوم بتوظيف 26,484 شخص بشكل مباشر أو غير مباشر (2014)، من بينهم 8,157 شخص غير مدفوع الأجر[61] (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014).

وكجزء من استراتيجية تصدير السياحة، تم تطوير سلسلتين من سلاسل القيمة، تقوم إحداها بتحليل سلاسل القيمة الحالية، بينما تظهر الأخرى إمكانيات لسلاسل القيمة المستقبلية. وأظهرت سلسلة القيمة الحالية المعروضة في الاستراتيجية أن السياحة البيئية لا تحقق قيمة إضافية للقطاع السياحي، إلا أن الاستراتيجية تعتزم تطوير سلسلة القيمة بطريقة تعمل على تنويع المنتجات والخدمات، بما في ذلك مختلف الخيارات السياحية البديلة. وقامت استراتيجية تصدير السياحة بتحديد السياحة البيئية كإحدى الخيارات المتنوعة للسياحة، والتي تشمل سياحة التراث الإسلامي، وسياحة المناسبات الثقافية، والسياحة التضامنية، والسياحة البيئية. ولسوء الحظ، تم عرض السياحة البيئية في هذه الاستراتيجية كنشاط موسمي فقط يستمر من تشرين الثاني إلى أيار.

ولم تتناول استراتيجية تصدير السياحة ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة في سلسلة القيمة السياحية إلا في مجال السياحة البيئية. ومن الملاحظ أن تعزيز كفاءة الموارد المستخدمة لا تشكل جزءا من سلسلة القيمة المستقبلية في الاستراتيجية، ولا توفر البيانات المتعلقة بالقطاع السياحي معلومات حول استهلاك الطاقة والمياه لكل زائر يوميا، كما أنها لا توفر معلومات حول إنتاج النفايات. ومن المقترح خلال السنوات القادمة أن يتم ادخال كفاءة المعايير كجزء من تنمية السياحة البيئية، ويرافق ذلك توعية مقدمي الخدمات، إذ من الممكن أن يشكل ذلك نقطة البداية لإدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين بشكل مكثف في القطاع السياحي.

وتملك استراتيجية التصدير للسياحة أهدافا مختلفة، ومن بينها الهدف الاستراتيجي الأول والذي يعد الأكثر ارتباطا بزيادة التركيز على السياحة البيئية. وينص هذا الهدف الاستراتيجي على ما يلي: تطوير وتوسيع السياحة بهدف توسيع العمل التجاري خلال الفترات غير الموسمية وتحصيل قيمة إضافية من السياحة الموسمية.» وتم دعم هذا الهدف بهدفين تشغيليين: «تنمية المواقع الدينية، التاريخية، الثقافية والطبيعية» و «إدماج السياحة في التخطيط المحلي».

وعلى الصعيد الدولي، تم تحديد عام 2017 على أنه السنة الدولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية[62]. كما تم تحديد السياحة كمجال ذو أولوية رئيسية للخطة الإقليمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وتم تحديد السياحة البيئية كمسألة مهمة في خريطة الطريق العربية لتنفيذ وتطبيق برنامج الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وبالتوازي مع ذلك، هناك العديد من المنظمات غير الحكومية والمحلية، ومجموعات مجتمعية محلية، وبعض المبادرات الشبابية التي تعمل في مجال السياحة البيئية. وقد قامت مجموعة شبابية بدوية بتطوير مبادرة في مجال السياحة البيئية من أجل حماية مجتمعهم وتعزيز

59 استراتيجية التصدير الوطنية لدولة فلسطين: استراتيجية التصدير للقطاع السياحي 2014-2018.

60 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. عدد المؤسسات، الأشخاص العاملون والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمؤسسات السياحية في فلسطين حسب النشاط السياحي، 2014. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/TourAct-2014-E-01.htm آخر دخول في 8 حزيران 2016.

61 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. عدد الأشخاص العاملون والتعويضات والأجور العينية وغيرها في المؤسسات السياحية في فلسطين حسب النشاط السياحي، 2014. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/TourAct-2014-E-02.htm آخر دخول في 8 حزيران 2016.

62 http://media.unwto.org/press-release/2015-12-07/unwto-general-assembly-declares-2017-international-year-sustainable-tourism-develop آخر دخول في 8 حزيران 2016.

صموده[63]، وتحظى السياحة البيئية بالمزيد من الاهتمام مع قيام استراتيجية التصدير باعتبار السياحة البيئية مصدرا محتملا لتنويع سلسلة القيمة السياحية، وخلق قيم جديدة في السلسلة.

لذلك، قامت الخطة الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين بتحديد السياحة البيئية كنقطة بداية لإدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع السياحي.

وجرت عملية التشاور في خطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجال السياحة من قبل مجموعة متنوعة من الشركاء، ومن ضمنهم ممثلي الحكومة والهيئات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي، والمبادرات الشبابية، ومنظمات القطاع الخاص.

3.2 الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية

الهدف الاستراتيجي: تطوير وتوسيع السياحة البيئية من أجل توسيع الأعمال ذات العلاقة في الفترات غير الموسمية، واستخراج قيمة إضافية من السياحة الموسمية لضمان حماية واستصلاح الموارد الطبيعية، ومراعاة القدرة الاستيعابية المكانية، والبيئية، والاجتماعية- والثقافية للوجهة السياحية، والحد من الآثار البيئية للسياحة.		
الهدف التشغيلي 1	**الهدف التشغيلي 2**	**الهدف التشغيلي 3**
تعزيز التنويع السياحي لإدماج الأشكال المختلفة للسياحة (مثل السياحة البيئية، السياحة الثقافية، السياحة الريفية، السياحة غير الموسمية) للحد من آثار موسمية السياحة وتقليل الضغوطات البيئية على الأنظمة الطبيعية وحمايتها.	تعزيز التدابير التنظيمية، والتشريعية، والمالية لإدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع السياحي، وتشجيع السياحة غير الموسمية، وخلق فرص عمل لائقة خضراء، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي وتمكينه.	نشر الوعي، وزيادة القدرات والمهارات التقنية لدعم الوجهات السياحية المستدامة، وتعزيز تنمية أدوات التسويق والاتصال المناسبة من أجل تعزيز السياحة المستدامة.

3.3 التدخلات و المخرجات المحددة

3.3.1 تحديد قائمة مواقع السياحة البيئية

بغية تحديد المواقع والمسارات، من المهم أولا أن يتم وضع مبادئ توجيهية لاختيار مواقع السياحة البيئية (نشاط رقم 5 في إطار النتيجة رقم 3). وتعد المبادئ التوجيهية مطلوبة من أجل ضمان تطوير المواقع المختارة بطريقة لا تضر النظم البيئية، بل تسهم في حمايتها. وينبغي أن تحدد المبادئ التوجيهية متطلبات الاختيار النهائي للمواقع، بما في ذلك متطلبات التقييم البيئي، والتحديد النوعي والكمي للآثار على النظم البيئية الموجودة، وتحديد إمكانية تخصيص مواقع للسياحة البيئية باتباع تدابير التخفيف المناسبة.

وينبغي أن يعتمد اختيار المواقع على عملية التشاور بين الشركاء المتعددين، إذ ينبغي ان تتم دعوة الشركاء المعنيين للمشاركة في ترشيح المواقع، وأن يتبع ذلك إجراء زيارات وتقييمات للمواقع المرشحة وفقا للمبادئ التوجيهية الموضوعة، والتي سيتم تحديد قائمة المواقع النهائية على أساسها.

63 http://www.unrwa.org/newsroom/features/desert-and-its-people-building-bedouin-resilience-through-eco-tourism آخر دخول في 10 حزيران 2016.

وعند اتفاق الشركاء المختلفين على المواقع، من المهم ضمان إدماج هذه المواقع في المخطط الوطني المكاني من أجل ضمان تخصيص هذه المواقع فقط للسياحة البيئية في المستقبل.

ويعتبر رسم الخرائط للمواقع خطوة مهمة وحاسمة لتسهيل المعرفة بهذه المواقع والوصول إليها ، لذلك، ينبغي رسم خرائط لمواقع المسارات في الخرائط السياحية، إلى جانب رسم خرائط محددة لكل مسار.

3.3.2 تطوير مواقع السياحة البيئية

سيتم تطوير خمسة عشر موقعا للسياحة البيئية كجزء من الخطة، كمشاريع صغيرة ، ويتضمن كل مشروع تحديد مفصل للموقع، وتطوير الموقع، واستحداث أدوات الإدارة واستخدامها ، وتسويق الموقع.

وسيتم إجراء المزيد من المشاورات مع المنظمات الأهلية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، والمجتمع المحلي، وهيئة الحكم المحلي المجاورة لكل موقع، وسيتم تحديد الشركاء المحتملين لإدارة هذه المواقع بناء على نتائج هذه التشاورات.

وينبغي توقيع مذكرة تفاهم مع الشركاء المحددين لإدارة هذه المواقع، بحيث تقوم هذه المذكرة بضمان إدماج المبادئ البيئية والاجتماعية في إدارة الموقع، كما انه من المهم أن تتم المصادقة على مذكرات التفاهم من قبل سلطة جودة البيئة، و وزارة السياحة والآثار وسائر الشركاء المعنيين عند الضرورة .

في هذه المشاريع سيتم تحديد تفاصيل متطلبات التطوير لكل موقع محدد ، بما في ذلك تكلفة إضافة علامات على المسارات، وبعض الأعمال المادية الأخرى لتسهيل الوصول إلى هذه المواقع، وتوفير مرافق المياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية في هذه المواقع، وتوفير مراكز للزوار...إلخ. ومن المهم أيضا أن يتم تحديد التطوير المطلوب لكل موقع من خلال وضع ملخص للمشروع يتضمن معلومات شاملة عن الموقع مثل: الأمور التي ينبغي القيام بها ، والتكاليف المرتبطة بالمشروع، ومزايا وقيود الموقع، وكيفية استفادة المجتمع المحلي من تطوير الموقع وإدارته. ويجب اعتبار الجوانب التالية عنصرا أساسيا في عملية تطوير المواقع، وبالتالي إدماجها في الملخص والتكاليف المرتبطة بالتطوير، وهذه الجوانب هي: استخدام الطاقة المتجددة، وحفظ المياه وجمعها ، وإدارة النفايات، وكفاءة استخدام المياه والطاقة في الخدمات المرافقة، والاعتماد على المجتمع المحلي، والاستفادة من الأغذية والمنتجات المحلية الأخرى التي تمت زراعتها بشكل مستدام، والاستفادة من المنتجات التي تم إنتاجها محلياً، كما ينبغي أن يوضح الملخص الأهمية البيئية للموقع وأصوله البيئية الرئيسية.

وينبغي أن تسعى وزارة السياحة والآثار مع الشركاء في الموقع إلى الحصول على الموارد المالية لتطوير جمع الأموال للمواقع ذات الأولوية المحددة.

3.3.3 تطوير وإدارة المواقع

من المقترح أن يتم تطوير 15 موقع خلال الفترة 2017-2022، وتعتبر خطط الإدارة البيئية في مرحلة التطوير أمر مهم وحاسم لضمان تطوير هذه المواقع بشكل مناسب، وهو أمر بالغ الأهمية بسبب احتمالية كون هذه المواقع حساسة بيئيا وتتطلب إجراءات احتياطية في تطويرها.

وينبغي تفويض الشريك المختار لإدارة الموقع من قبل وزارة السياحة والآثار وسلطة جودة البيئة بوضع وتطوير إجراءات الإدارة السليمة له، ويشمل ذلك القضايا التي تتعلق بقواعد السلوك لتشغيل الموقع، وتدابير إدارة الزوار، واستغلال الموقع للأنشطة التعليمية، والصيانة المناسبة للموقع، وتوثيق عمليات التأهيل للموقع، ورصد ومراقبة الأصول الايكولوجية، وحفظ السجلات.

كما أنه من المهم أن يتم وضع مبادئ توجيهية محددة لإدارة كل من هذه المواقع، وأن يتم تدريب مشغلي المواقع على تطبيق وتنفيذ هذه المبادئ التوجيهية.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم دعم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي أو الهيئات المحلية الي ستعمل على إدارة المواقع عن طريق تحديد رسوم دخول للمواقع التي تراعي الجوانب البيئية، وذلك من أجل صيانة وإدارة المواقع وأن تكون الرسوم مناسبة لضمان قدرة مشغل الموقع على الاستمرار في إدارة الموقع وفقا للمبادئ التوجيهية المعمول بها، وامتلاك الموارد المالية الكافية لضمان حماية الموقع.

3.3.4 التسويق والترويج للمواقع التي سيتم تأهيلها

من المهم أن يتم وضع دليل لكل موقع يمكن دمجه في دليل للمعلمين، وتقوم وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار وسلطة جودة البيئة وسائر الشركاء المعنيين بوضع دليل للمعلمين بشأن السياحة البيئية. و سيعرض هذا الدليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة البيئية وينتفع من دراسات الحالة الحقيقية للمواقع التي سيتم تأهيلها. وينبغي أن يدمج الدليل قيمة الموقع التاريخية، والبيئية، والإيكولوجية، بما في ذلك البيئة الاجتماعية والثقافية.

وسيتم الترويج لكل موقع عن طريق آليات مختلفة، وقد يشمل ذلك تصميم ونشر مواد إعلامية/ ترويجية، وإنشاء موقع تفاعلي لمشاركة المعلومات على شبكة الإنترنت متاح لمقدمي الخدمات والمستخدمين (السياح بمختلف فئاتهم) ، وتصميم خطوط سير بديلة، إلى جانب عروض السياحة المجتمعية.

3.3.5 خلق بيئة تمكينية للتحول إلى السياحة المستدامة

تم تحديد عدة تدخلات هامة على مستوى السياسات ومستوى المستهلكين بهدف تعزيز السياحة المستدامة، ومن ضمنها السياحة البيئية. على المستوى المحلي من المهم دمج مفاهيم السياحة البيئية على مستوى تخطيط هيئات الحكم المحلي، مما يؤدي الى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة من خلال تقييم خيارات السياحة المستدامة والسياحة البيئية في التخطيط المحلي. لذلك، من المهم أن تأخذ عمليات التخطيط المستخدمة على المستوى المحلي ما ذكر بعين الاعتبار في خططها الإنمائية. وبالتالي، وجد أنه من المهم تعديل المبادئ التوجيهية للتنمية الاستراتيجية وخطط الاستثمار المستخدمة في وحدات الحكم المحلي من أجل مراعاة السياحة المستدامة في عمليات التخطيط. كما ينبغي أن تراعي المخططات الهيكلية احتياجات المجتمع لضمان تخصيص مواقع للسياحة البيئية المحتملة، وعدم تخصيصها لاستخدامات إنمائية أخرى.

على المستوى الوطني، سيتم وضع مشروع قانون سياحي، لذلك، فإنه من المهم إدماج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين والرسوم الإيكولوجية في القانون المقبل.

وعلى مستوى المستهلكين، من المهم القيام بأنشطة تسهم في خلق طلب متزايد على السياحة المستدامة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص، ومن المقترح أن يكون هناك نوعين من المستهلكين: السياح المحليين والسياح الدوليين. لذلك، ينبغي أن تعمل أنشطة التوعية على استهداف كلا النوعين مع التركيز على المواقع المعزولة والنائية. ولا يقتصر على وضع المواقع التي سيتم تطويرها كجزء من هذه الخطة، وإنما تشمل المواقع الأخرى كذلك. وتسهم المدارس والجامعات بقوة في السياحة المحلية، ويشكلان أفضل نطاقين لدمج الوعي والمعرفة بأساليب الحياة المستدامة. وبالتالي، يعتبر استحداث السياحة البيئية في المدارس والجامعات وسيلة مهمة لخلق الطلب على السياحة المستدامة. ولتسهيل القيام بذلك، تم تحديد الأنشطة التالية: 1. تنظيم

حملة محددة الهدف وتستهدف المرافق التعليمية (المدارس، الكليات، الجامعات) حول السياحة البيئية في 2017 تماشيا مع سنة السياحة المستدامة 2. وضع دليل لمعلمي المدارس حول السياحة البيئية وتدريبهم على استخدام هذا الدليل.

ومن المهم العمل مع مقدمي الخدمة في القطاع السياحي لإدماج أنشطة التسويق والاتصال في الوجهات السياحية الفلسطينية المستدامة لزيادة جذب السياحة الدولية للمواقع السياحية البيئية. كما سيؤدي دعم مواقع السياحة البيئية للمشاركة في مختلف المهرجانات، والمعارض، والمناسبات إلى زيادة المعرفة بهذه المواقع. كما يمكن أن يعمل تعزيز مواقع السياحة البيئية على التوصل إلى اتفاقيات مع مختلف منظمي الرحلات السياحية والوسطاء لتعزيز الزيارات إلى مواقع السياحة البيئية.

بالتوازي مع ذلك، فمن المهم البدء بتوعية مقدمي الخدمات السياحية بأهمية وضع العلامات البيئية على المواقع والخدمات المقدمة مما يؤدي إلى الانتقال إلى إصدار الشهادات البيئية للخدمات.

3.4 الميزانية التقديرية

يبلغ تقدير الميزانية الإجمالية 2,285 مليون دولار أمريكي لسنوات الخطة الخمسة، موزعة على الأهداف الثلاث على النحو التالي: 62% للهدف التشغيلي الأول، 24% للهدف التشغيلي الثاني و14% للهدف التشغيلي الثالث.

تعزيز التدابير التنظيمية، التشريعية، والمالية لإدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع السياحي، تشجيع السياحة غير الموسمية، خلق فرص عمل لائقة خضراء، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي وتمكينه.

3.5 مصفوفة تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع السياحي

الهدف التشغيلي 1 - النتيجة 1: تحديد مواقع السياحة البيئية

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1. تحديد المواقع والمسارات المحتملة للتنمية ومنحها الأولوية بناء على عملية تشاور الشركاء المتعددين.	وزارة السياحة والآثار/ سلطة جودة البيئة.	وزارة الزراعة، منظمات المجتمع المحلي، الهيئات المحلية، وزارة الأوقاف.	1. إعداد قائمة بالمواقع المحتملة. 2. وضع قائمة بالمواقع المحددة بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية (في إطار النتيجة 3- نشاط 5). 3. تحديد الأولويات لتطوير المواقع والمسارات.	70,000
2. تحديد الشركاء المحتملين لتطوير كل من المواقع والمسارات الجديدة المحددة.	وزارة السياحة والآثار.	منظمات المجتمع المحلي، المنظمات غير الحكومية، الهيئات المحلية، منظمات القطاع الخاص.	1. توقيع اتفاقيات شراكة لخمسة مواقع وعشرة مسارات.	10,000
3. وضع ملخص مشروع للمواقع لتلقي الاستثمارات والتنمية ذات الأولوية المقدمة من الحكومة/ المانحين ، بالإضافة إلى تعزيز التنمية الخاصة للمواقع الأولية. ملاحظة: يشمل الملخص معلومات تتعلق بالتكاليف المقدرة، نوع الإصلاح المطلوب، القيود، المزايا، الآثار المحتملة على المجتمع المحلي والبيئة).	وزارة السياحة والآثار/ سلطة جودة البيئة.	تحديد شركاء محددين لكل موقع (2).	1. وضع ملخص مقترحات مشاريع لخمسة عشر موقع. 2. تلقي كافة المواقع الخمسة عشر التزامات تمويلية. 3. تحديد التكلفة التقديرية لتطوير 15 موقع.	60,000
4. رسم الخرائط للمواقع والمسارات	وزارة السياحة والآثار.	المؤسسات الفاعلة في رسم الخرائط، مثل: معهد البحوث التطبيقية – القدس، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، وزارة الحكم المحلي، سلطة جودة البيئة.	1. إعداد عشرة خرائط جديدة. 2. رسم خرائط لخمسة عشر موقعا جديدا.	100,000
5. تحديد مصادر التمويل لتطوير المواقع والمسارات.	وزارة السياحة والآثار.	شركاء الموقع	1. تلقى خمسة عشر موقعا تمويلا.	10,000

الهدف التشغيلي 1 - النتيجة 2: تطوير مواقع السياحة البيئية

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1. **تطوير المواقع والمسارات الطبيعية والبيئية.**	وزارة السياحة والآثار	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المحلي، وحدات الحكم المحلي، وزارة الحكم المحلي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الزراعة، الدفاع المدني، وزارة الإعلام.	1. تطوير خمسة عشر موقع ومسار. 2. 50 الف زائر في كل موقع تم تطويره بحلول نهاية عام 2022. 3. زيادة بنسبة 50% في عدد الزائرين للمنطقة المحيطة بالموقع.	500,000 دولار أمريكي لخمسة مواقع، 150,000 لعشرة مسارات. المجموع: 650,000
2. **تشجيع وتسهيل تفعيل استخدام القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للمواقع البيئية في السياحة البيئية.**	وزارة السياحة والآثار	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، وزارة الزراعة، وحدات الحكم المحلي، منظمات المجتمع المحلي، منظمات القطاع الخاص.	استخدام خمسة عشر موقع بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص.	10,000
3. **تطوير خدمات مساندة مستدامة للمواقع التي تم تطويرها حديثا، من حيث التأثير على البيئة والموارد الطبيعية.** من الأمثلة على ذلك: استخدام الطاقة المتجددة، حفظ وتجميع المياه، كفاءة استخدام المياه والطاقة في الخدمات المساندة، الاعتماد على المجتمع المحلي، الاستفادة من الغذاء والمنتجات المحلية الأخرى التي تصنف ضمن (التجارة الحرة و/أو المزروعة بشكل مستدام، الاستفادة من المنتجات التي تم إنتاجها محليا).	وزارة السياحة والآثار	سلطة جودة البيئة، شركاء المواقع التي سيتم تطويرها، وحدات الحكم المحلي، منظمات المجتمع المحلي، المنظمات غير الحكومية، الجهات الواقعة أو العاملة في منطقة المواقع التي سيتم تطويرها، وزارة التربية والتعليم العالي.	1. 30% من الطاقة المستخدمة في الخدمات المساندة للسياحة البيئية هي طاقة متجددة. 2. 50% من المياه المستخدمة هي مياه مصدرها من الحصاد المائي. 3. توفير 50% من المياه. 4. إعادة استخدام 50% من مياه الصرف الصحي المعالجة. 5. يستفيد ما لا يقل عن 10% من أفراد المجتمع المحلي من تطوير المواقع. 6. 70% من المنتجات المستخدمة في الخدمات المساندة هي منتجات محلية، تدخل ضمن التجارة الحرة أو تم إنتاجها بشكل مستدام.	300,000
4. **دعم تنفيذ حالة تجريبية للسياحة البيئية بالتعاون مع المجتمع المحلي، بحيث تضم تطوير المناطق الحساسة بيئيا: خدمات دعم صديقة للبيئة.**	سلطة جودة البيئة / وزارة السياحة والآثار	شركاء المواقع المختارة/ وحدات الحكم المحلي، منظمات المجتمع المحلي، الأطراف الفاعلة في المنطقة التجريبية المختارة.	اعتبار الموقع الذي تم تحديده كأفضل حالة من ضمن المواقع الخمسة المحددة في النشاط 1 ليتم دمجه في أفضل المواقع الإقليمية للسياحة البيئية.	200,000

الهدف التشغيلي 2 - النتيجة 3: تطوير سياسة تشجيع السياحة البيئية

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1. إدماج السياحة البيئية في التخطيط المحلي.	وزارة الحكم المحلي	وحدات الحكم المحلي، وزارة السياحة والآثار، سلطة جودة البيئة، وزارة المالية والتخطيط.	1. اصدار كتيب مستكمل حول شراكات استثمار التنمية المستدامة والتخطيط العمراني. 2. تقوم 100% من وحدات الحكم المحلي التي تخضع لتطوير جديد لشراكات استثمار التنمية المستدامة بدمج السياحة البيئية في عملية شراكات استثمار التنمية المستدامة. 3. تقوم 100% من وحدات الحكم المحلي التي تخضع لتطوير خطط عمرانية جديدة بدمج السياحة البيئية.	50,000
2. دمج مواقع السياحة البيئية في الخطة المكانية الوطنية.	وزارة الحكم المحلي.	سلطة جودة البيئة، وزارة السياحة والآثار، مجلس التخطيط الأعلى.	1. تقوم الخطة المكانية الوطنية بادراج أماكن مخصصة للسياحة البيئية.	100,000
3. مراجعة التشريعات السياحية التي تتم صياغتها من أجل تسهيل إدماج مبادئ وتدابير الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع السياحي.	وزارة السياحة والآثار.	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة، النقابات ذات الصلة، الفريق الوطني.	1. قيام اللوائح المحدثة بدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين.	30,000
4. دعم السلطة المحلية أو المنظمة غير الحكومية من خلال فرض رسوم مالية/ رسوم على مواقع السياحة البيئية.	وزارة السياحة والآثار.	وزارة الحكم المحلي، وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية.	1. إعداد أربعة حالات دراسية، من بينها حالة دراسية في قطاع غزة.	80,000

5. **إعداد ونشر مبادئ توجيهية حول اختيار وتحديد مواقع ومسارات السياحة البيئية كمواقع بيئية مخصصة.**	سلطة جودة البيئة.	وزارة السياحة والآثار، المنظمات غير الحكومية.	1. إعداد واستخدام المبادئ التوجيهية في اختيار مواقع السياحة البيئية.	40,000
6. **إعداد مبادئ توجيهية محلية و/أو موائمة المبادئ التوجيهية الإقليمية ونشرها: ستشمل المبادئ التوجيهية طريقة تطبيق السياسات والإجراءات لتقليل الأثر المادي للنشاط السياحي.** من الأمثلة على المبادئ التوجيهية: (قواعد السلوك، تدابير إدارة الزوار، الأنشطة التعليمية، الاتفاقات الطوعية). ملاحظة: ستقوم خطة عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين بإعداد مبادئ توجيهية إقليمية ذت صلة بالموضوع.	سلطة جودة البيئة	وزارة السياحة والآثار، سائر شركاء المواقع التي سيتم تطويرها، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية.	1. وضع/أو موائمة ثلاثة مبادئ توجيهية. 2. تلقى ما لا يقل عن 50% من المؤسسات العاملة في القطاع نسخة من المبادئ التوجيهية التي سيتم وضعها.	100,000
7. **دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية لإدارة الموقع من خلال المشاريع التجريبية.** (من الأمثلة على ذلك المشروع التجريبي الذي تم دعمه من قبل سلطة جودة البيئة المذكور أعلاه).	سلطة جودة البيئة.	وزارة السياحة والآثار، سائر شركاء المواقع التي سيتم تطويرها.	1. تطبيق واستخدام المشروع التجريبي، الذي تم تطويره بدعم من سلطة جودة البيئة وكافة المبادئ التوجيهية في إدارة الموقع. 2. عرض المبادئ التوجيهية على كافة الشركاء الإداريين للمواقع التي تم تطويرها خلال خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.	150,000

الهدف التشغيلي 3 - النتيجة 4: توجيه وعي وقدرات الشركاء المختلفين لدعم السياحة البيئية

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1. **تنظيم حملة توعية حول المواقع «المعزولة أو النائية».** يشمل ذلك إعداد ونشر مواد إعلامية/ ترويجية، إتاحة موقع المشاركة المعلوماتية التفاعلي على الإنترنت لمقدمي الخدمة، المستخدمين (السياح بمختلف فئاتهم) ، تصميم خطوط سير بديلة، إلى جانب عروض السياحة المجتمعية، إلخ. ينبغي إتاحة محتوى المواد/ شبكة الإنترنت بعدة لغات.	وزارة السياحة والآثار	المنظمات غير الحكومية، وكالات ترويج السياحة، سلطة جودة البيئة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الزراعة.	1. الترويج لخمسة وعشرين موقع (بما في ذلك المواقع الجديدة والقائمة، والمواقع التي سيتم تطويرها). 2. هناك ما لا يقل عن 5.000 زائر لكل موقع سنويا.	15,000
2. **تشجيع أنشطة التسويق والاتصال التي تركز على تعزيز الوجهات السياحية المستدامة في الأسواق الدولية والوطنية.** (مثل: المناسبات الرئيسية، المشاركة في المعارض، الأسواق الدولية والمناسبات العامة الرئيسية، عقد الاتفاقات مع منظمي الرحلات السياحية عبر الإنترنت وسائر الوسطاء، التسويق على شبكة الإنترنت، نشر مواضيعي.	وزارة السياحة والآثار	مركز التجارة الفلسطيني، المؤسسات المسؤولة عن إدارة مواقع السياحة البيئية، وزارة الإعلام.	1. استهداف 50% من الشركات السياحية. 2. قيام 25% من الشركات السياحية بالترويج للسياحة البيئية.	25,000
3. **إعداد دليل للمعلمين حول مواقع السياحة البيئية بحيث يبين الآثار الاجتماعية- الاقتصادية والبيئية.**	وزارة التربية والتعليم العالي	سلطة جودة البيئة، وزارة السياحة والآثار، المنظمات غير الحكومية، وزارة الحكم المحلي.	إعداد الدليل.	100,000

4. تنظيم حملة مركزة للمدارس والجامعات حول السياحة البيئية في عام 2017.	سلطة جودة البيئة	وزارة التربية والتعليم العالي، سلطة جودة البيئة، الجامعات، وحدات الحكم المحلي، المدارس، المنظمات غير الحكومية.	1. استهداف 20% من المدارس في الحملة. 2. عدد الأشخاص المستهدفون. 3. استهداف 50% من الجامعات. 4. قيام 10% من المدارس بزيارة مواقع السياحة البيئية. 5. قيام 8,000 طالب بزيارة مواقع السياحة البيئية مع جامعاتهم أو مدارسهم.	100,000
5. تعزيز المشاركة في معرض منطقة البحر الأبيض المتوسط المخصص للوجهات السياحية المستدامة ومنظمي الرحلات السياحية الخضراء في المنطقة.	وزارة السياحة والآثار، سلطة جودة البيئة	سلطة جودة البيئة، مركز التجارة الفلسطيني، القطاع الخاص.	مشاركة عشرة مؤسسات في الحدث.	25,000
6. نشر الوعي بين مقدمي خدمة السياحة حول الأسواق الجديدة من خلال دمج السياحة البيئية أو وضع العلامات البيئية.	وزارة السياحة والآثار	سلطة جودة البيئة، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، المجلس الأعلى للإعلام، المنظمات غير الحكومية.	استهداف 50% من مقدمي الخدمات.	40,000
7. تنظيم ندوات للمعلمين حول المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بالسياحة البيئية.	وزارة التربية والتعليم العالي	المنظمات غير الحكومية.	مشاركة 1,000 معلم.	20,000

4. الفصل الرابع

إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع البناء والإسكان- تشجيع المباني الخضراء والمشتريات العامة الخضراء في مجال أنشطة البناء

4.1 خلفية

يشكل قطاع البناء قطاعا اقتصاديا حيويا للاقتصاد الفلسطيني. وفي عام 2015، قدّرت نسبة الأشخاص العاملين في هذا القطاع بحوالي 15.6% من الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأعلى، أي ما يعادل 150 ألف شخص[64]. ويتميز القطاع بسيطرة الذكور عليه حصريا، إذ تبلغ نسبة مشاركة النساء في قطاع البناء أقل من 1% من النساء العاملات (شكل 4)[65].

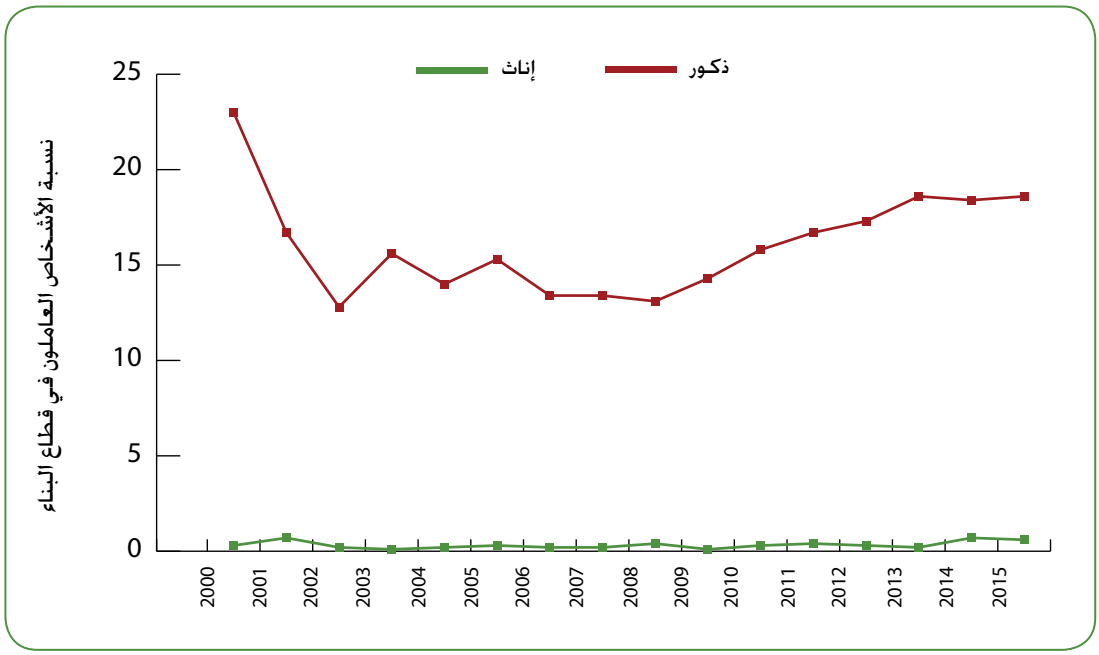

الشكل 4: نسبة الأشخاص العاملين في قطاع البناء الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأعلى، حسب نوع الجنس[66].

يستحوذ قطاع البناء على 18,6% من عمالة الذكور في فلسطين، وتتسم أساسا بالعمالة غير الرسمية[67]. ويعمل حوالي 40% من عمال البناء الفلسطينيين في أراضي الداخل المحتل أو المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية[68]. ويبلغ عددهم حوالي 71,700[69] عامل. وفي قطاع البناء الفلسطيني هناك 65,500 عامل في الضفة الغربية و12,100 عامل في قطاع غزة[70]. ومن بينهم، هناك 8,023 عامل فقط (2014)[71] يعمل في 536 مؤسسة، ويعمل الباقي على أساس يومي ضمن العمالة غير الرسمية. ويعتبر قطاع البناء قطاع منطويا على مخاطر كبيرة للعمال، وبالنظر إلى أنه يتميز بالعمالة غير الرسمية، فمن المهم إدماج تدابير لتقليل هذه المخاطر. ويمثل التوظيف اللائق أمرا مهما للعمال في القطاع، ويمكن تحقيقها من خلال استحداث سياسات الصحة والسلامة المهنية المناسبة وحماية العمال في أماكن العمل ومواقع البناء.

64 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح بشأن قوة العمل، بيانات غير منشورة.

65 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التوزيع النسبي للأشخاص العاملين الفلسطينيين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأعلى حسب نوع الجنس والنشاط الاقتصادي، 2000-2015. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/employment-2015-2000-01e.htm آخر دخول في 11 حزيران 2016.

66 المصدر، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التوزيع النسبي للأشخاص العاملين الفلسطينيين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأعلى حسب نوع الجنس والنشاط الاقتصادي، 2000-2015. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/employment-2015-2000-01e.htm آخر دخول في 11 حزيران 2016.

67 بورتلاند ترست (2013) ما وراء المعونة: مبادرة القطاع الخاص الفلسطيني للاستثمار، النمو والعمالة. تشرين الثاني 2013.

68 بورتلاند ترست (2013) ما وراء المعونة: مبادرة القطاع الخاص الفلسطيني للاستثمار، النمو والعمالة. تشرين الثاني 2013.

69 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح بشأن القوى العاملة، بيانات غير منشورة.

70 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح بشأن القوى العاملة، بيانات غير منشورة.

71 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد المؤسسات، الأشخاص العاملين، والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لأنشطة البناء في فلسطين، 2014. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Number%20and%20Persons%20Employed%20and%20Enterprises%20of%20Economic%20Main%20Activities%20Construction%20For%20Palestine%20in%20Indicators%202014,%20.htm آخر دخول في 11 حزيران 2016.

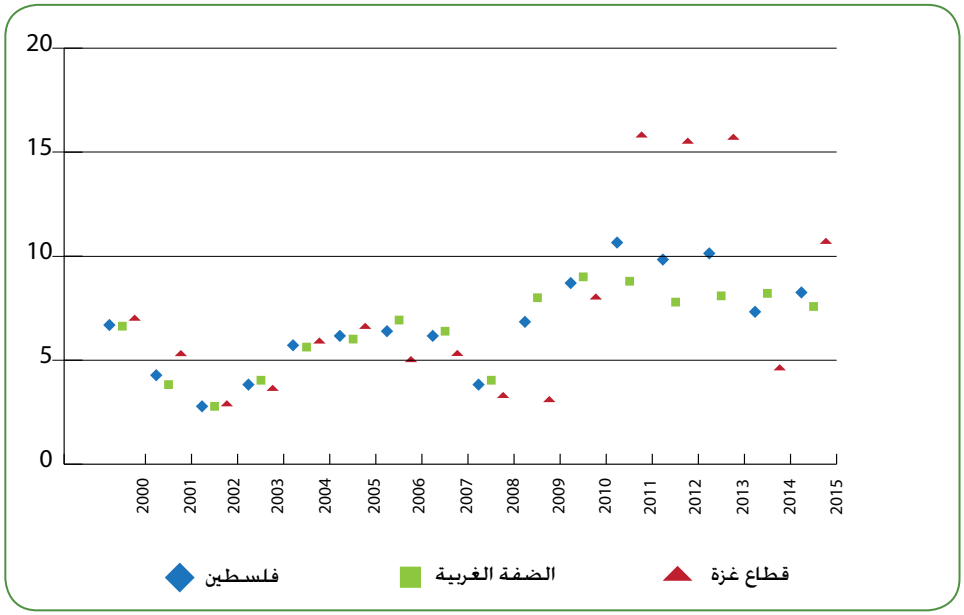

الشكل 5: النسبة المئوية لمساهمة قطاع البناء في الناتج المحلي الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)[72].

في عام 2014، ساهم قطاع البناء بنسبة 7,3% في الناتج المحلي الإجمالي، وتشير تقديرات أولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2015 إلى أنه ساهم بنسبة 8,3% في الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 5)[73]. ووفقا لإحصاءات عام 2014، تبلغ القيمة الإجمالية لنفقات تشييد المباني وصيانتها 1,363.4 مليون دولار أمريكي، موزعة على النحو التالي: 43% لنفقات المباني الجديدة والإضافات، 20% للصيانة الحالية للمباني القائمة، و36% للتحسينات الرأسمالية للمباني القائمة[74]. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين مجموع النفقات للمباني الجديدة والبالغة 590,1 مليون دولار أمريكي، تبلغ نسبة نفقات القطاع الخاص 93,6% وتتبعها النفقات الحكومية بنسبة 4,7% والأونروا بنسبة 1,6%[75].

إن غالبية الوحدات السكنية (80,9%) مملوكة ملكية خاصة (2015)[76]. وتشكل الملكية حافزا لتحسين الوحدات السكنية وتقليل التكاليف التشغيلية (أي استحداث تدابير الكفاءة)، شريطة امتلاك أصحاب المنازل مصادر ومعرفة كافية حول ذلك، بالإضافة الى قابليتها للتطبيق ويواجه ذلك عقبة تتمثل في قيام أغلبية الأسر (حوالي ثلاثة أرباعها) بتمويل تشييد وبناء المنازل من خلال المدخرات الأسرية أو الإرث العائلي[77]. وفي مثل هذه الحالات، سيعتمد إدخال خصائص وسمات المباني الخضراء على المباني (الجديدة أو القائمة) على توفر الأموال ليتم إنفاقها على مثل هذه الأولويات.

72 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النسبة المئوية للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي لفصول السنوات 2000-2015 بأسعار ثابتة: تمثل 2004 سنة الأساس.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Percent%20E.htm آخر دخول في 11 حزيران 2016.

73 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النسبة المئوية للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي لفصول السنوات 2000-2015 بأسعار ثابتة: تمثل 2004 سنة الأساس.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Percent%20E.htm آخر دخول في 11 حزيران 2016.

74 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح بشأن المؤشرات الرئيسية للمباني القائمة في فلسطين في عام 2014.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Main_Exi_e.htm آخر دخول في 11 حزيران 2016.

75 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح بشأن المؤشرات الرئيسية للمباني القائمة في فلسطين في عام 2014.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Main_Exi_e.htm آخر دخول في 11 حزيران 2016.

76 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. مسح بشأن ظروف المساكن، 2015: النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين

77 وزارة الأشغال العامة، دراسة حول قطاع الإسكان الفلسطيني، ملخص تنفيذي. http://www.mpwh.pna.ps/pdf/HSprofile.pdf آخر دخول في 11 حزيران 2016.

ووفقا لتقرير بورتلاند ترست في عام 2013، فإن نسبة كبيرة من الأنشطة في هذا القطاع غير مسجلة، وتستخدم التقنيات القديمة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وعدم كفاءته[78]. وعليه، قد يستفيد القطاع من التطورات التي سيتم تحويلها لتصبح أكثر استدامة من خلال تعزيز كفاءات الإنتاج، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية، والحد من استهلاك الموارد الطبيعية.

وتستهلك عملية (استغلال) المساكن 47,1% من إجمالي الطاقة المستهلكة في فلسطين (تم حسابها على أساس القيم المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)[79]. وحيث أنه لم يتم تشييد المباني بطريقة تسهم في الحد من استخدام الطاقة، فبالتالي يمكن أن تستفيد المساكن والمباني القائمة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا من خلال إدماج كفاءة استخدام الموارد في صيانة المباني، لاسيما أن قيمة النفقات المترتبة على صيانة المباني القائمة ساهمت بنسبة 20% في إجمالي قيمة نفقات تشييد المباني وصيانتها مجتمعتين في عام 2014[80].

في عام 2007، بلغ عدد الوحدات السكنية 801 ,919 وحدة سكنية، وحسب توقعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017، فإنها ستصل إلى 1,124,063[81]. وفي عام 2015، تم إصدار 9,214 ترخيص لما مجموعه 3,987,500 متر مربع، ومنها 6,478 ترخيص للمباني الجديدة (الشكل 7)[82]. وبالتالي سيكون لإدماج عناصر المباني الخضراء في المباني الجديدة أثرا مستقبليا طويل الأجل لهذه المباني في السنوات المقبلة. وتتطلب معالجة هذه المسألة تناول ومعالجة جانبي الطلب والعرض والترابط فيما بينهما، وبغية تعزيز خصائص المباني الخضراء في المباني التي سوف تبنى، فمن المهم زيادة الطلب من خلال زيادة وعي ومعرفة الناس. ومن المهم معالجة جانبي العرض/ الإنتاج من خلال ضمان وجود ما يكفي من الكفاءات الفنية، والمعرفة، والوصول للتكنولوجيا إلى جانب الروابط الوسيطة، مثل الحصول على الأموال، ونظم إصدار الشهادات، والسياسات المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، هناك فرصة قوية لإدماج بعض عناصر التصميم الخضراء في إعادة إعمار قطاع غزة، حيث تأثرت 171,000 وحدة سكنية خلال حرب عام 2014، وتم تدمير 1,100 منها بالكامل، وتعرضت 6,800 منها لأضرار بالغة، وتعرضت 5,700 لأضرار كبيرة، وتعرضت 147,500 منها لأضرار طفيفة[83].

78 بورتلاند ترست (2013) ما وراء المعونة: مبادرة القطاع الخاص الفلسطيني للاستثمار، النمو والعمالة. تشرين الثاني 2013.

79 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. ميزان الطاقة الفلسطينية بالتيراجول، 2013. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Energy-2013-11e.htm آخر دخول في 11 حزيران 2016.

80 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح بشأن المؤشرات الرئيسية للمباني القائمة في فلسطين لعام 2014. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Main_Exi_e.htm آخر دخول في 11 حزيران 2016.

81 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، توقعات الإسكان لغاية 2017. رام الله- فلسطين.

82 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تراخيص المباني الصادرة في فلسطين* من 1999 إلى الفصل الرابع من 2015. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/e_series_BLic_2015q4.htm آخر دخول في 12 حزيران 2016.

83 دولة فلسطين، مكتب رئيس الوزراء، 2016. تقرير موجز حول إعادة إعمار المحافظات الجنوبية- المكتب الوطني لإعادة إعمار غزة. 31 أيار 2016.

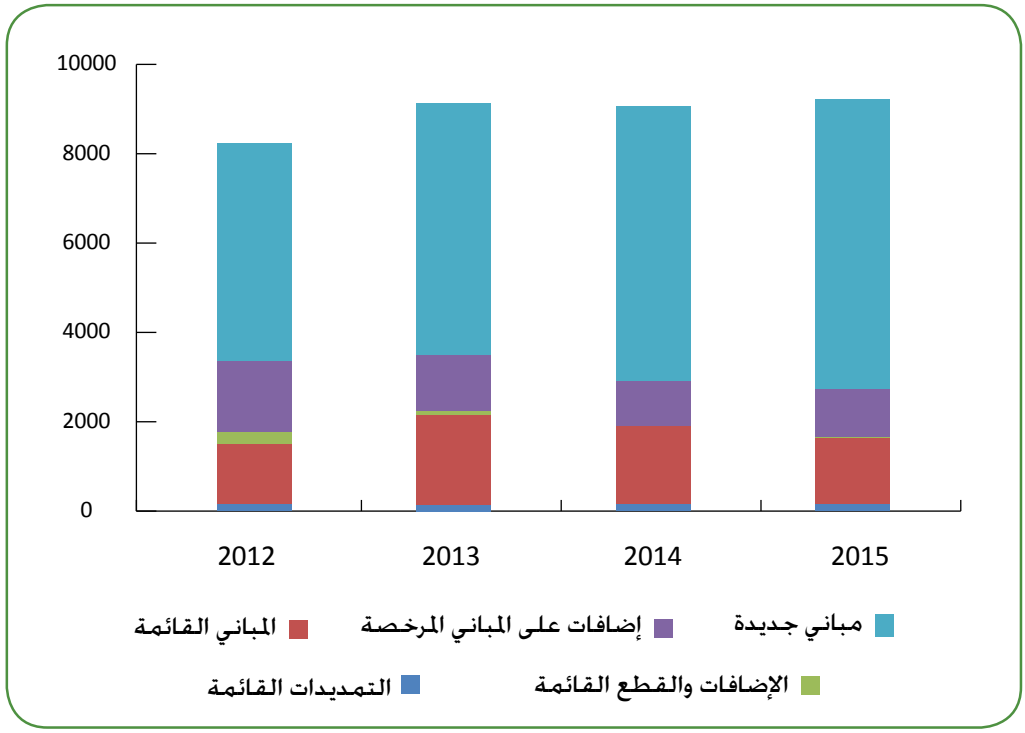

الشكل 6: عدد تراخيص البناء الممنوحة سنويا (لعدة سنوات 2012-2015)[84]

تجدر الإشارة إلى أن الطاقة الشمسية تمثل 9% من إجمالي الطاقة المستهلكة من قبل الأسر، بحيث تنتج أساسا عن استخدام سخانات الطاقة الشمسية، إذ تملك 56,5%[85] من الأسر سخاناً شمسيا.

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع الاستهلاك الكهربائي لكل أسرة من معدل 275 كيلو واط/ساعة في عام 2009 إلى 306 كيلو واط/ساعة في عام 2015[86]. مما يشير إلى زيادة متوسط الاستهلاك المنزلي بنسبة 2% سنويا. لذلك من المهم زيادة وعي الأسر حول طرق التقليل من استهلاك الطاقة وزيادة الكفاءة في استخدامها. مع استحداث العدادات مسبقة الدفع التي وصلت نسبة استخدامها إلى 41,7% من الأسر لعام 2015[87]، تفتقر بعض العائلات الفقيرة إلى الإمكانيات الاقتصادية للحصول على الطاقة، على الرغم من قيام وزارة التنمية الاجتماعية بدفع الحد الأساسي الأدنى للأسر الواقعة تحت خط الفقر المدقع، في كثير من الحالات تقوم الأسر ذات الدخل المنخفض بعدم الصرف على التدفئة المنزلية. في الطقس الفلسطيني القاسي لاسيما في حالات انخفاض الحرارة، فان ذلك قد يتسبب في تردي الوضع الصحي وسوء نوعية الحياة لاسيما للفقراء خاصة وان المنازل في فلسطين غالبا ما تم بناؤها لتكون باردة في الصيف بدلا من ان تكون دافئة في الشتاء. لذلك يعد استحداث مصادر الطاقة المتجددة للأسر الفقيرة أو تعزيز كفاءة استخدام الطاقة أمران بالغا الأهمية، إذ يعطيان هذه الأسر إمكانية اقتصادية للحصول على الطاقة. ان الزيادة في الاستهلاك المطلق لهذه الاسر ضرورية جدا وينبغي تمييزها بوضوح عن «تأثير الانتعاش» الاقتصادي المصاحب للزيادة في استهلاك الطاقة.

84 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تراخيص المباني الصادرة في فلسطين* من 1999 إلى الفصل الرابع من 2015. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/e_series_BLic_2015q4.htm آخر دخول في 12 حزيران 2016.

85 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات مختارة للطاقة المنزلية. كانون الثاني 2015.

86 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات مختارة للطاقة المنزلية، كانون الثاني 2009-2012، 2015.

87 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النسبة المئوية لتوزيع الأسر حسب المنطقة وعداد الكهرباء المستخدم، كانون الثاني 2015. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/HE-EA3%202015%20Time%202015.htm آخر دخول في 11 حزيران 2016.

يبلغ إجمالي عدد المدارس 2,856 مدرسة، منها 2,144 مدرسة في الضفة الغربية، و712 مدرسة في قطاع غزة. منها 1928 مدرسة حكومية. معظم المدارس الحكومية لا تملك نظام تدفئة، وينتج عن ذلك ظروف تعلم دون المستوى الأمثل، وتعريض صحة الطلاب للخطر. سيعمل ادخال الطاقة الشمسية وتسخين المياه بالطاقة الشمسية على تحسين ظروف التعلم وتحسين صحة الطلاب.

هناك عدة مبادرات في فلسطين تدعم عملية تخضير المباني واستحداث الطاقة الشمسية، بما في ذلك استحداث المباني الخضراء في المدارس، واستحداث نظام كهروضوئي في مختلف المباني العامة والمدارس في قطاع غزة، والحصول على معيار ISO 14001 في مبنى محكمة طولكرم، بالإضافة الى تشييد المتحف الفلسطيني كمبنى أخضر، واعتمادها بمعيار الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEEDS). بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة الفلسطينية بإنشاء صندوق لإعادة تأهيل المباني الحكومية لتصبح أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، مما يخلق فرصة لتخضير المباني الحكومية من خلال الصندوق الذي تم إنشاؤه، إلى جانب الاستمرار في تخضير المدارس. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق تطوير واقراض البلديات الذي يوفر التمويل للهيئات المحلية من أجل تطوير البنية التحتية يستلزم ويطلب من وحدات الحكم المحلي إعداد وتنفيذ خطة إدارة بيئية لمرحلة البناء. كما أن السلطات الحكومية والهيئات المحلية مسؤولة عن مشاريع البنية التحتية العامة، وهناك امكانية قوية لإدماج مشتريات البنية التحتية الخضراء، بما في ذلك المباني في القطاع العام.

ووفقا لإحصاءات المياه، يبلغ الاستهلاك اليومي من المياه للفرد في القطاع المنزلي 79 لترا، وتنخفض في بعض المحافظات لتصل إلى 40 لتر للفرد يوميا[88]. ولا يقتصر الاستهلاك المنزلي على مستوى المنزل فقط وإنما يشمل كافة الأغراض الأخرى باستثناء الزراعة. ويعد استهلاك الفرد من المياه أقل بكثير من معايير الصحة العالمية التي تصل إلى 150 لتر للفرد يوميا[89]. وبالتالي، لا يتم النظر إلى عملية حفظ المياه على أنها أولوية، بينما ينبغي توجيه التركيز على تحسين الممارسات المتعلقة بالمياه من أجل ضمان نظافة صحية ونوعية حياة ملائمة.

تجدر الإشارة الى انه لا يتم فعليا قياس النفايات الناتجة عن الأسر، إلا أنه في عام 2012، بلغ المعدل الظاهر لإنتاج النفايات من كافة مصادر البلدية 0,95 كغم للفرد يوميا[90] تشكل 60% منها نفايات عضوية، ويشكل حوالي 29% منها مواد قابلة لإعادة التدوير (ورق، ورق مقوى، معادن، زجاج وبلاستيك)[91]. وكانت هناك عدة محاولات لزيادة معدلات التدوير، إلا أن القطاع يرتبط ارتباطا وثيقا بالحدود والقيود المفروضة على السوق من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ولن يتم التركيز على النفايات الناتجة عن الأسر في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. لقد تناول القطاع الزراعي في هذه الخطة. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، انتاج الدبال (الكمبوست) من النفايات العضوية الزراعية، وفي حال احراز تقدم في القطاع الزراعي من خلال إنشاء سوق للدبال (الكمبوست)، عندها، سيكون هناك فرصة قوية لامكانية انتاج الدبال (الكمبوست) من النفايات المنزلية والبلدية العضوية في خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين المقبلة.

ومن ناحية أخرى، تشكل النفايات الناتجة عن البناء والهدم إحدى المشكلات التي تواجه فلسطين، إلى جانب عدم وجود أماكن وطرق مخصصة للتدوير، بالإضافة إلى التخلص العشوائي. وتزداد هذه المشكلة تفاقما مع الاستيراد غير القانوني

88 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الجدول رقم 7: كمية إمدادات المياه للقطاع المحلي، المياه المستهلكة، مجموع الخسائر، السكان والمخصصات اليومية للفرد في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2014 والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جدول رقم 8: كمية إمدادات المياه للقطاع المحلي، المياه المستهلكة، مجموع الخسائر، السكان والمخصصات اليومية للفرد في قطاع غزة حسب المحافظة، 2014. جداول متنوعة للمياه 2014. إصدار برنامج إكسل.
http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/771/default.aspx آخر دخول في 13 حزيران 2016.

89 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. جدول رقم 7: كمية إمدادات المياه للقطاع المحلي، المياه المستهلكة، مجموع الخسائر، السكان والمخصصات اليومية للفرد في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2014 والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جدول رقم 8: كمية إمدادات المياه للقطاع المحلي، المياه المستهلكة، مجموع الخسائر، السكان والمخصصات اليومية للفرد في قطاع غزة حسب المحافظة، 2014. جداول متنوعة للمياه 2014. إصدار برنامج إكسل.
http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/771/default.aspx آخر دخول في 13 حزيران 2016.

90 سويب نت (2014): التقرير القطري الوطني الفلسطيني 2013.

91 سويب نت (2014): التقرير القطري الوطني الفلسطيني 2013.

للنفايات الناتجة عن البناء والهدم من الجانب الإسرائيلي. كما أن هذا القطاع غير خاضع للتنظيم، وتترك الحلول للسلطات المحلية بشكل فردي. وتعمل الحكومة الوطنية حاليا على تطوير الإطار القانوني للنفايات الناتجة عن البناء والهدم، بحيث تكون الخطوة الأولى في هذا الطريق. لذلك، يوصى بإدماج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في اعداد الأنظمة الجديدة.

ووفقا لتحليل القطاع، ستهتم الأهداف ذات الأولوية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع البناء والإسكان بالمباني الخضراء (المراعية للبيئة)، مع التركيز على الطاقة. وتمثل عملية تخضير المباني إحدى المجالات نحو المدن المستدامة، وتحقيق زيادة في أمن الطاقة.

4.2 الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية

الهدف الاستراتيجي: تشجيع الابتكار والمعرفة وإدماج الممارسات التي تعزز من كفاءة استخدام الموارد، وتسهم في حماية رأس المال الطبيعي والبشري، خلال عملية التخطيط والبناء بأكملها، ودورة حياة المباني.		
الهدف التشغيلي 1	**الهدف التشغيلي 2**	**الهدف التشغيلي 3**
تعزيز دور السياسة العامة، واتخاذ القرار، والقيادة بالقدوة من أجل الشروع في عملية تخضير قطاع البناء.	تعزيز تحديث المباني ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد	زيادة ونشر الوعي بين كافة الشركاء المعنيين في الإسكان والبناء، بما في ذلك الهيئات المحلية، والمستهلكين، والمهنيين العاملين في القطاع والمؤسسات، وتطوير القدرات لإدماج عناصر المباني الخضراء وأساليب المعيشة المستدامة في استخدام المباني.

- النتيجة 1: وضع وتطوير سياسة لتعزيز البناء الأخضر.
- النتيجة 2: القيادة بالقدوة- تعزيز الاستثمارات الخضراء في المباني العامة.
- النتيجة 3: إجراء عمليات تحديث وصيانة للمباني القائمة حاليا ذات الاستخدام الكثيف للطاقة.
- النتيجة 4: زيادة الوعي حول المباني الخضراء وأساليب المعيشة المستدامة في استخدام المباني.
- النتيجة 5: أن يمتلك الشركاء القدرات لإدماج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عملية البناء.

4.3 المبادرات و المخرجات المحددة

تندرج المبادرات المحددة تحت ستة عناصر:

1. عنصر المشتريات العامة المستدامة.
2. عنصر إدارة النفايات.
3. عنصر التنظيم.
4. عنصر الطاقة.

5. عنصر بناء القدرات ونشر الوعي.
6. عنصر إصدار الشهادات.

4.3.1 عنصر المشتريات العامة المستدامة

إدماج العناصر الخضراء في المدارس الحكومية

1. عملية تخضير المدارس الحكومية

أ. بناء المدارس الخضراء: تم بالفعل استحداث فكرة المدارس الخضراء في العديد من المدارس الجديدة، ومن المقترح زيادة عدد المدارس الخضراء الجديدة. وتعد الهيئات المحلية مسؤولة عن تأمين ميزانيات للمدارس الجديدة من خلال الضرائب التعليمية في البلديات. وتقوم وزارة التربية والتعليم بدعم البلديات في تحديد مصادر التمويل للمدارس ذات الأولوية. وفي كثير من الحالات لا تتضمن ميزانية وتصميم المدارس العناصر الخضراء. وبالتالي، هناك حاجة لميزانيات إضافية للتحول نحو المدارس الخضراء. ويؤدي إدماج العناصر الخضراء إلى تقليل التكاليف التشغيلية التي تتحمل مسئوليتها وزارة التربية والتعليم العالي، لذلك من المهم أن تقوم وزارة التربية والتعليم العالي بدعم الهيئات المحلية من أجل تخصيص موارد إضافية لبناء مدارس خضراء بدلا من المدارس العادية. ومن المقترح أن يتم بناء ما لا يقل عن خمسة مدارس خضراء جديدة خلال فترة تنفيذ الخطة.

استحداث سمات بيئية في المدارس القائمة:

يعد استحداث سمات بيئية في المدارس القائمة عنصرا هاما آخرا في عملية تخضير المدارس. وينبغي النظر في بعض العناصر في المدارس مثل إعادة استخدام الورق المقوى والكرتون، حيث يمكن للنوادي البيئية المدرسية أن تكون رائدة من خلال هذه المبادرات. وأن يتم إدماج جوانب مثل تدوير المياه الرمادية في المدارس قدر الإمكان، بشرط تطوير نظام يضمن سلامة الطلاب في التعامل مع مياه الري المعالجة في المدارس.

ولا تملك المدارس الحكومية مياه ساخنة أو نظام تدفئة، لذلك، من المهم جدا أن يتم استحداث تسخين المياه بالطاقة الشمسية في المدارس. ولا يعمل استحداث الطاقة المتجددة في المدارس على تقليل التكاليف التشغيلية فقط، بل يعمل أيضا على توفير الطاقة لاستحداث نظام التدفئة في المدارس. بالتالي، من المهم التدرج في ادخال النظام الكهروضوئي لإنتاج الطاقة في المدارس بالإضافة إلى سخانات المياه الشمسية. وتجدر الإشارة إلى ضرورة اقتران سخانات المياه الشمسية بنظام تدوير لضمان عدم هدر المياه أثناء انتظار المياه الساخنة. ومن المقترح أن تقوم كافة المدارس الحكومية باستحداث الوحدات الكهروضوئية في المستقبل.

الضغط على الجهات المانحة

تم تقديم الدعم للعديد من البنى التحتية الجديدة التي تم تطويرها أو إعادة بناءها في فلسطين من قبل المعونات الإنسانية أو المساعدات الإنمائية الرسمية، وبالتالي، تعد المناقشة والضغط على المانحين من أجل إدماج الخصائص البيئية في تصميم وتنفيذ البنية التحتية أمرا مهما.

وتعد المباني التاريخية جوهر حماية التراث الثقافي الفلسطيني، ومن المهم حماية هذه المباني من خلال عمليات الترميم وإعادة

التأهيل. لذلك، من المهم أن يتم توجيه المصادر لحماية هذا التراث، مع القيام في الوقت نفسه بإدماج السمات البيئية الخضراء في عملية الترميم. وأن يتم استغلال هذه المباني بعد الانتهاء من ترميمها للاستخدام العام.

الإنشاءات الحكومية الخضراء

1. تحديث المواصفات الفنية الحكومية لمشاريع البناء من أجل إدماج العناصر الخضراء في بناء البنية التحتية الجديدة. وتعد وزارة الأشغال العامة والإسكان المسؤولة عن إعداد العطاءات الفنية للأشغال العامة في مجال البنية التحتية. وحاليا، لا يتم النظر في الاعتبارات البيئية للبنية التحتية في المواصفات الفنية. وينبغي أن يشتمل تحديث المواصفات على عنصرين: أحدهما يتعلق بالحد الأدنى من المواصفات الفنية البيئية للبنية التحتية، والتي ينبغي أن تكون إلزامية لكافة الأشغال المرتبطة بالبنية التحتية، وتشمل عدة قضايا مثل إدماج خطط الإدارة البيئية في وثائق العطاءات وتنفيذها ورصدها. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تطوير المشتريات الحكومية الخضراء للبنية التحتية، بحيث يمكن استغلالها كخيارات مفضلة للشراء، وتشمل هذه الخيارات خصائص التصميم التي تعمل على تقليل استخدام الطاقة والمياه وكذلك الانبعاثات. ويجب إجراء تقييم لتحليل الجدوى الاقتصادية لمختلف خصائص التصاميم الخضراء قبل البدء بإعداد العطاءات.
2. تشجيع بناء المباني والبنية التحتية الجديدة لتكون خضراء: وفقا للمعايير التي تم وضعها بشأن البنية التحتية والمباني الخضراء من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان، من المهم تأمين الموارد المالية لإدماج العناصر الخضراء في تصميم وتنفيذ البنية التحتية الجديدة، بالتالي من المقترح أن يكون هناك حاجة لموارد مالية إضافية عن تلك للبناء العادي.
3. بناء مركز نموذجي للمباني الإيكولوجية الخضراء يتبع لسلطة جودة البيئة. وتعتبر سلطة جودة البيئة الوكالة البيئية الرائدة في فلسطين، وعليها أن تقوم باستحداث نماذج استدامة في ممارساتها. ومن المهم أن تعمل سلطة جودة البيئة على إنشاء مبنى إيكولوجي أخضر ليصبح مركزا نموذجيا مستخدما من قبل سلطة جودة البيئة، ويمكن أن يتم استخدامه كتجربة عملية للمباني الإيكولوجية الخضراء. وتعد القيادة بالقدوة السبيل الوحيد للتحرك نحو استحداث نماذج مستدامة، لذلك. من المقترح أن تعمل سلطة جودة البيئة على تحديد موقع لغرض إنشاء هذا المركز، وتطوير تصميمه بطريقة تسمح باستخدامه كمبنى نموذجي إيكولوجي أخضر. وبحلول نهاية الخطة، من المقترح أن يتم الانتهاء من التصميم التفصيلي ووثائق العطاءات، بما في ذلك تأمين الموارد المالية للتنفيذ.

4.3.2 عنصر إدارة النفايات

وضع خطة رئيسية وشاملة لإدارة نفايات البناء والهدم

لا تتم إدارة النفايات الناتجة عن البناء والهدم بشكل مناسب في فلسطين، لذلك، من المهم وضع خطط رئيسية وشاملة لإدارتها، وتتضمن هذه الخطط خطة رئيسية وشاملة لقطاع غزة، وأخرى للضفة الغربية. وينبغي أن تعمل الخطة الرئيسية والشاملة على تحديد نظم لتجميع، ونقل، وتدوير والتخلص من النفايات، ويشمل ذلك أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف الفاعلة. وفي المرحلة الأولية من وضع الخطة الرئيسية والشاملة، يتم تحديد مواقع أولية للتخلص من النفايات، وهذه المواقع تخضع لتقييم الأثر البيئي قبل اتخاذ قرار بشأن الموقع النهائي. ولا تعمل الخطة الرئيسية والشاملة على تحديد خيارات ومسؤوليات الإدارة فقط، بل تعمل أيضا على رصد وإعداد التقارير بشأن تنفيذ الخطة الرئيسية والشاملة.

تعزيز استخراج الجزء العضوي المنزلي من النفايات البلدية

يعتبر استحداث استخراج الجزء العضوي مهما في ادخال الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع الإسكان. إذ تنتج الأسر كميات كبيرة من النفايات العضوية. إلا أن سلطات إدارة النفايات (الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة) لا تملك

حوافز كافية لاستحداث مثل هذه النظم بسبب ارتفاع تكاليفها التشغيلية. لذلك، تعتبر الحوافز المشجعة للبلديات ومجالس الخدمات المشتركة مهمة لدفع الهيئات المحلية للريادة في هذا المجال. ويمكن أن تكون الحوافز على شكل مكافآت مالية لهيئات الحكم المحلي، أو على شكل معونات لتحقيق استرداد التكاليف في المراحل التجريبية. وإذا تم تطوير هذه المشاريع بالشكل المناسب، ستكون لاحقا مؤهلة لبرنامج مكافحة التغير المناخي الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بالتخطيط لزيادة الطاقة الناتجة عن الغاز الحيوي لتصل إلى 21 ميجا واط بحلول نهاية الخطة.

4.3.3 عنصر البيئة التنظيمية

هناك حاجة لإجراء تطويرين رئيسيين على الإطار التنظيمي، يتعلق أحدهما بتحديث لوائح وأنظمة البناء والترخيص لإدماج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويتعلق الآخر بتحديث سياسة تقييم الأثر البيئي.

لوائح البناء والترخيص

لا تدمج لوائح البناء والترخيص الحالية الجوانب البيئية والاجتماعية الهامة التي ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا في عمليات البناء والتشييد. وينبغي تناول القضايا التالية في اللوائح المحدثة:

1. تحديد عناصر المباني الخضراء، وإلزامها لكافة المباني الجديدة.
2. استحداث خطة الإدارة البيئية كجانب إلزامي في كافة مشاريع البناء.
3. استحداث الصحة والسلامة المهنيتين في أعمال البناء كجانب إلزامي.
4. الحصول على الموافقات البيئية لمشاريع البناء ذات الصلة.
5. إدماج التأمين في مشاريع البناء، بما في ذلك تأمينات العمال اليوميين والأطراف الثالثة.
6. دمج الاعتبارات الإلزامية للتصميم الآمن، مع الأخذ بعين الاعتبار التكيف مع الأخطار الطبيعية والكوارث المناخية.
7. ايجاد آلية واضحة لإنفاذ القانون بما في ذلك الرقابة والتفتيش.
8. ايجاد نظام عقوبات مناسب لضمان التنفيذ.
9. ايجاد إدارة سليمة للنفايات الناتجة عن البناء والهدم في اللائحة الداخلية المحدثة، بما في ذلك دمج العقوبات الصارمة على الانتهاكات.

استحداث التقييم والموافقات البيئية في قطاع البناء

لا يخضع قطاع البناء حاليا إلى عمليات التقييم أو الموافقات البيئية، إلا إذا اقتضت إجراءات المانح بذلك، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ممارسات تؤثر سلبا على البيئة. ومن أجل معالجة هذا الضعف، تم اقتراح الأنشطة التالية:

1. إعداد معايير للبناء والتي ينبغي أن تخضع لتقييم الأثر البيئي لمشاريع البناء (حسب الحجم، نوع الاستخدام، الموقع، التأثير المحتمل على البنية الأساسية البلدية والوطنية، التأثير على الأحياء خلال مرحلة البناء، التشغيل والهدم، والتأثير على

النظم البيئية على سبيل المثال). وبالاستناد إلى المعايير التي تم وضعها ، يتم تحديد المشاريع التي ينبغي أن تخضع لتقييم الأثر البيئي الكامل، أو تقييم الأثر البيئي الأولي، أو تلك التي تتطلب موافقات بيئية.

2. تصنيف مشاريع البناء وتحديد تلك التي تحتاج إلى موافقة بيئية من سلطة جودة البيئة على أساس المعايير التي تم وضعها.

3. تحديث إجراءات تنفيذ سياسة تقييم الأثر البيئي للسماح باستحداث إجراءات تقييم الأثر البيئي في مشاريع البناء ذات الأثر الكبير، مثل تطوير المدن الجديدة، والطرق الرئيسية، والبنية التحتية الرئيسية.

4. استحداث خطط إدارة بيئية لمرحلة التصميم، ومرحلة البناء، ومرحلة التشغيل للبنية التحتية كأمر إلزامي لمشاريع البنية التحتية الكبيرة.

5. ضمان توضيح وتطوير إجراءات الرصد المناسبة المتعلقة بالجوانب البيئية للبناء، بما في ذلك الالتزام بخطط الإدارة البيئية، والفحص والتفتيش والإبلاغ بين مختلف المؤسسات المعنية.

من أجل ضمان تنفيذ الإطار التنظيمي الجديد، ينبغي تدريب موظفي سلطة جودة البيئة على كيفية تمحيص مشاريع البناء وتنفيذ الإجراءات الجديدة، بما في ذلك الظروف الملائمة التي يمكن توظيفها في مشاريع البناء لضمان الحماية البيئية، كما أن التدريب على الفحص والرصد المتعلقان بهذا الموضوع مطلوب أيضا.

استخدام التقييم البيئي الاستراتيجي في المخططات الهيكلية

في الوقت الراهن، لا تخضع المبادئ التوجيهية لتطوير المخططات الهيكلية إلى التقييم البيئي الاستراتيجي، وتشير سياسة تقييم الأثر البيئي على ضرورة إخضاع المخططات الهيكلية إلى التقييم البيئي الاستراتيجي، إلا أنه لم يتم إخضاع أي مخطط إلى هذا التقييم حتى الآن، وينبغي تحديث سياسة تقييم الأثر البيئي من أجل ضمان إخضاع كافة المخططات للتقييم البيئي الاستراتيجي. وينبغي أن يتم ذلك بالتوازي مع تحديث المبادئ التوجيهية لتطوير المخططات الهيكلية، إذ ينبغي تحديثها لضمان قيام الهيئات المحلية بإجراء تقييم بيئي استراتيجي لهذه الخطط قبل عرضها من اجل الاعتراضات.

وينبغي أن تقوم سلطة جودة البيئة بإنفاذ تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي للمخططات الهيكلية، وأن يقوم المجلس الأعلى للبناء والتنظيم بتقديم الدعم اللازم. ومن المهم تدريب موظفي سلطة جودة البيئة على كيفية مراجعة التقييم البيئي الاستراتيجي، وكيفية دعم وحدات الحكم المحلي خلال عملية التقييم البيئي الاستراتيجي للمخططات الهيكلية، بغية تسهيل تنفيذ هذا التدخل.

4.3.4 عنصر الطاقة

تم اقتراح التدخلات التالية فيما يتعلق بالطاقة في قطاع البناء والاسكان:

مراجعة التعليمات المرتبطة بالطاقة المتجددة

تم سن التعليمات المرتبطة بالطاقة المتجددة مؤخرا ، إلا أن هناك نقاش حول فعالية التحرك نحو الطاقة المتجددة. وتتضمن هذه المناقشات مسائل تتعلق برسوم التوصيل، وقدرة شبكة الكهرباء على إستيعاب تغيرات حمولات الطاقة المتجددة التي تغذي الشبكة، والإطار الزمني في السنة الواحدة والذي يتم خلاله السماح باحتساب الطاقة في نظام قياس الاستهلاك الصافي. وعليه، ستكون هناك حاجة لدراسة تقنية ومالية لتقييم الفعالية وتيسير المناقشات بين الشركاء خلال السنوات الخمس المقبلة.

استحداث الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة الكهروضوئية في المباني الحكومية

قامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية عبر وزارة المالية والتخطيط باستحداث صندوق عام للقيام بعملية تعزيز تحديث المباني الحكومية. وخلال السنوات الخمس القادمة، من المقترح أن يتم تحديث 30 مبنى على الأقل، بتكلفة إجمالية تصل إلى 1,5 مليون دولار أمريكي. ومن المقترح أيضا قيام العديد من المباني الحكومية (بالإضافة إلى المدارس التي تمت مناقشتها في إطار عملية تخضير المدارس) بإدماج الطاقة المتجددة في المدارس، والمستشفيات، والمزارع، ومرافق تقديم الرعاية الصحية. ومن المقترح أن يتم تزويد ما مجموعه 150 مبنى حكومي في السنة بالطاقة الكهروضوئية (بما في ذلك المدارس)، إذ يتوقع أن تصل الميزانية إلى 2,25 مليون دولار أمريكي.

تعزيز تحديث المباني ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد

تعتبر التعليمات القانونية التي تجبر مستهلكي الطاقة بشكل كثيف على الخضوع إلى تدقيق استهلاك الطاقة أمرا مهما للبدء في تعزيز التحديث. وينبغي أن تقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بإصدار تعليمات واضحة تجبر كل مستهلك للطاقة بشكل كبير على الخضوع إلى تدقيق استهلاك الطاقة وإدخال تعديلات لاحقة. وفي سبيل ذلك، ينبغي أن تحدد التعليمات معايير التصنيف لمستهلكي الطاقة بشكل كبير بحيث يكون التدقيق إلزاميا بالنسبة لهم. وبمجرد وضع المعايير، سيتم وضع قائمة بالمباني كثيفة الاستخدام للطاقة.

ووفقا لهذا القائمة، ستبدأ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بإجراء تدقيق استهلاك الطاقة لهذه المباني، وتملك سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية القدرة على إجراء 50 تدقيق في السنة (سواء للمباني الخاصة أو الحكومية)، إلا أن ذلك يستلزم إبقاء فرق التدقيق كموظفين رسميين في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.

وخلال فترة التخطيط، يتوقع أن تتوصل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية إلى اتفاقية مع 10 منشآت سنويا لتخضع إلى إجراء تدقيق استهلاك الطاقة (في انتظار إصدار التعليمات). ومن المقترح أن يتم إجراء تدقيق لخمسين منشأة خلال السنوات الخمس المقبلة. ومن المقترح أيضا أن تخضع 50% على الأقل من هذه المنشآت إلى إدخال تعديلات عليها خلال فترة التخطيط لتوفير الطاقة.

ولتسهيل مواصلة ودعم كفاءة استخدام الطاقة، وتدقيقات استهلاك الطاقة، والطاقة المتجددة، فإنه من المهم زيادة قدرة مختلف الشركاء والمعاهد والمدارس الكهربائية فيما يتعلق بهذه المسائل. ويعد هذا أمرا حاسما بالنسبة لمهندسي الصيانة في الصناعات ذات الاستهلاك العالي للطاقة. ومن المقترح أن يتم تدريب حوالي 100 شخص على مبادئ إجراء التدقيق الطاقي، واستحداث كفاءة استخدام الطاقة ومنشآت الطاقة المتجددة.

4.3.5 عنصر بناء القدرات والتوعية

أولا: برنامج التوعية والتدريب الخاص بالهيئات المحلية

يتضمن هذا البرنامج زيادة وعي البلديات بالمباني الخضراء، المباني ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، وكودات البناء الجديدة والحصول على الأموال من أجل المباني البلدية لغرض الاستخدام العام. وينبغي أن يشتمل على توعية مستوى الإدارة العليا في البلديات، وينبغي أن يرتبط ببرامج بناء القدرات للموظفين المسؤولين والمهندسين في البلديات حول الترخيص، والرقابة والتفتيش، والرصد، وإدارة النفايات الناتجة عن البناء والهدم، وخطط الإدارة البيئية، والإبلاغ عن القضايا البيئية المتعلقة بالعناصر الخضراء.

ثانيا: برنامج بناء قدرات لشركات التصميم والمهندسين

وضع وتنفيذ برنامج لبناء القدرات يتعلق بالبنية التحتية، ويستهدف شركات التصميم والمهندسين العاملين في المنظمات غير الحكومية، و هيئات الحكم المحلي، والقطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية:

أ. استهداف المهندسين العاملين، حيث تم التخطيط لتدريب 1000 من المهندسين العاملين، ومن المقترح أن يتم تدريب 20% من إجمالي شركات التصميم ضمن هذا البرنامج.

ب. استهداف الطلاب في كليات الهندسة، إذ ستكون هناك حاجة لتحديث المقررات الدراسية في كافة كليات الهندسة لتدمج خطط الإدارة البيئية، وعناصر البناء الأخضر، وإجراءات الترخيص المحدثة. ومن المقترح أن يتخرج حوالي 2000 مهندس من الجامعات خلال فترة هذه الخطة من المتوخى أن يكون قد تم تدريبهم على المقررات المحدثة.

ثالثا: تغيير سلوك المستهلكين- برنامج توعية الأسر

من المهم زيادة معرفة ووعي السكان من أجل خلق الطلب على المباني الخضراء، والتي تشمل الجوانب التالية:

أ. أهمية تحديث وصيانة المباني القائمة.

ب. الحصول على الأموال من أجل عناصر البناء الأخضر، وتعديل وتحديث وصيانة المباني القائمة.

ج. مزايا المباني الخضراء، وإمكانية الاقتصاد في تكلفتها.

د. استبدال المواد، ومن الأمثلة على ذلك: الإضاءة الفعالة والإضاءة النهارية، وأجهزة كهربائية أكثر فعالية، وأجهزة التدفئة والتبريد، ومواقد طهي محسنة.

ه. تحسين العزل: التصميم الملائم للإحتفاظ بالطاقة الشمسية Passive أو التصميم المنتج والمخزن للطاقة الشمسية Active للتدفئة والتبريد، وسوائل التبريد البديلة، واسترجاع تدوير الغازات المفلورة.

و. ترشيد استخدام المياه مع الحفاظ على النظافة.

ز. ترشيد استخدام الطاقة.

ح. مبادئ تدوير وإعادة استخدام النفايات.

وخلال السنوات الخمس القادمة، من المقترح أن يتم تنظيم 400 ورشة عمل موزعة على كافة المحافظات في فلسطين، و يشتمل برنامج التوعية على ما لا يقل عن خمس إعلانات تلفزيونية وخمسة إعلانات إذاعية سنويا. ومن المهم أن تشتمل كل ورشة عمل على تقييم وتقرير عن ما يلي:

1. عدد الأسر المستهدفة.
2. عدد الرسائل التي يتم توجيهها.
3. النسبة المئوية للأسر التي لديها معرفة بشأن جوانب المباني الخضراء.
4. النسبة المئوية للأسر التي لديها معرفة بشأن الخيارات والسلوك الجيد المتعلق باستخدام الطاقة.
5. النسبة المئوية للأسر التي لديها معرفة بشأن الخيارات والسلوك الجيد المتعلق باستخدام المياه والنظافة الصحية السليمة.
6. النسبة المئوية للأسر التي لديها معرفة بشأن الخيارات والسلوك الجيد المتعلق بإنتاج النفايات وإدارتها.

رابعا: برنامج توعية وتدريب شركات البناء

ينبغي أن تكون شركات البناء على علم بالتقنيات الخضراء، ومختلف المعايير المرتبطة بها، إلا أن ذلك وحده غير كاف. فينبغي تنظيم برنامج بناء القدرات لضمان قدرتهم على استحداث هذه الجوانب. ويتناول برامج بناء القدرات لشركات البناء كلا من الفنيين والمهندسين، ومن المقترح أن يتم تدريب 1,000 فني و100 مهندس. وتشمل مواضيع التدريب: إدارة النفايات، والجوانب البيئية للبناء، وطرق تطوير، وتنفيذ، الرصد والإبلاغ عن خطة الإدارة البيئية للبناء، وأعمال البناء المتعلقة بحفظ الطاقة والمياه، ومنشآت الطاقة المتجددة، والسلامة في مواقع البناء، ونظم المياه الرمادية.

4.3.6 عنصر إصدار الشهادات

تم بذل العديد من الجهود في مجال إصدار الشهادات، ولكن ما تم فعله غير كاف. وبالرغم من قيام نقابة المهندسين بوضع مجموعة كودات للمباني الخضراء، وكفاءة استخدام الطاقة في المباني، إلا أنه لم يتم اعتماد أي من هذه الكودات رسميا في فلسطين، والمطلوب هو إقرار مجموعة الكودات هذه أو تحديثها ورفع مستواها عن طريق مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية من أجل السماح بإجراء عملية إصدار الشهادات. بالإضافة إلى ذلك، من المهم ضمان وجود شركات قادرة على منح الشهادات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن المقترح أن يتم إنشاء ما لا يقل عن أربعة شركات لإصدار الشهادات المتعلقة بالمباني الخضراء، وكفاءة استخدام الطاقة، ومعيار ISO14001 (الإدارة البيئية)، وتتوخى الخطة تصديق 30 مبنى على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة.

4.4 الميزانية التقديرية

يبلغ التقدير الأولي لميزانية تنفيذ مقترحات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع البناء والإسكان حوالي 12,75 مليون دولار أمريكي، موزعة على النحو التالي: 71% للهدف التشغيلي الأول، 11% للهدف التشغيلي الثاني، و18% للهدف التشغيلي الثالث.

4.5 مصفوفة تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع البناء والإسكان

الهدف التشغيلي 1: النتيجة 1: تطوير سياسة تعزيز المباني الخضراء

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1. تحديث لوائح البناء وإصدار التراخيص أ. تحديد عناصر المباني الخضراء، وإلزامها لكافة المباني الجديدة. ب. استحداث خطة الإدارة البيئة كجانب إلزامي في كافة مشاريع البناء. ج. استحداث الصحة والسلامة المهنيه في أعمال البناء كجانب إلزامي. د. الحصول على الموافقات البيئية لمشاريع البناء ذات الصلة (أنظر للمشروع 4 أدناه). ه. إدماج التأمين في مشاريع البناء، بما في ذلك تأمينات العمال اليوميين والأطراف الثالثة. و. دمج الاعتبارات الإلزامية للتصميم الآمن، مع الأخذ بعين الاعتبار التكيف مع الأخطار الطبيعية و الكوارث المناخية. ز. دمج آلية واضحة لإنفاذ القانون بما في ذلك الفحص والتفتيش. ح. دمج نظام عقوبات مناسب لضمان التنفيذ. ط. دمج إدارة سليمة للنفايات الناتجة عن البناء والهدم في اللائحة الداخلية المحدثة، بما في ذلك دمج العقوبات الصارمة على الانتهاكات.	وزارة الحكم المحلي	سلطة جودة البيئة، وزارة العمل، وزارة الأشغال عامة والإسكان، نقابة المهندسين، وحدات الحكم المحلي.	1. صياغة لائحة جديدة ودمج كافة الجوانب التي تحتاج إلى تحديث. 2. الموافقة على اللائحة الجديدة. 3. عدد العناصر التي تم دمجها. 4. أن تمثل القضايا البيئية جزءا من عملية الترخيص.	200,000

2. **وضع خطة رئيسية وشاملة لإدارة النفايات الناتجة عن البناء والهدم.** ملاحظة: تدمج الخطة الرئيسية والشاملة خيارات التخلص، إعادة التدوير، التجميع، والنقل، وتشمل أيضا مواقع ومسؤوليات الأطراف الفاعلة في الإدارة.	وزارة الحكم المحلي/ سلطة جودة البيئة.	سلطة جودة البيئة، نقابة المهندسين، وزارة الأشغال العامة والإسكان، اتحاد المقاولين، وحدات الحكم المحلي.	1. وضع خطة رئيسية وشاملة أولية لقطاع غزة بحلول عام 2018. 2. وضع خطة رئيسية وشاملة أولية للضفة الغربية بحلول عام 2018. 3. إدارة 25% النفايات الناتجة عن البناء والهدم وفقا لتوصيات الخطة الرئيسية والشاملة بحلول عام 2022. 4. إجراء تقييم أثر بيئي لمواقع التخلص من النفايات الناتجة عن البناء والهدم، ويتم الانتهاء من تحديد المواقع بحلول عام 2021. 5. تحديث الخطط الرئيسية والشاملة الأولية إلى خطط رئيسية وشاملة معتمدة رسميا بحلول عام 2022. 6. عدد الانتهاكات التي قامت البلديات ذات التصنيف (ألف وباء) بالإبلاغ عنها، والمتعلقة بإدارة النفايات الناتجة عن البناء والهدم. (لا يوجد خط أساس للمؤشر، بالتالي فإن الإبلاغ سيبدأ برصد الاستهلاك والإنتاج المستدامين فقط) وعليه، لا يمكن تحديد مؤشر الهدف في هذا الوقت.	150,000
3. **الاستفادة من التقييم البيئي الاستراتيجي في الخطط المادية.** أ. تحديث إجراءات الخطة المادية لإدماج الموافقات البيئية للبناء والتنظيم والخطط المادية على أساس التقييم البيئي الاستراتيجي. ب. فرض تنفيذ وتطبيق سياسة تقييم الأثر البيئي، وعنصر التقييم البيئي الاستراتيجي على الخطط المادية.	سلطة جودة البيئة.	وزارة الحكم المحلي، الهيئات المحلية، مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتنمية، مجلس التخطيط الأعلى.	1. قيام إجراءات تطوير الخطة المادية بدمج التقييم البيئي الاستراتيجي. 2. خضوع 35% من الخطط الجديدة التي تم وضعها إلى التقييم البيئي الاستراتيجي. 3. النسبة المئوية من الخطط المعتمدة التي تم تنقيحها لإدماج توصيات التقييم البيئي الاستراتيجي.	100,000

4. **استحداث التقييم البيئي والموافقات في قطاع البناء:** أ. إعداد معايير للبناء والتي ينبغي أن تخضع لتقييم الأثر البيئي لمشاريع البناء (حسب الحجم، نوع الاستخدام، الموقع، التأثير المحتمل على البنية الأساسية البلدية والوطنية، الاستخدام أثناء العمليات، والتأثير على النظم البيئية على سبيل المثال). ب. تحديد مشاريع البناء التي تحتاج إلى موافقات بيئية– لا تستلزم بالضرورة تقييم الأثر البيئي. ت. تحديث إجراءات تنفيذ سياسة تقييم الأثر البيئي. ث. ضمان توضيح وتطوير إجراءات الرصد المناسبة، بما في ذلك الفحص والتفتيش والإبلاغ بين مختلف المؤسسات المعنية.	سلطة جودة البيئة.	وزارة الجكم المحلي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، صندوق تطوير وإقراض البلديات، الهيئات المحلية.	1. خضوع 100% من مشاريع البناء إلى التقييم البيئي. 2. مساحة مواقع البناء (بالمتر المربع) الخاضعةللتقييم البيئي. 3. عدد مشاريع البناء التي حصلت على موافقات بيئية.	60,000
5. **تعزيز سياسات الثلاث (3Rs) (سياسة التقليل، إعادة الاستخدام، التدوير):** استحداث حوافز لتعزيز استخراج الجزء العضوي من نفايات البلدية عن طريق الهضم اللاهوائي أو تحويل النفايات إلى دبال (كمبوست).	سلطة جودة البيئة.	وزارة الحكم المحلي، البلديات، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة المالية والتخطيط، المنظمات غير الحكومية.	1. وضع السياسة والموافقة عليها. 2. اعداد الميزانية المخصصة لتنفيذ السياسة. 3. عدد المشاريع التي تم الشروع بها نتيجة السياسة. 4. الكمية المستخرجة من خلال هذه المبادرات.	150,000
6. **مراجعة التعليمات المرتبطة بقانون الطاقة المتجددة.**	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.	سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية، منظمات القطاع الخاص العاملة في مجال الطاقة المتجددة، اتحاد صناعات الطاقة المتجددة الفلسطيني، مقدمي خدمات الكهرباء.	1. إجراء تقييم. 2. النقاش مع الشركاء حول نتائج التقييم والخطوات المستقبلية المحددة.	20,000

7. **وضع معايير خضراء أو وضع العلامات البيئية للمباني.**	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية- سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.	سلطة جودة البيئة، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، نقابة المهندسين، وزارة الأشغال العامة والإسكان.	إدماج البناء الأخضر، وفورات الطاقة، ISO14001 ، والعلامات البيئية كجزء من المعايير الفلسطينية للمباني.	100,000
8. **الضغط على الجهات المانحة لإدماج العناصر الخضراء في المشاريع التي يقوموا بدعمها:** أ. ضمان إدماج العناصر الخضراء في إعمار وإعادة إعمار قطاع غزة، وفي البنية التحتية الجديدة التي يتم دعمها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ب. تخصيص ميزانية لإعادة تأهيل المباني التاريخية القائمة، واستغلالها للمنفعة العامة، بحيث تدمج العناصر الخضراء.	مكتب رئيس الوزراء.	وزارة المالية والتخطيط، المنظمات غير الحكومية، وزارة السياحة والآثار، سلطة جودة البيئة، جهات التنفيذ.	1. عدد المانحين الراغبين في إدماج العناصر الخضراء في مشاريع البنية التحتية الخاصة بهم. 2. النسبة المئوية من تكاليف البنية التحتية التي يقوم المانحون بدعمها، والتي تم إدراجها في عملية تخضير العناصر. 3. عدد المباني القائمة التي تدمج العناصر الخضراء. 4. عدد المباني التاريخية التي تم ترميمها بطريقة تدمج العناصر الخضراء فيها.	25,000

الهدف 1 - النتيجة 2: القيادة بالاقتداء - تشجيع الاستثمارات الخضراء في المباني الحكومية

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1. بناء مبنى إيكولوجي أخضر لسلطة جودة البيئة.	سلطة جودة البيئة	وزارة الأشغال العامة والإسكان، سلطة الأراضي، وزارة المالية والتخطيط، مكتب رئيس الوزراء.	1. تحديد الأراضي ونقل ملكيتها للاستخدام الحكومي لصالح سلطة جودة البيئة، بمساحة تتراوح بين 3 إلى 5 دونمات. 2. الانتهاء من دراسة التصميم التفصيلي. 3. وثائق العطاءات جاهزة. 4. تأمين التمويل الإجمالي الذي يبلغ 3.7 مليون.	3,7 مليون للبناء، ويتطلب التصميم مبلغ 400,000 بحلول عام 2022
2. استحداث النظام الكهروضوئي في المباني الحكومية.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	الهيئات المحلية، سلطة جودة البيئة، وزارة الصحة، الوزارات المختلفة، مجلس الوزراء، وزارة التربية والتعليم العالي، صندوق تطوير وإقراض البلديات، وزارة المالية والتخطيط.	1. زيادة بنسبة 150 مبنى سنويا في عدد المدارس والمباني الحكومية التي تملك نظام كهروضوئي على أسطح المباني. 2. يبلغ متوسط الطاقة المتجددة الناتجة عن كل مبنى 10 كيلو واط.	2,250,000
3. استحداث عملية التخضير للمدارس الحكومية أ. بناء المدارس الخضراء. ب. استحداث النظام الكهروضوئي في أسطح المدارس القائمة. ت. استحداث سخانات المياه الشمسية (مع نظم إعادة توزيع المياه) في المدارس. ث. استحداث تدوير المياه الرمادية. ج. استحداث تدوير/ أعادة استخدام الورق.	وزارة التربية والتعليم العالي	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، الهيئات المحلية، سلطة جودة البيئة.	1. عدد المدارس الجديدة الخضراء (ما لا يقل عن مدرسة واحدة في السنة). 2. زيادة في عدد المدارس التي تم تزويدها بسخانات المياه الشمسية (زيادة بنسبة 200 مدرسة).	3,000,000 (وتشمل تكاليف تخضير المدارس الجديدة، استحداث مواد التخضير في المدارس القائمة فقط)

4. **استحداث كفاءة استخدام الطاقة في المباني الحكومية** أ. إجراء تدقيق للمباني الحكومية. ب. تنفيذ توصيات التدقيق.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.	كافة الوكالات الحكومية التي تملك مبانيها، سلطة جودة البيئة، وزارة المالية والتخطيط.	1. تم تدقيق 100% من المباني الحكومية. 2. إجراء التعديل والتحديث لثلاثين مبنى حكومي.	1,500,000
5. **تحديث المواصفات الفنية الحكومية المتعلقة بالبناء.** هناك مشاريع لإدماج العناصر الخضراء في إنشاء البنية التحتية الجديدة.	وزارة الأشغال العامة والإسكان.	سلطة جودة البيئة، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، صندوق تطوير وإقراض البلديات، وزارة المالية والتخطيط، وزارة التربية والتعليم العالي، نقابة المهندسين.	1. دليل محدث لمشتريات البنية التحتية. 2. 25% على الأقل من مشاريع البناء الجديدة التي تم شراؤها باستخدام المواصفات التي تدمج العناصر الخضراء.	100,000 من أجل تحديث المواصفات الفنية.
6. **تشجيع بناء المباني الجديدة الخضراء.**	وزارة المالية والتخطيط.	وزارة الأشغال العامة والإسكان، سلطة جودة البيئة، وزارة الحكم المحلي، صندوق تطوير وإقراض البلديات، الوكالات الحكومية التي تخطط لإنشاء مباني جديدة.	تشييد 25% من المباني الحكومية الجديدة الخضراء.	1,000,000 (فرق الكلفة بين البناء العادي والبناء الأخضر).

الهدف التشغيلي 2: النتيجة 3: التعديل والتحديث وصيانة المباني القائمة ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة

النتائج/ التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1. تحديد المنشآت ذات الاستهلاك العالي للطاقة.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.	الغرفة التجارية، اتحاد الصناعات الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، وزارة الاقتصاد الوطني.	1. وضع معايير للتحديد خلال 2017. 2. وضع قائمة بالمنشآت ذات الاستهلاك العالي للطاقة بحلول نهاية عام 2017.	10,000
2. إجراء تدقيق إلزامي لاستهلاك الطاقة لمباني القطاع الصناعي والتجاري ذات الاستهلاك العالي للطاقة.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعة الفلسطينية.	الغرفة التجارية، اتحاد الصناعات الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، المنشآت المختارة، وزارة الاقتصاد الوطني.	1. إجراء تدقيق لعشرة منشآت سنويا (المجموع: 50).	250,000
3. تحديد المنشآت ذات الأولوية لتخضع للتعديل والتحديث.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.	الغرفة التجارية، اتحاد الصناعات الفلسطينية، سلطة جودة البيئة.	1. وضع معايير لتحديد المنشآت ذات الأولوية. 2. تحديد قائمة بالمنشآت ذات الأولوية.	5,000
4. القيام بدراسة جدوى للمنشآت المختارة لإظهار كفاءة الإجراءات.	اتحاد الصناعات الفلسطينية، الغرفة التجارية.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، المنشآت المختارة.	1. خضوع عشرون منشأة لدراسة الجدوى.	150,000
5. تحديد أدوات التمويل المحتملة، وتنفيذ التعديل والتحديث.	اتحاد الصناعات الفلسطينية/ الغرفة التجارية.	بنك فلسطين، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، المنشآت المختارة، وزارة المالية والتخطيط، اتحاد الصناعات الفلسطينية، الغرفة التجارية.	1. قيام عشرة منشآت بتحديد مصادر التمويل. 2. قيام عشرة منشآت بإجراء التعديل والتحديث. 3. توفير 25% من الطاقة. 4. تأمين 50% من إجمالي التمويل لأغراض التعديل والتحديث.	تعتمد على نتائج الجدوى- تقدر بمبلغ 1,000,000

الهدف التشغيلي 3: النتيجة 4: زيادة الوعي بشأن المباني الخضراء وأساليب الحياة المستدامة في استخدام المباني

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1. زيادة وعي الأسر بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين: أ. أهمية التعديل والتحديث وصيانة المباني القائمة. ب. الحصول على الأموال من أجل عناصر البناء الخضراء، التعديل والتحديث وصيانة المباني القائمة. ت. مزايا المباني الخضراء، وإمكانية الاقتصاد في تكلفتها. استبدال المواد، ومن الأمثلة على ذلك: الإضاءة الفعالة والإضاءة النهارية، أجهزة كهربائية أكثر فعالية، أجهزة التدفئة والتبريد، ومواقد طهي محسنة. تحسين العزل: التصميم الملائم للإحتفاظ بالطاقة الشمسية Passive أو التصميم المنتج والمخزن للطاقة الشمسية Active ث. للتدفئة والتبريد، سوائل التبريد البديلة، استرجاع وتدوير الغازات المفلورة. ج. ترشيد استخدام المياه مع الحفاظ على النظافة. ح. ترشيد استخدام الطاقة. خ. مبادئ تقليل، تدوير وإعادة استخدام النفايات.	سلطة جودة البيئة.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، سلطة المياه الفلسطينية، المنظمات غير الحكومية، مزودي المياه، مزودي الطاقة، البلديات، مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات، وزارة التربية والتعليم العالي، المجلس الأعلى للإعلام.	1. تنظيم 400 ورشة عمل في خمس سنوات، موزعة على نحو 25 ورشة عمل في كل محافظة. 2. خمسة إعلانات تلفزيونية سنويا. 3. خمسة رسائل أو إعلانات إذاعية سنويا. 4. تقييم وتقارير ورش العمل عن ما يلي: • عدد الأسر المستهدفة. • عدد الرسائل التي يتم توجيهها. • النسبة المئوية للأسر التي تعلم بشأن جوانب المباني الخضراء. • النسبة المئوية للأسر التي تعلم بشأن الخيارات والسلوك الجيد المتعلق باستخدام الطاقة. • النسبة المئوية للأسر التي تعلم بشأن الخيارات والسلوك الجيد المتعلق باستخدام المياه والنظافة الصحية السليمة. • النسبة المئوية للأسر التي تعلم بشأن الخيارات والسلوك الجيد المتعلق بإنتاج النفايات وإدارتها.	300,000

2. زيادة وعي شركات البناء بشأن عناصر المباني الخضراء والمعايير المرتبطة بها (خضراء، الطاقة، البيئي... إلخ).	اتحاد المقاولين.	البلديات، نقابة المهندسين، شركات التصميم الهندسي، سلطة جودة البيئة، الجامعات، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.	1. الوصول إلى 25% من الشركات. 2. 25% من شركات البناء تعلم بشأن الجوانب المتعلقة بالمباني الخضراء. 3. قيام 10% من شركات البناء بتطبيق وتنفيذ الجوانب المتعلقة بالمباني الخضراء.	25,000
3. زيادة وعي البلديات بالمباني الخضراء، ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، مدونات البناء الجديدة والحصول على تمويل من أجل مباني البلدية لغرض الاستخدام العام.	وزارة الحكم المحلي.	وحدات الحكم المحلي، سلطة جودة البيئة، صندوق تطوير وإقراض البلديات، نقابات المهندسين، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، الجامعات.	1. الوصول إلى 100% من البلديات. 2. استهداف 25% من المجالس القروية. 3. النسبة المئوية للبلديات التي تعلم بشأن الجوانب المتعلقة بالمباني الخضراء. 4. النسبة المئوية من وحدات الحكم المحلي التي تعلم بشأن التغيرات في القوانين وإجراءات الترخيص. 5. النسبة المئوية من البلديات التي تقوم برصد ومراقبة تنفيذ الجوانب الخضراء التي تم استحداثها حديثا في عملية البحث والتفتيش. 6. عدد البلديات المشاركة في المؤتمر السنوي لنقابة المهندسين.	50,000

الهدف التشغيلي 3: النتيجة 5: قدرة الشركاء على إدماج مبادئ الاستهلاك المستدامة في البناء

النتائج/التدخلات	الجهة المسؤولة	الشركاء	مؤشرات الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022	الميزانية التقديرية (بالدولار الأمريكي)
1. **وضع وتنفيذ برنامج لبناء القدرات، يستهدف شركات التصميم والمهندسين العاملين في المنظمات غير الحكومية، وحدات الحكم المحلي، القطاع الخاص، والوكالات الحكومية المعنية بالبنية التحتية:** أ. يستهدف العنصر الأول المهندسين العاملين. ب. يستهدف العنصر الثاني الطلاب في كليات الهندسة. ت. يستهدف العنصر الثالث تحديث المقررات الدراسية لكلية الهندسة.	نقابة المهندسين	الجامعات، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، وزارة الأشغال العامة والإسكان، سلطة جودة البيئة، البلديات، دائرة الهندسة في مختلف الوكالات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، وزارة التربية والتعليم العالي.	1. تدريب 1000 من المهندسين العاملين. 2. عدد الدورات التي تم تنظيمها. 3. تدريب 100 من شركات التصميم (20% من إجمالي شركات التصميم). 4. قيام كافة كليات الهندسة بتعديل المقرر الدراسي من أجل إدماج عناصر البنية التحتية والمباني الخضراء. 5. قيام كافة كليات الهندسة بإدماج خطة الإدارة البيئية للبناء والبناء في مساقاتها. 6. تدريب 2000 من خريجي كلية الهندسة على الموضوع من خلال المقرر الدراسي الذي تم تحديثه.	500,000 للتدريب، و100,000 لتحديث المقرر الدراسي، المجموع، 600,000
2. **وضع وتنفيذ برنامج لبناء القدرات، يستهدف موظفي سلطة جودة البيئة.** من مواضيعها: الطاقة المتجددة، البناء والتشييد، اللوائح والتعليمات المحدثة، لاسيما المتعلقة بالتقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الأثر البيئي.	سلطة جودة البيئة.	المنظمات غير الحكومية، نقابة المهندسين.	تدريب 25 متدرب سنويا (يمكن تدريب بعض الموظفين على مواضيع مختلفة من خلال دورات تدريبية مختلفة).	100,000

3. **وضع وتنفيذ برنامج لبناء القدرات، يستهدف شركات البناء، ويتعلق بالمباني الخضراء** أ. برنامج للفنيين. ب. برنامج للمهندسين. ملاحظة: سيشمل البرنامج المواضيع التالية: إدارة النفايات، الجوانب البيئية المتعلقة بالبناء، طرق تطوير، تنفيذ، رصد والإبلاغ عن خطة الإدارة البيئية المتعلقة بالبناء والتشييد، جوانب البناء المتعلقة بحفظ الطاقة والمياه، منشآت الطاقة المتجددة، سلامة مواقع البناء، نظم المياه الرمادية.	اتحاد المقاولين.	شركات البناء، الجامعات، وزارة الأشغال العامة والإسكان، سلطة جودة البيئة، وزارة العمل، المنظمات غير الحكومية، نقابة المهندسين.	1. تدريب 100 مهندس. 2. تدريب 1,000 فني.	600,000
4. **وضع وتنفيذ برنامج لبناء القدرات، يستهدف البلديات ويعنى بشأن المباني الخضراء، ويشمل المواضيع التالية:** الترخيص، الرقابة والتفتيش، الرصد، إدارة النفايات الناتجة عن عمليات البناء والهدم، خطة الإدارة البيئية، والإبلاغ.	صندوق إقراض وتطوير البلديات.	نقابات المهندسين، وزارة الحكم المحلي، الجامعات، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، سلطة جودة البيئة.	تدريب شخص واحد على الأقل من كل بلدية.	200,000
5. **التدريب التمهيدي للشركاء المعنيين بشأن مبادئ إجراء تدقيق استهلاك الطاقة، كفاءة استخدام الطاقة ومنشآت الطاقة المتجددة.**	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.	سلطة جودة البيئة، الغرف التجارية، اتحاد الصناعات الفلسطينية، الجامعات، البلديات، صندوق تطوير وإقراض البلديات، شركات القطاع الخاص الفاعلة في مجال الطاقة، نقابة المهندسين، شركات الكهرباء، فنيي الكهرباء.	1. تدريب 100 شخص. 2. اعتماد 40 شخصا على الأقل.	100,000

6. وضع وتنفيذ برنامج لبناء القدرات فيما يتعلق بإصدار الشهادات البيئية/ الخضراء/ كفاءة استخدام الطاقة.	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.	شركات القطاع الخاص الفاعلة في مجال إصدار الشهادات، الجامعات، المنظمات غير الحكومية، سلطة جودة البيئة، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، نقابة المهندسين.	1. إمكانية وقدرة عشرة مؤسسات على إصدار الشهادات. 2. إصدار الشهادات لثلاثين مبنى وفقا للمعايير الفلسطينية المعتمدة من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية. 3. حصول عشرة مباني على الشهادات الدولية.	100,000
7. تنظيم دورات تدريبية للمدربين بشأن المباني الخضراء.	نقابة المهندسين.	سلطة جودة البيئة، الجامعات، اتحاد المقاولين، البلديات، وزارة الأشغال العامة والإسكان.	1. تدريب 30 مدرب. 2. عدد الدورات التي تم تنظيمها.	200,000

5. الفصل الخامس

رصد وتقييم خطة العمل الوطنية للإستهلاك والإنتاج المستدامين

تم استحداث العديد من المؤشرات في خطة العمل الوطنية كأداة لرصد وتقييم التقدم المحرز ومدى تحقيق الأهداف والغايات المختلفة. ويعرض هذا الفصل رصد المؤشرات المختلفة. وبالاستفادة من مؤشرات الرصد المعروضة أدناه، ستقوم سلطة جودة البيئة بإعداد تقرير عن التقدم المحرز في خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين على أساس سنوي. كما ستقوم بتلخيص التقدم المحرز على مستوى التدخلات، وكذلك أي تغيرات على مؤشرات الإنجازات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات العامة قد تستغرق أكثر من سنة ليتم تحديثها، على اعتبار أنه يتم قياس هذه المؤشرات بتواتر أقل من الأسس السنوية. وسيتم إعداد تقرير سنوي حول الإنجازات بحلول منتصف العام المقبل، وسيقوم الشركاء الرئيسيون بالاطلاع عليه، ويوصى بالتباحث مع الشركاء المعنيين لتحديد متطلبات تحديث أو تغيير تدخلات أو مؤشرات الخطة حسب الحاجة بعد الانتهاء من الاطلاع على التقرير.

وبحلول نهاية عام 2021، ينبغي أن تقوم سلطة جودة البيئة بإجراء تقييم لمدى نجاح خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك الدروس المستفادة، والبدء بعملية الإعداد والتحضير للمرحلة التالية من التخطيط لخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وخلال هذه العملية، من المهم أن يتم تحديد المجالات المستقبلية ذات الأولوية ليتم التركيز عليها وإجراء تحليل نقاط القوة والضعف والفرص و التحديات من أجل تحديد التدخلات، والسياسات، والاستراتيجيات المحتملة.

5.1 رصد المؤشرات العامة

من الجدير بالذكر عدم وجود عمليات مسح تهتم بقياس مدى وعي الأسر، والأفراد، والمزارعين أو المنشآت بالقضايا البيئية ومن ضمنها الاستهلاك المستدام، وبالتالي لا يمكن قياس أي من مؤشرات الاستهلاك المستدام في هذا الوقت. وينبغي اتخاذ قرار فيما إذا كان إجراء مسح المعرفة والسلوك والاتجاهات حول هذا الموضوع يعتبر كأولوية، وإذا ما تم اتخاذ هذا القرار، فينبغي أن يغطي المسح مختلف جوانب القضايا البيئية في كافة القطاعات- ولا ينبغي أن يقتصر على الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاعات التي تم التركيز عليها في هذه الاستراتيجية، أي قطاعات الإسكان والبناء، والسياحة، والزراعة، إذ يتعين النظر في الجوانب البيئية المهمة الأخرى كتغير المناخ، والتصحر، والتلوث، والتنوع الحيوي على سبيل المثال لا الحصر.

5.1.1 رصد المؤشرات العامة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع السياحي

وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لا يمكن قياس العديد من المؤشرات المطلوبة في هذه المرحلة، إلا أنه تم اقتراح إدماج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالسياحة المستدامة (قيد الإعداد ضمن أهداف التنمية المستدامة) بصفتها المؤشرات العامة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع السياحي. بمقتضى هدف التنمية المستدامة رقم 12: فإن المؤشرات الوطنية التكميلية تشمل مؤشر رقم 12.5 الذي لم يتم وضعه بعد، ويتناول هذا المؤشر السياسات حول السياحة المستدامة. وإذا تم وضع هذا المؤشر وقياسه ضمن الإطار الزمني لخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، فإن سلطة جودة البيئة ستبدأ بالاستفادة منه لتقديم التقارير حول السياحة المستدامة. وتماشيا مع وضع مؤشرات وطنية تكميلية لأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على السياحة المستدامة، فمن المهم أن تقوم سلطة جودة البيئة بالتباحث مع الشركاء المعنيين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة السياحة والآثار) أثناء وضع هذه المؤشرات لتحديد إمكانية إدماج الجوانب التالية:

1. مساهمة السياحة البديلة في الناتج المحلي الإجمالي للسياحة، أو مساهمة السياحة المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي للسياحة.

2. زيادة الناتج المحلي الإجمالي من المنتجات المحلية الداعمة للسياحة.
3. عدد فرص العمل التي تم إيجادها نتيجة السياحة البديلة أو السياحة المستدامة.
4. انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لكل قيمة مضافة للقطاع السياحي.
5. استخدام المياه لكل قيمة مضافة للقطاع السياحي.

قامت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع السياحي بتحديد النشاط الأول المتمثل في تحديد قائمة بمواقع السياحة البيئية. وعلى أساس هذا التحديد، يقترح أن يقوم مدراء هذه المواقع بتقديم البيانات إلى وزارة السياحة والآثار، بحيث تشتمل على المعلومات التالية:

1. عدد الزائرين لكل موقع.
2. عدد الأشخاص العاملين في كل موقع.
3. عدد المواطنين المحليين المستفيدين من الموقع من خلال بيع منتجاتهم و/أو تقديم خدماتهم في هذه المواقع.
4. حصة ونسبة استخدام الطاقة المتجددة (نعم، لا) والكمية الناتجة.
5. استخدام المياه التي يتم تجميعها (نعم، لا)، وحجم وحدة جمع المياه.
6. الاستخدام الإجمالي للكهرباء (مع وبدون الطاقة المتجددة).
7. الاستخدام الإجمالي للمياه (مع إدراج /استبعاد الموارد البديلة مثل مياه الصرف الصحي المعالجة، وحدات جمع المياه، تحلية المياه... إلخ).
8. إدارة النفايات، عدد وحجم حاويات النفايات التي يتم تفريغها يوميا.
9. إدارة النفايات، فصل النفايات لأغراض التدوير في الموقع.
10. عدد الأشخاص المستهدفين في الحملات المتعلقة بالموقع.

وبناء على ما ذكر أعلاه، يمكن تقديم تقرير عن المؤشرات التالية:

1. زيادة عدد الزائرين لمواقع السياحة البيئية.
2. عدد فرص العمل التي نشأت في مجال السياحة البيئية.
3. زيادة عدد الوجهات السياحية لمواقع السياحة البيئية.
4. استخدام الطاقة لكل زائر.
5. استخدام المياه لكل زائر.
6. النفايات الناتجة لكل زائر.
7. حصة الطاقة المتجددة.
8. حصة مصادر المياه البديلة.

9. النسبة المئوية للمواقع التي تقوم بفرز وتصنيف النفايات لأغراض التدوير.
10. العدد الإجمالي من الأشخاص المستهدفين في تسويق هذه المواقع.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الحصول على المعلومات التالية من السجلات الإدارية:

1. عدد المبادرات التي تشجع السياحة البيئية (يتم الحصول عليها من السجلات الإدارية الخاصة بوزارة السياحة والآثار وسلطة جودة البيئة) مع وصف موجز لكل منها.
2. حجم المنطقة المخصصة للسياحة البيئية (يتم الحصول عليها من المخطط الوطني لحماية الموارد الطبيعية والمعالم التاريخية- بعد إدماج طبقة خاصة للسياحة البيئية).

ستقوم سلطة جودة البيئة ووزارة السياحة والآثار مجتمعتين بإعداد نموذج للمعلومات التي سيتم جمعها من مواقع السياحة البيئية، وستقوم وزارة السياحة والآثار بإدارة جمع المعلومات من مواقع السياحة البيئية، وستتولى وزارة السياحة والآثار وسلطة جودة البيئة تحليل النتائج، التي سيتم على أساسها الإبلاغ عن مؤشرات الإنجاز. وستقوم وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع سلطة جودة البيئة بتوفير التغذية الراجعة حول الأداء البيئي لمواقع السياحة البيئية.

5.1.2 رصد المؤشرات العامة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع البناء والإسكان

على الرغم من أهمية المؤشرات التالية، إلا أنها غير متوفرة حاليا. ويتم الإبلاغ عن هذه المؤشرات في حال قيام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتوفيرها، وعلى أساس سنوي، ستقوم سلطة جودة البيئة بالتحقق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول توفر هذه المؤشرات:

استخدام الطاقة الشمسية في القطاعات الأخرى: تجدر الإشارة إلى عدم توافر بيانات حاليا حول حصة الطاقة الشمسية في الصناعة، أو التجارة أو الخدمات العامة. إلا أن هذا الحال قد يتغير بالنظر إلى أنه سيتم الإبلاغ عن الحصة الوطنية للطاقة المتجددة كجزء من أهداف التنمية المستدامة.

النسبة المئوية للمنشآت التي تستخدم الطاقة المتجددة: تجدر الإشارة إلى أن المسح الاقتصادي البيئي الحالي لا يتضمن أسئلة تتعلق بالطاقة المتجددة. وتمت التوصية بإدماج اسئلة حول استخدام الطاقة المتجددة في المنشآت كجزء من المسح الاقتصادي البيئي، بحيث سيقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بدراسة ذلك. وفي حال تم إدماجها في المسح الاقتصادي البيئي، سيتم إتاحة المؤشر التالي: النسبة المئوية للمنشآت (التي يزيد عدد موظفيها عن 20 موظف) التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة.

إن المؤشرات التالية متاحة، ويمكن الحصول عليها في نهاية فترة خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل قياس مدى نجاح الخطة:

1. حصة الطاقة الشمسية في قطاع الإسكان كنسبة - حسب ميزان الطاقة- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
2. عدد حوادث الصحة والسلامة المهنية بين عمال البناء (عدد الحوادث/ 1000 عامل)- حسب السجلات الإدارية لوزارة العمل.

3. النسبة المئوية لنفايات البناء والهدم التي تمت إدارتها بشكل سليم. تقوم التدخلات والفعاليات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع البناء والإسكان بإدماج وضع خطط رئيسية وشاملة. ومن المقترح أن يكون المقصود بالإدارة السليمة لهذه النفايات هو الإدارة وفقا للخطط التي سيتم وضعها. وعليه سيتم قياس المؤشر فقط في نهاية خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وستتم إدارة نفايات البناء والهدم تحت إشراف البلديات، وعليه، يمكن للبلديات الحصول على هذه المعلومات.

4. النسبة المئوية للمشتريات العامة للبنية التحتية الخضراء (من حيث القيمة، العدد، والأمتار المربعة). على الرغم من عدم توافر هذا المؤشر حاليا، تتضمن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين تدخلات متعلقة بتطوير مواصفات مشتريات البنية التحتية التي تدمج الجوانب البيئية. سيتم تصنيف كافة مشتريات البنية التحتية التي سيتم القيام بها على أساس المواصفات الفنية التي تشمل هذه المبادئ التوجيهية/ التدابير على أنها «خضراء». ووفقا لهذا التعريف، يمكن الحصول على النسبة المئوية للمشتريات العامة التي تتم وفقا لهذه المواصفات من السجلات الإدارية لوزارة الأشغال العامة والإسكان، وكجزء من المؤشرات الوطنية التكميلية لهدف التنمية المستدامة 12، فإنه لم يتم حتى الآن وضع وتطوير المؤشر 12.6 المتعلق بعمليات المشتريات العامة المستدامة. ويسهم وضع هذا المؤشر كجزء من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في دعم القياس الكمي للمشتريات المستدامة. وعلى الرغم من أن شكل هذا المؤشر غير واضح بعد، إلا أنه يمكن تقييمه في مراحل لاحقة بسبب احتمالية استخدامه لقياس تقدم الاستهلاك والإنتاج المستدامين فيما يتعلق بالقيادة بالقدوة لمشتريات البنية التحتية.

5. النسبة المئوية لمؤسسات البناء التي تمارس عمليات التدوير/ تقليل أو إعادة استعمال النفايات الخاصة بها- ويمكن الحصول عليها من اتحاد المقاولين، حيث يتم الطلب من اتحاد المقاولين بتوفير هذه المعلومة من خلال أعضائها على أساس سنوي، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يشمل القطاع الرسمي فقط.

6. عدد المباني المعتمدة في مجال كفاءة استخدام الطاقة- مصدر البيانات: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.

7. عدد المباني الخضراء: البيانات الإدارية لنقابة المهندسين.

8. عدد المدارس الخضراء: البيانات الإدارية لوزارة التربية والتعليم.

9. حصة الطاقة المتجددة في المؤسسات التعليمية (المصدر: البيانات الإدارية لوزارة التربية والتعليم).

10. النسبة المئوية للمباني المملوكة للقطاع العام، ذات الكفاءة في استخدام الطاقة- البيانات الإدارية لسلطة الطاقة. (قد تتوفر المعلومة على شكل رقم بدلا من نسبة مئوية). ويتم الإبلاغ على أساس توفر المعلومات.

11. كمية (النسبة المئوية) للنفايات البلدية العضوية التي تم تحويلها الى كمبوست. البيانات الإدارية لمجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات على مستوى المحافظات.

12. النسبة المئوية للمخططات الهيكلية التي خضعت للتقييم البيئي الاستراتيجي (البيانات الإدارية لوزارة الحكم المحلي وسلطة جودة البيئة).

وحتى يتم جمع المعلومات المتعلقة بالمؤشرات أعلاه، ستقوم سلطة جودة البيئة بالتواصل مع الشركاء الذين يملكون مصدر للمعلومات وطلب المعلومات منهم. وسيلزم عقد اجتماعات مع الشركاء المعنيين من أجل تنسيق الحصول على المعلومات ذات الصلة. ويجب تنسيق كافة المعلومات التي يتم الحصول عليها من مجالس الخدمات المشتركة والبلديات مع وزارة الحكم المحلي.

5.1.3 رصد المؤشرات العامة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع الزراعة والاستهلاك والإنتاج الغذائي

تجدر الإشارة إلى أن العديد من المؤشرات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع الزراعة غير متوفرة حاليا في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما أنها غير متوفرة كسجلات إدارية لدى الشركاء المعنيين. وبالتالي، تعد الحاجة إلى تصميم، وتطوير وتنفيذ مسح بيئي زراعي أمر مهم. وقدرت خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ميزانية أولية مقدارها 600,000 دولار أمريكي لهذا المسح، إلا أنه لا يمكن ضبط الميزانية إلا بعد الانتهاء من تصميم المسح، وكذلك تجربته واختباره.

يغطي المسح البيئي الزراعي المواضيع التالية:

1. حصة الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي.
2. نسبة الأراضي التي تمت زراعتها دون إضافة مواد كيميائية.
3. استخدام المياه لكل محصول تم إنتاجه.
4. استخدام المغذيات لكل محصول تم إنتاجه.
5. استخدام مبيدات الآفات لكل محصول تم إنتاجه.
6. نسبة المياه المستخدمة من مصادر المياه البديلة في القطاع الزراعي.
7. نسبة المزارعين الذين يتلقون خدمات إرشادية حول الممارسات الزراعية المستدامة.
8. مؤشر أهداف التنمية المستدامة المتعلق بكفاءة استخدام النيتروجين في الأنظمة الغذائية.
9. مؤشر أهداف التنمية المستدامة المتعلق بفجوة عائد المحاصيل (العائد الفعلي كنسبة مئوية من العائد الذي يمكن تحقيقه).
10. مؤشر هدف التنمية المستدامة الذي سيتم تطويره، والمتعلق بإنتاجية المياه للمحاصيل (أطنان من المنتجات المحصودة لكل وحدة من مياه الري).
11. فجوة عائد الثروة الحيوانية (العائد الفعلي كنسبة مئوية من العائد الذي يمكن تحقيقه).
12. كفاءة استخدام الفوسفور في الأنظمة الغذائية الذي سيتم تطويره.
13. (الوصول إلى مرافق التجفيف، والتخزين، والتجهيز)- سيتم تطوير ذلك.
14. مؤشر فجوة الوصول إلى مياه الري- سيتم تطوير ذلك لاحقا.
15. المزارعون الذين يملكون تأمينا ملائما على المحاصيل على الصعيد الوطني (%)- سيتم تطوير ذلك لاحقا.
16. الخسائر الغذائية في سلسلة القيمة بعد عملية الحصاد/ مؤشر هدف التنمية المستدامة: المؤشر العالمي للخسائر الغذائية (أو أي مؤشر آخر سيتم وضعه لمتابعة نسبة الغذاء الذي يتم خسارته أو هدره في سلسلة القيمة بعد عملية الحصاد).
17. النسبة المئوية للحيازات التي تستخدم ممارسات جيدة لإدارة النفايات:
    أ. الإدارة السليمة لروث الحيوانات.
    ب. الإدارة السليمة للعلب الفارغة للمبيدات والمواد الكيميائية الزراعية.
    ج. الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الخطيرة التي يتم إنتاجها.
18. النسبة المئوية للحيازات التي تستخدم ممارسات جيدة وآمنة في التعامل مع المواد الكيميائية.

19. كميات النفايات الخطرة التي يتم إنتاجها.

إن المؤشرات المتعلقة بالجوانب الصحية للتغذية بخلاف الهدر وخيارات التغذية غير متوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتتوفر بعض البيانات لدى وزارة الصحة، أو سيتم توفيرها كجزء من تطوير أهداف مؤشرات التنمية المستدامة. وقامت وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بإجراء أول دراسة شاملة لعدة قطاعات حول التغذية في عام 2013. واشتملت أهداف التنمية المستدامة على مؤشرات وطنية تكميلية، وحال توفر هذه المؤشرات، سيتم الاستفادة من المعلومات للإبلاغ عن استهلاك الغذاء. وفيما يلي مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الوطنية التكميلية ذات الصلة:

1. نسبة السكان الذين يعانون من نقص في: الحديد، الزنك، اليود، فيتامين ألف، حمض الفوليك، فيتامين ب12 وفيتامين د.
2. نسبة السكان الذين يعانون من الوزن الزائد والبدانة، بما في ذلك الأطفال دون سن الخامسة.
3. نسبة الأشخاص (الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فأعلى) الذين يستهلكون أقل من خمسة حصص (400 غم) من الفواكه والخضراوات يوميا.
4. متوسط استهلاك السكان للملح (كلوريد الصوديوم) يوميا بالغرامات للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فأكثر.
5. التغير النسبي لاستهلاك الفرد للحوم (الحمراء) بالمقارنة مع خط الأساس 2015.

يتم جمع البيانات التالية عن طريق عمليات المسح والتعداد القائمة، والتي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

1. نسبة المزارع المختلطة، ونسبة المزارع الحيوانية المختلطة.
2. نسبة المساحات المروية التي تستخدم الري بالتنقيط.
3. حصة السوق من الأغذية المنتجة محليا.
4. عدد الحيازات الزراعية الحيوانية التي لا يمكنها الحصول على الطاقة.
5. عدد التعاونيات الزراعية.
6. نسبة الحيازات الزراعية التي تتلقى خدمات إرشادية.
7. نسبة السكان الذين يعانون من مشاكل غذائية وتحديدا الهدر.
8. زيادة الأراضي المروية، الحجم الإجمالي للأراضي المروية الجديدة.

يمكن الحصول على المؤشرات التالية من خلال البيانات الإدارية لمختلف أصحاب الشركاء:

1. نسبة الحيازات الزراعية التي تملك شهادات (الأرض/ أو عدد الحيازات)- السجلات الإدارية لوزارة الزراعة.
2. النسبة المئوية للصناعات التحويلية الغذائية التي تملك شهادات جودة مثل ISO14001 أو ممارسات التصنيع الجيدة- السجلات الإدارية لاتحاد الصناعات الفلسطينية.
3. مؤشرات إدارة النفايات في القطاع الزراعي: تتوفر البيانات بشكل جزئي في وزارة الزراعة وسلطة جودة البيئة، وستصبح المعلومات متوافرة بشكل أكبر مع تنفيذ خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة النفايات الزراعية.

أ. بالنسبة للنفايات البيطرية: النسبة المئوية التي يتم معالجتها وفقا للوائح النفايات الطبية الداخلية- سيتم الحصول على البيانات من وزارة الزراعة، ووفقا للوائح الداخلية المتعلقة بالنفايات الطبية، يتعين على المراكز البيطرية تسجيل

عملية إدارة النفايات الخاصة بها.

ب. بالنسبة لنفايات المواد الكيميائية: النفايات التي سيتم تجميعها وإدارتها كنسبة من النفايات المنتجة. بالرغم من عدم وجود تقدير للكمية الناتجة بعد، إلا أن وزارة الزراعة تقوم بتتبع وتعقب كافة النفايات الخطرة التي يتم تجميعها وتخزينها. وتملك سلطة جودة البيئة سجلات حول كافة النفايات الخطرة التي تم نقلها إلى المرافق المخصصة في إسرائيل وفقا لاتفاقية بازل. وسيتم توفر معلومات حول تقدير الكميات الناتجة مع وضع وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة النفايات الزراعية الخطرة.

وحتى يتم جمع المؤشرات العامة المتعلقة بخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، ستقوم سلطة جودة البيئة بالحصول على البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما أنها ستقوم بمتابعة أي مؤشرات جديدة ذات صلة يتم نشرها من القوائم المذكورة أعلاه، خصوصا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وستقوم سلطة جودة البيئة بعقد اجتماع سنوي مع وزارة الصحة من أجل الحصول على المعلومات المتوفرة والمتعلقة بالتغذية والجوانب الصحية التي تمت مناقشتها أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم سلطة جودة البيئة بعقد اجتماعات نصف سنوية مع وزارة الزراعة لضمان توفر المعلومات المرتبطة بالقطاع الزراعي. ومن المهم قيام سلطة جودة البيئة بالتعاون مع وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمواصلة تطوير وتحديد المسح البيئي الزراعي وتأمين التمويل لتنفيذها وتطبيقها كل 4-5 سنوات.

5.2 رصد المؤشرات على مستوى التدخلات

يتم تعيين شريك مسؤول عند القيام بأي تدخل، بحيث يكون مسؤول عن الإبلاغ عن انجازات التدخل من خلال توثيق المؤشرات ذات الصلة. وستقوم سلطة جودة البيئة بعقد اجتماع مرتين في السنة مع الشريك المسؤول لتحديد التقدم المحرز على مستوى التدخل.

المرفق 1 - قائمة الشركاء الذين تم التشاور معهم

المنظمات الحكومية وشبه الحكومية المشاركة في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

المنظمة	الاسم
وزارة الزراعة	عدنان نصار
وزارة الزراعة	أحلام عودة
وزارة الزراعة	عمار صالحات
وزارة الزراعة	إيمان دغنش
وزارة الزراعة	فتحي البطة
وزارة الزراعة	هنادي الشوبكي
وزارة الزراعة	حسن الأشقر
وزارة الزراعة	حازم ياسين
وزارة الزراعة	إبراهيم مشاعة
وزارة الزراعة	ابتسام أبو الهيجا
وزارة الزراعة	عماد غنمة
وزارة الزراعة	عصام نوفل
وزارة الزراعة	ليلى زياد عيد
وزارة الزراعة	محمود برهم
وزارة الزراعة	محمود فطافطة
وزارة الزراعة	محمود صبارنة
وزارة الزراعة	مرام صوالحة
وزارة الزراعة	مصطفى بركات
وزارة الزراعة	نادية الأشهب
وزارة الزراعة	نهاد العملة
وزارة الزراعة	رائد علاري

المنظمة	الاسم
وزارة الأشغال العامة والإسكان	مصطفى سفاريني
وزارة السياحة والآثار	عوني محمد شهوان
وزارة السياحة والآثار	حسن اشتيه
وزارة السياحة والآثار	جهاد مصطفى
وزارة السياحة والآثار	محمد جرادات
وزارة السياحة والآثار	صايل الديك
سلطة المياه الفلسطينية	علي رمضان
سلطة المياه الفلسطينية	كمال محمد عيسى
سلطة المياه الفلسطينية	يوسف عوايص
سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	أسماء ياسين
سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	أيمن إسماعيل
سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	فلاح الدميري
سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	نضال أبو الرب
وزارة التربية والتعليم العالي	فخري صفدي
وزارة التربية والتعليم العالي	مأمون جابر
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	أديب القميري
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	أحمد غانم
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	أحمد عمارة
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	بلال أبو الرب
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	هناء حنون
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	كرم قباجة

وزارة الزراعة	رنا كرمي
وزارة الزراعة	رزق غياضة
وزارة الزراعة	ثائر رابي
وزارة الزراعة	ظافر الهمشري
وزارة شؤون المرأة	يوسف عودة
وزارة الثقافة	محمود ضراغمة
وزارة المالية	فداء مشعل
وزارة الصحة	لينا بحر
وزارة العمل	لينا أبو شهاب
وزارة الحكم المحلي	سليمان أبو مفرح
وزارة الاقتصاد الوطني	هشام خفش
وزارة الاقتصاد الوطني	عيسى صافي
وزارة الاقتصاد الوطني	خضر ضراغمة
وزارة الاقتصاد الوطني	محمد سمارة
وزارة الاقتصاد الوطني	صابر العملة
وزارة الاقتصاد الوطني	زياد فضل
وزارة الاقتصاد الوطني	شفاء أبو سعادة

مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	ساهر برغوثي
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	شيرين حمادة
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	وعد الشويكي
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	آمنة النتشة
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	أيسر طعمة
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	إيناس الرفاعي
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	مهيرة قندح
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محمود صوف
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محمد شاهين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	مصطفى خواجا
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	رانيا أبو غبوش
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	ربى القبج
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	صفية إبراهيم
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	شادية أبو الزين
صندوق تطوير وإقراض البلديات	حازم قواسمة
مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	قيس سمارة

الجامعات المشاركة في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين

المنظمة	الاسم
جامعة بيت لحم	محمود حسين نجاجرة
جامعة بيت لحم	مازن قمصية
جامعة بيرزيت	عفيف عقل
جامعة بيرزيت	باهر ادكيدك
جامعة بيرزيت	راشد ساعد
أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا	أيمن حاج داوود
جامعة بوليتكنك فلسطين	أيمن سلطان

منظمات الحكم المحلي المشاركة في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

المنظمة	الاسم
بلدية البيرة	عطا الله التميمي
مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة- محافظة الخليل	عبد الحي عرفة
المجلس المشترك الأعلى لإدارة النفايات الصلبة لمحافظتي الخليل وبيت لحم	أحمد سكر
مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة- محافظة جنين	فؤاد بلعاوي
مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة- محافظة جنين	محمد السعدي
مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة- محافظة رام الله والبيرة	حسين أبو عون
مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة- محافظة رام الله والبيرة	سعيد خضيري
بلدية نابلس	تمام خضيري

منظمات القطاع الخاص المشاركة في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

المنظمة	الاسم
بنك فلسطين	حاتم مصطفى
بنك فلسطين	شاكر وجيه الصفدي
موظف مستقل	علاء شعت
موظف مستقل	سعيد جلالة
موظف مستقل/ خبير زراعي	قاسم عبده
اتحاد الصناعات الفلسطينية	فؤاد أقرع
شراكات	خالد حردان
اتحاد صناعة الحجر والرخام	مالك جابر

وسائل الإعلام المشاركة في خطة العمل الوطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين

المنظمة	الاسم
تلفزيون فلسطين	أحمد مناصرة
تلفزيون فلسطين	حنين جبارين

المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المحلي، الاتحادات والتعاونيات المشاركة في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

المنظمة	الاسم
بوادي	سليمان الكرشان
مركز حفظ التراث الثقافي	حسن التيتي
مركز حفظ التراث الثقافي	ماجد شواهنة

مركز حفظ التراث الثقافي	تمارا هودلي
مركز البيئة الفلسطيني	أحلام محمود
مركز البيئة الفلسطيني	غدير قواريق
مركز البيئة الفلسطيني	رانيا جولاني
مركز البيئة الفلسطيني	سهير أحمد
مركز البيئة الفلسطيني	وجدان الشريف
مركز البيئة الفلسطيني	وسام الديسي
المجتمعات العالمية	عبد الحكيم جوهري
مركز أبحاث الأراضي	وليد حجازي
المجلس الفلسطيني الأعلى للبناء الأخضر	آلاء فليفل
لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية	أشرف طه
لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية	مقبل أبو جيش
المجلس الفلسطيني للإسكان	عمر الخفش
المجلس الفلسطيني للإسكان	زهير علي
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	رشا الديسي
رواق	ميشيل سلامة
رواق	شذى صافي
جمعية تنمية المرأة الريفية	دلال حسين
معهد الأبحاث التطبيقية في القدس- أريج	جين هلال
مركز التعليم البيئي	جون صليبا
شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية	عبير البطمة
اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	رندة عبد ربه
اتحاد لجان العمل الزراعي	فادي موسى
مركز التطوير المائي والبيئي	محمود دريعات
«AQA»	حسام الحج محمد
نقابة المهندسين	ليندا أمين الخطيب
اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية	نزيه مرداوي
اتحاد التعاونيات الزراعية الفلسطينية	محمد عمر

منظمات الأمم المتحدة المشاركة في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

المنظمة	الاسم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	حسام طبيل
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	يونس صبيح
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	لوك رويتر
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	هنريك جاكوبسين

سلطة جودة البيئة- قائمة بالأسماء المشاركة في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

عدالة الأتيرة/ رئيس سلطة جودة البيئة	
عبد العزيز ريان	جميل مطور
عدنان جودة	كهرمانة جرار
أحمد أبو ظاهر	لين سنجق
علاء كنعان	مأمون عورتاني
أماني أبو بكر	مراد المدني
أمين أبو شيخة	نضال كاتبة
أمجد إبراهيم	نضال أبو سيفين
أنور معلا	رائد أبو بكر
أيمن أبو ظاهر	سعيد أبو طربوش
بهجت جبارين	سائدة شعيبات
بشائر عطاونة	سامر قاسم
داليا عملة	شيراز سعادة
دعاء دريدي	شيرين زيدان
هادية أبو ريا	طالب حميد
حنان هيجاوي	ثابت يوسف
هاشم صلاح	ذكرى مصطفى
إبراهيم عبسه	ياسر أبو شنب
عماد البابا	زغلول سمحان
عصام قاسم	عيسى موسى
ريم مصلح/ مستشارة سلطة جودة البيئة في مجال خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين	

قائمة بأسماء المشاركين في حفل اطلاق خطة العمل الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين

المنظمة	الاسم
شركة أبو شرار لإعادة التدوير	أحمد أبو شرار
أفانين	علاء الدين فضل
شركة الاتكال	فداء يمك
شركة الاتكال	إنعام يمك
شركة الاتكال	سميرة يمك
مجلس النباه	ذياب مشاعلة
فريق الاستغوار	ورود شرباتي
الكيلاني للترجمة	عبد الرحمن الكيلاني
شركة النبالي والفارس	خالد الفارس
فضائية القدس التعليمية	فراس محمد
فضائية القدس التعليمية	قتيبة حمدان
جامعة القدس	أحمد خطاب
جامعة القدس	أريج الشريف
جامعة القدس	فاتن شكارنة
جامعة القدس	رائد معالي
المنظمة الأمريكية في الشرق الأدنى لمساعدة اللاجئين	أمل بلان
سلطة جودة البيئة	عبد المنعم شهاب
جامعة النجاح الوطنية	محمد دقة
جمعية المهندسين الزراعيين	أميمة شلطف
شركة بجورة	أحمد أبو الرب
شركة بجورة	رند بدران

المنظمة	الاسم
الغرفة التجارية	محمود حمادنة
لجنة مقاومة الجدار في نعلين	عبدالله أبو رحمة
لجنة مقاومة الجدار في نعلين	عبدالله حمدان
لجنة مقاومة الجدار في نعلين	محمد عميرة
جمعية دورا التعاونية	محمود دودين
جمعية دورا التعاونية	صديقة كينبو
جمعية ذنابة التعاونية	باسم بركات
جمعية ذنابة التعاونية	طالب أبو هاني
جمعية كفر لاقف التعاونية	دلال عساف
ايكوتك لإعادة التدوير	أنطون حلاق
التعليم للجميع	عرين ضافر
نقابة المهندسين- مركز القدس	مجدي الصالح
الناشطون البيئيون	جليل جرار
الوسائط البيئية	علاء حنتش
الوسائط البيئية	رانيا جبر
المنظمة الأمريكية في الشرق الأدنى لمساعدة اللاجئين	ميرال نبيل
سلطة جودة البيئة	عبد العزيز ريان
سلطة جودة البيئة	عدنان جودة
سلطة جودة البيئة	علاء كنعان
سلطة جودة البيئة	أماني أبو بكر
سلطة جودة البيئة	أمين أبو شيخة

بنك فلسطين	شاكر الصفدي
بلدية بيتونيا	إبراهيم وهدان
جامعة بيرزيت	أحمد أبو هنية
جامعة بيرزيت	حليمة أبو هيذا
جامعة بيرزيت	مروان غانم
مركز البيئة الفلسطيني	سهير أحمد
مركز البيئة الفلسطيني	وجدان الشريف
المركز الدولي لخدمات إدارة المياه «سيواس»	هبة أبو الفيلات
الغرفة التجارية والصناعية- محافظة رام الله والبيرة	رزق أحمد
سلطة جودة البيئة	هديل اخميس
سلطة جودة البيئة	هادية أبو ريا
سلطة جودة البيئة	حليمة غنام
سلطة جودة البيئة	هناء قديح
سلطة جودة البيئة	حنان حجاوي
سلطة جودة البيئة	حنان هيجاوي
سلطة جودة البيئة	حنين الأخرس
سلطة جودة البيئة	حسين مجاهد
سلطة جودة البيئة	إبراهيم عبسه
سلطة جودة البيئة	إبراهيم القوقا
سلطة جودة البيئة	افتتاح عموس
سلطة جودة البيئة	عماد البابا

سلطة جودة البيئة	أمجد إبراهيم
سلطة جودة البيئة	أيمن أبو ظاهر
سلطة جودة البيئة	بهجت جبارين
سلطة جودة البيئة	بشير زاهر
سلطة جودة البيئة	بشائر عطاونة
سلطة جودة البيئة	داليا عملة
سلطة جودة البيئة	دعاء عبدالله
المركز الدولي لخدمات إدارة المياه «سيواس»	ليليان فولات
المجلس المشترك الأعلى لإدارة النفايات الصلبة-أريحا والوادي المتصدع	عبد الجابر أبو حلاوة
سلطة جودة البيئة	شيرين زيدان
سلطة جودة البيئة	طالب حميد
سلطة جودة البيئة	ثابت يوسف
سلطة جودة البيئة	ذكرى مصطفى
سلطة جودة البيئة	وصال رسلان
سلطة جودة البيئة	ياسر أبو شنب
سلطة جودة البيئة	زغلول سمحان
الاتحاد الأوروبي	جو أنسيلمو
موظف مستقل	سامية الوزير
موظف مستقل/ خبير زراعي	قاسم عبده
موظف مستقل/ خبير زراعي	سعد داغر
شركة جنرال للاستشارات	علي صافي

سلطة جودة البيئة	إيمان عامودي
سلطة جودة البيئة	عصام قاسم
سلطة جودة البيئة	عيسى موسى
سلطة جودة البيئة	جميل مطور
سلطة جودة البيئة	كهرمانة جرار
سلطة جودة البيئة	خالد سالم
سلطة جودة البيئة	لما جراد
سلطة جودة البيئة	لميس الهلالي
المجلس المشترك الأعلى لإدارة النفايات الصلبة- محافظة رام الله والبيرة	سعيد خضيري
المجلس المشترك الأعلى لإدارة النفايات الصلبة- محافظتي بيت لحم والخليل	ياسر دويك
سلطة جودة البيئة	مراد المدني
سلطة جودة البيئة	مصطفى الرغوثي
سلطة جودة البيئة	نعمة كنعان
سلطة جودة البيئة	نضال أبو سيفين
سلطة جودة البيئة	نهى بركات
سلطة جودة البيئة	علا حمدان
سلطة جودة البيئة	أسامة نزال
سلطة جودة البيئة	رائد أبو بكر
سلطة جودة البيئة	رانيا البرغوثي
سلطة جودة البيئة	ربى عرمان

ديوان الموظفين العام	خلود حنون
المجتمعات العالمية	عبد الحكيم جوهري
الحياة الخضراء	مها عبد الرحمن
شركة هواش للحجارة	عنان هواش
شركة هواش للحجارة	بلال شلهوب
شركة هواش للحجارة	يوسف حجازي
جامعة الخليل	محمد المصري
جامعة الخليل	محمد مناصرة
المجلس المشترك الأعلى لإدارة النفايات الصلبة- محافظتي بيت لحم والخليل	أحمد سكر
المجلس المشترك الأعلى لإدارة النفايات الصلبة- محافظتي بيت لحم والخليل	ماجد الصريع
سلطة جودة البيئة	مي رحال
شركة آي أس أس	جاد حسين
شركة آي أس أس	ياسمين فيمي
سلطة جودة البيئة	مها يغمور
وزارة الزراعة	ثائر أبو عادي
وزارة الزراعة	ثائر رابي
شركة ميديا آي تيك سيلوشنز	عبدالله ملحم
وزارة التربية والتعليم العالي	أمجد حميدات
وزارة التربية والتعليم العالي	باسم عريقات
وزارة التربية والتعليم العالي	بسمة سعادة

سلطة جودة البيئة	سائد أبو طربوش
سلطة جودة البيئة	سائدة شعيبات
سلطة جودة البيئة	سيرين قنب
سلطة جودة البيئة	شريف البطة
وزارة الصحة	محمود عثمان
وزارة العمل	لينا أبو شهاب
وزارة الحكم المحلي	نجلة وشاح
وزارة النقل والمواصلات	إيمان طه
وزارة النقل والمواصلات	ناصر أبو شلبك
وزارة النقل والمواصلات	ظافر جبر
وزارة الاقتصاد الوطني	ميساء جابر
وزارة الاقتصاد الوطني	ولاء ريان
وزارة الزراعة	عدنان نصار
وزارة الزراعة	أحلام عودة
وزارة الزراعة	أحمد الفارس
وزارة الزراعة	ضحى عابدين
وزارة الزراعة	فرح صوافطة
وزارة الزراعة	هناء حججي
وزارة الزراعة	هنادي الشوبكي
وزارة الزراعة	ابتسام أبو الهيجا
وزارة الزراعة	عماد غنمة
وزارة الزراعة	عماد الطويل
جامعة فلسطين التقنية خضوري	باسل النتشة

وزارة التربية والتعليم العالي	ضمين شومان
وزارة التربية والتعليم العالي	معمر شتيوي
وزارة التربية والتعليم العالي	روان عقل
مسار إبراهيم	زياد زهيدي
وزارة العمل	إلهام نصور
وزارة الحكم المحلي	إسماعيل صالح
وزارة التربية والتعليم العالي	رويضة شاكر
وزارة التربية والتعليم العالي	صهيب زهران
وزارة التربية والتعليم العالي	ياسر أبو بكر
وزارة التربية والتعليم العالي	عبد الكريم زين الدين
وزارة الأشغال العامة والإسكان	محمد حمارشة
وزارة الأشغال العامة والإسكان	مصطفى سفاريني
وزارة السياحة والآثار	أحمد دعاس
وزارة السياحة والآثار	أحمد نعيرات
وزارة السياحة والآثار	عوني محمد شوامرة
وزارة السياحة والآثار	نداء العايش
بلدية نابلس	رانيا طه
بلدية نابلس	رازي يعيش
شركة المشروبات الوطنية	علاء عيساوي
وزارة الزراعة	إيمان ياسر
تلفزيون فلسطين	هديل شوامرة
وزارة الزراعة	ليلى زياد
جمعية الحياة البرية في فلسطين	عماد الأطرش

المجلس الفلسطيني الأعلى للبناء الأخضر	آلاء فليفل
وزارة الزراعة	معمر صالحات
وزارة الزراعة	منادي الشويكي
وزارة الزراعة	صفاء بسيس
المجلس المشترك الأعلى لإدارة النفايات الصلبة- محافظة رام الله والبيرة	علا العابودي
جامعة بوليتكنك فلسطين	علا الصاع
المجلس الفلسطيني للإسكان	عمر الخفش
الإغاثة الزراعية الفلسطينية	مقبل أبو جيش
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محمود صوف
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	صفية إبراهيم
شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية	تقى نزال
جامعة بوليتكنك فلسطين	أمامة مصري
اتحاد الصناعات الفلسطينية	عودة شحادة
الرعاية الصحية الأولية	زهير علي
جامعة بوليتكنك فلسطين	ناريمان زهدان
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	منار نزال
جامعة بوليتكنك فلسطين	تسنيم أشهب
مشتل	إيمان عميرة

أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا	أيمن حاج داوود
مجلس الوزراء الفلسطيني	بدر أبو زهرة
الجمارك الفلسطينية	لطفي أبو ناصر
وزارة الزراعة	سماح جودة
سلطة جودة البيئة	ريم مصلح/ مستشارة سلطة جودة البيئة في مجال خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين
جامعة بوليتكنك فلسطين	محمد نواجا
جامعة بوليتكنك فلسطين	نعيمة عواوي
جامعة بوليتكنك فلسطين	نادية عفيفان
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	عفاف ياسين
اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية	نمر عطاونة
سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	فلاح دميري
جامعة بوليتكنك فلسطين	رغدة مناصرة
جامعة بوليتكنك فلسطين	رهام ماجد
جامعة بوليتكنك فلسطين	ساجدة مجاهد
جامعة بوليتكنك فلسطين	شفاء عبد النبي
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	سمحان سمحان
جامعة بوليتكنك فلسطين	تسنيم سلايمة
جامعة بوليتكنك فلسطين	وئام أبو شيخة

الشرطة	مدحت قلالوة
الشرطة	سلطان أنور
هيئة التوجيه السياسي والوطني	أماني عبدو
هيئة التوجيه السياسي والوطني	بسام الأقطش
هيئة التوجيه السياسي والوطني	هبة أبو يمين
جامعة بوليتكنك فلسطين	أحمد باسم خضور
جامعة بوليتكنك فلسطين	علاء كمال
جامعة بوليتكنك فلسطين	أمجد حجاجرة
جامعة بوليتكنك فلسطين	أنور أبو حلاوة
جامعة بوليتكنك فلسطين	عرين عامر ناصر الدين
جامعة بوليتكنك فلسطين	هيا جعبري
جامعة بوليتكنك فلسطين	حنين الشوخي
جامعة بوليتكنك فلسطين	هبة سليمية
جامعة بوليتكنك فلسطين	جود صلاح
جامعة بوليتكنك فلسطين	ماري دعيق
جامعة بوليتكنك فلسطين	مي عناتي
سلطة المياه الفلسطينية	كمال محمد عيسى
شركة راكتك	عمر مناصرة
عمار الأرض- فلسطين	سندس سليمان
عمار الأرض- فلسطين	سميراء القاضي
رواق	رناد شقيرات
شركة رويال	عماد الرجوب

ديوان الرئاسة	عبدالله النجار
ديوان الرئاسة	باسمة طه
ديوان الرئاسة	غادة الصيفي
مؤسسة المواصفات الفلسطينية	عبد اللطيف الشيخ
مؤسسة المواصفات الفلسطينية	حيدر حجة
مؤسسة المواصفات الفلسطينية	هناء حنون
مؤسسة المواصفات الفلسطينية	رائد الحلو
مؤسسة المواصفات الفلسطينية	رانيا عبوشي
مؤسسة المواصفات الفلسطينية	شيرين حمادة
شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية	عبير البطمة
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	أسماء زغلول
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	بلال تحسين
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	براء جوابرة
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	بسمة بشناق
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	إباء برهوش
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	إستبرق نعيرات
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	ميس نمورة
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	محمد ملحم
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	محمد شحاتيت
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	نواف أبو حلب
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	روان رشدي
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	سندس بشارات

شركة رويال	نائل سعادة
شركة رويال	سامر خماش
مركز التطوير المائي والبيئي	عبد الكريم شريتح
مركز التطوير المائي والبيئي	محمود دريعات
مركز التطوير المائي والبيئي	نور سمرة
مركز التطوير المائي والبيئي	وعد عودة
الرؤية العالمية	علي عبده
صحاري- فلسطين	جميل أكاسي
مركز سيراج	سهير غانم
جمعية أعطونا الطفولة	دعاء أبو عقل
ديوان المراقبة المالية والإدارية	شحادة علاونة
جمعية عباد الشمس	هبة أبو ليلى
جمعية عباد الشمس	هيا أبو ليلى
مركز التعليم البيئي	سيمون عوض

جامعة فلسطين التقنية- خضوري	كاظم بوزيه
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	محمد أحمد
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	محمد العارضة
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	وفاء مسعد
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	عاصم حداد
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	زينب أبو عمر
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	زهراء زيود
سنابل الريف التعاونية- أريحا	زينب حسن
المتحف الفلسطيني	محمد حسين نجاجرة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	فوزي عبده
اتحاد صناعة الحجر والرخام	لبابة حاتم عابدين
اتحاد صناعة الحجر والرخام	حاتم يمك
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	لوك رويتر
المتحف الفلسطيني	رناد جيريس

توفر خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في فلسطين خارطة طريق لإدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مختلف القطاعات الإنمائية، وتم التركيز على ثلاث قطاعات في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين:

- السياحة: تم تسليط الضوء على السياحة البيئية في هذا القطاع على أنها سياحة بديلة تحتاج إلى المزيد من التطوير، من أجل ضمان حماية واستصلاح الموارد الطبيعية واحترام القدرة الاستيعابية المكانية، البيئية، والاجتماعية-الثقافية للوجهة السياحية وكذلك تخفيض الآثار البيئية للسياحة.

- الإسكان والبناء : يتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا القطاع في تشجيع وتعزيز الابتكار والمعرفة ودمج الممارسات التي تعمل على تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتسهم في حماية الموارد الطبيعية والبشرية طيلة عملية التخطيط والتشييد بأكملها ودورة حياة المبنى.

- الزراعة والغذاء: تمت دراسة هذا القطاع بشكل أكثر استفاضة من القطاعين الآخرين. ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا القطاع في تطوير، تعزيز وتنفيذ الممارسات الزراعية المستدامة، الاستهلاك والإنتاج الغذائي في فلسطين، بطريقة تعمل على زيادة الأمن والسيادة الغذائيين وتضمن حق الشعب الفلسطيني في الحصول على التغذية الصحية وحماية الموارد الطبيعية.

تم اعتماد نهجا تشاركيا في وضع هذه الوثيقة، وبالتالي، تم التشاور مع كافة الشركاء المعنيين سواء في ورش العمل أو المقابلات الشخصية أو أي طريقة تواصل أخرى. وأظهرت طريقة تفاعل الشركاء مع العملية مدى اهتمامهم في اعتماد وإدماج المفهوم في الاستراتيجيات والخطط الخاصة بهم.

تعتبر خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين خطوة هامة في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

سلطة جودة البيئة
البيرة- الشرفة
ص.ب: 3841
رام الله- فلسطين

هاتف رقم: 3495 240 2 00970
فاكس رقم: 3494 240 2 00970
البريد الإلكتروني: info@environment.pna.ps
www.environment.pna.ps

www.unep.org
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
ص.ب: 30552 نيروبي، كينيا
هاتف رقم: 1234 762 20)0(-254++
فاكس رقم: 3927 762 20)0(-254++
البريد الإلكتروني: uneppub@unep.org

switchmed

SwitchMed Programme is funded by the European Union